

٧١٣

الجامعة الأردنية  
كلية الدراسات العليا

١٤٠٠  
١٤٠٠  
١٤٠٠

# التراجم في القرآن الكريم

إعداد

عميد كلية الدراسات العليا  
كمال عبد الرحيم رشيد

نعمت





إشراف

الدكتور محمد حسن عواد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها  
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

أب ١٩٩٦

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣١ وأجيزت .  
توقيع أعضاء لجنة المناقشة

<u>التوقيع</u>		<u>أعضاء اللجنة</u>
	رئيساً	د. محمد حسن عواد
	عضواً	أ.د. عبد الكريم خليفة
	عضواً	أ.د. محمد بركات أبو علي
	عضواً	أ.د. محمود حسني

## الإهداء

على غير ما ألف الناس واعتادوا ،  
فإنني أهدي حسه أمال في رحلة العلم ، إلى الوطن ، إلى الأرض ،  
إلى التي نعز بها ، وتعز بنا ،  
إلى التي عدت عليها العوادي ، واهدت إليها الأيادي ،  
إلى التي في الأعماق ، وفي الأعناق ، وفي الأحداق ، إلى التي تنتظر  
إلى بيت المقدس

**كمال رشيد**

## شكر وتقدير

إن الواجب يقضي أن نشكر أهل العلم ممن أعانونا بعلمهم وآرائهم وتوجيهاتهم، وكلهم صاحب فضل لا ينكر .

والشكر الموفور أزجيه للدكتور محمد حسن عواد الذي له فضل الاشراف على هذا البحث من البدايات إلى النهايات، ما بخل برأي أو توجيه أو تعديل مسار، وهو الذي غالب ظروفه لتتم المناقشة في الوقت المناسب .

وأستنهض الكلمات لتفي بواجب الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، أستاذي وأستاذ أستاذي، في أن أكرمني وشرفني بأن يكون عضواً في لجنة المناقشة، وهو المشهود له بعلمه وكريم خلقه وسماحته، وهو الذي يقف على ثغرة من ثغر العربية، رئيساً لمجمع اللغة العربية الأردني .

وأرى من واجبي أن أقدم وافر الشكر والتبجيل، للاستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي، أستاذ البلاغة في الجامعة الأردنية، وهو الذي حمل النفس فوق طاقتها، فتلطف وأسعف بأن قبل عضوية لجنة المناقشة في وقت قياسي، وهو فضل ما أظنني أنساه .

ويقضي العرفان بالفضل لأهل الفضل أن أشكر الأستاذ الدكتور محمود حسني، لتفضله بقبول عضوية لجنة المناقشة، وما كان لمثل هذا البحث أن يفوته، وهو الشغوف بمثل هذه الدراسات .

وإن من حق رئيس قسم اللغة العربية، الأستاذ الدكتور عبدالجليل عبدالمهدي، أن أنوه بفضله وحسن إدارته، في أن وفر الإجراءات والترتيبات اللازمة .

لهذه النخبة من العلماء، أقدم شكري واعتزازي بأن وضعوا أيديهم على الرسالة قبل أن تخرج للناس، فأغنوها بملاحظاتهم ونظراتهم الثاقبة .

## المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة .....
ج	الإهداء .....
د	شكر وتقدير .....
هـ	فهرس المحتويات .....
ز	الملخص باللغة العربية .....
٤ - ١	المقدمة .....
٥	الفصل الأول : الترادف في اللغة العربية .....
٦	الترادف لغة واصطلاحاً .....
٨	أسماء الترادف .....
١١	اختلاف العلماء .....
١٦	الترادف والمشارك والتضاد .....
٢١	الفصل الثاني: أسباب الترادف .....
٢٢	تداخل اللهجات العربية .....
٢٩	الافتراض من لغات أجنبية .....
٣٤	التطور النغوي .....
٣٧	التطور الدلالي .....
٤٤	تخصيص العام .....
٤٨	تعميم الخاص .....
٥٢	المجاز .....
٦١	الفصل الثالث : الخلاف في الترادف .....
٦٢	أسباب الخلاف في الترادف .....
٦٢	أصل الوضع .....
٦٩	الاعتبار الواحد .....
٧٢	المفرد والمركب .....
٧٨	آراء العلماء في الترادف .....
٧٨	الترادف عند القدماء .....
١٠١	الترادف عند المحدثين .....
١٢٠	الفصل الرابع : الترادف في القرآن الكريم .....
١٢٠	خصائص العربية .....
١٢٤	دور الكلمة .....
١٢٧	الترادف في القرآن .....
	أدلة وجوده .....
١٢٧	وقوعه في اللغة العربية .....
١٢٩	أقوال العلماء .....

١٢٩	.....	أبن عباس
١٣٢	.....	الاصنياني
١٣٦	.....	العسكري
١٣٨	.....	أراء المحدثين
١٤٧	.....	تضافر الدلالات
١٥٥	.....	أنواع الدلالات
١٦٤	.....	تطبيقات
	.....	حوار مع بعض المؤلفين
١٧٩	.....	صاحب « البرهان »
١٨٩	.....	صاحب « جماليات المفردة القرآنية »
١٩٦	.....	الخاتمة
١٩٩	.....	المصادر
٢١٠	.....	ملحق / معجم مترادفات قرآنية
٢١٣	.....	ملخص باللغة الانجليزية

## المُلخَص

### الترادف في القرآن الكريم

كمال عبد الرحيم رشيد

إسم المشرف : د. محمد حسن عواد

بعد هذه الرحلة الممتعة النافعة ، مع القرآن الكريم ، بمعانيه ولغته وبيانه وإعجازه ، ثم كتب التفسير ، وكتب الألفاظ ، والمعاجم ، وكتب اللغة قديمها وحديثها ؛ أجد نفسي مطمئناً لما أفضى إليه هذا البحث من نتائج ، كانت ظناً واحتمالاً ، فأصبحت اقتناعاً.

ولقد سرنا على خطى الأوائل الذين قدموا للعربية الشيء الكثير ، وبينوا من خصائصها الكثير ، وأعدنا من معطيات العصر وعلومه المتشعبة ، ودراساته المتعددة ، وعايشنا القرآن الكريم ، بالفهم والنظر اللغوي ، ونرى بعد هذا أن تثبت القناعات التالية:

١- إن الترادف ظاهرة لغوية، لكنها تتفاوت من لغة إلى لغة ، ومن أمة إلى أمة ، تبعاً لطبيعة اللغة وقوتها في نظامها ، وغناها في ألفاظها ، وتبعاً للأمة وحالتها الفكرية والثقافية والحضارية والمعاشية.

وظاهرة الترادف في اللغة العربية واضحة جلية ، ولقد أخذت حيزاً هاماً في الدرس اللغوي ، وبخاصة عند القدماء ، وجلالوها راجع لطبيعة اللغة وطبيعة القوم ، ولقد مرت على الأمة العربية ظروف وحالات بين توحد وتشتت بين قبائلها وشعوبها، وبين انقطاع واتصال مع عدد من الشعوب الأخرى ، وكان لطبيعة الحياة العربية وطرائق العيش ما جعل الترادف حاجة لغوية عندهم.

٢- إن القول بعدم الترادف في اللغة العربية أصبح قضية تاريخية بعد أن انتفت أسباب النفي ، وأبرز تلك الأسباب ، التعلق بأصل وضع كل كلمة ، وإقامة الفروق اللغوية على ذلك ، كما أن من أسبابها ، تلك الكثرة من الألفاظ التي يمدّها جامعوها من المترادفات لأدنى قرابة في المعنى ، فأفسدوا أصل الظاهرة.

كما أن من أسبابها تلك القيود التي وضعوها وهم يعرفون الترادف ، وحقيقة الأمر أنهم لم يتفقوا على تعريف ، ولم يعتمدوا منهجية واحدة للنظر في هذه الظاهرة ، التي لا يمكن تجاهلها.

٣- ان الذين أنكروا الترادف ، أرادوا المطابقة التامة ، ومن جميع الجوانب ، وهذا أمر يصعب تحققه ، حتى إن الكلمة الواحدة لتعجز في التعبير عن ذاتها تعبيراً مطابقاً تماماً ، أن رفض القدماء لورود بعض القضايا اللغوية في القرآن الكريم جاء من باب التقوى وتنزيه القرآن من أن يقال فيه ما يقال في كلام الناس ، وهذا أمر يجب تجاوزه ، فالقرآن كتاب الله المقدس المعجز ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وتقديس القرآن شيء ، والنظر في أوجه إعجازه شيء آخر ، وهو الكتاب العربي المحكم ، المعصوم من العبث ، ولكن النظر فيه واجب لاستجلاء كل جديد ، في لغته وألفاظه وتراكيبه ومعانيه . وهو أمر يحدو العلماء والغيورين أن يمشوا في هذا المسار . لتظهر عجائب القرآن التي لا تنقضي ، أما التحذير من القول أن في القرآن ما في لغة العرب من ضروب البيان فإنه يعيق عجلة الدراسات القرآنية اللغوية ، ويردنا في كل الحالات إلى ما قال الأولون ، من غير أن تزيد شيئاً على ما قالوا.

٤- ان مفهوم الترادف يجب أن يتسع ويمتد ليخرج عن إطار الألفاظ إلى إطار المركبات ، التي تكون على المعنى الواحد ، وتبين الإبانة نفسها ، وعندها لا يكون الترادف قضية معجمية تقوم على اللفظ ومعناه ، وإنما يلتمس ترادف المعاني ، حيثما كان ، وعندها لا يكون بحث الترادف من اختصاص اللغوي فحسب ، بل من اختصاص البياني والناقد أيضاً ، وعندها يتجلى النظر اللغوي في مجموع الدلالات ، ولا يقتصر على الدلالة المعجمية الذهنية، وهذا باب يدعو إلى النظر في معاني القرآن وبلاغته وإعجازه في اختيار الألفاظ والتعابير التي على المعنى الواحد ، وتوزيعها في المقامات المختلفة ، تبعاً للملاءمة والحسن وجمال النظم ، وقوة التأثير.

٥- ان الترادف كائن في القرآن الكريم ، الذي جاء على سنن لغة العرب ، وبألفاظها وأنماطها ولكنه جاء معجزاً . وإن من إعجاز القرآن الكريم ، بوظيفته الدينية ومعجزته البلاغية البيانية ، أن يعبر عن المعنى الواحد ، بألفاظ وتراكيب مختلفة ، تبعاً للموقف ، ومراعاة للجانب الموسيقي الصوتي ، وارتفاعاً بالدلالة إلى ما هو أعظم من مجرد الإبلاغ ، إلى التأثير.

ولقد اعتمدنا في اثبات الترادف في القرآن الكريم على أمرين . أحدهما أقوال علماء اللغة والتفسير وأهل المعاجم ، بما فيهم أولئك الذين أنكروا الترادف القرآني نظرياً ، وثانيهما



تلك الدراسة التطبيقية التي أجريناها على عدد من المترادفات القرآنية. وهذه الدراسة التطبيقية التي بدأناها ، ولدت عندنا طموحاً إلى استكمال النظر في الترادف القرآني ، لنصل ذات يوم - إن مد الله في العمر - إلى دراسة تطبيقية محضة ، تكشف جماليات القرآن وإعجازه من هذا الجانب ، جانب الترادف . وهو مجال خصب للدراسة القرآنية التي لا تقف عند اللفظ والمعنى ، على طريقة المعجم ، بل تتسع وتتألق لتزقي إلى معنى التركيب ، وجمالية الصورة التي يرسمها .

٦- أن الذي عزز الترادف في القرآن الكريم أمران ، أحدهما أنه جاء بلغة موحدة ، كانت ذات يوم لغة قبائل عربية مختلفة ، ولغته وألفاظه - وإن كانت الغلبة فيها لهجة قريش - إلا أنها تضم ألفاظاً من لهجات أخرى ، لأنه جاء قرآناً عربياً . وكان من شأن ألفاظ تلك اللهجات أن تلتقي على المعنى الواحد ، بعد أن توحدت .  
وثانيهما المجاز القرآني : والمجاز يتيح التعبير عن المعنى الواحد بأساليب مختلفة ، فتترادف الحقيقة والمجاز ، ويترادف المجاز والمجاز .  
والمجاز كثير في القرآن الكريم ، لأن المجاز يطرح المعنى بصورة بلاغية بيانية أرقى من المعنى المجرد ، وكذلك هو القرآن .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

كنت حريصا أن يكون موضوعي لرسالة الدكتوراه في جانب من جوانب لغة القرآن الكريم ، لأن القرآن الكريم يحمل صفتين عظيمتين فهو كتاب دعوة وبلاغ ديني ، وهو المرجع الأعلى والأصفي لأي شأن لغوي ، باعتباره معجزة بيانية .

ولقد كنت أدرك ابتداء ، أنني أركب المركب الصعب ، وأتشبه بعلماء العربية والقرآن ، وأنا أتناول قضية كبيرة وخلافية في جانبها الفني اللغوي وأنها في القرآن الكريم الذي لا يملك المسلم فيه الجرأة ، أن يقول فيه قولاً دون تثبت و يقين .

وكان أن وطنت النفس أن أركب هذا المركب ، وأن أتأسى بالعلماء ، إذ لا بد في كل بحث علمي أن تكون هنالك قضية أو مشكلة و لا بد للباحث أو العالم من أن يتحدى القضية ويتحدى نفسه ، ليكون هذا الحافز في صالح البحث .

وهكذا جاء اختياري لهذا الموضوع ليكون لبنة في هذا البناء العلمي الذي يعلو مع امتداد الزمان ، بفضل علماء سبقوا وسهروا وجاهدوا وتركوا لنا عطاء يحمدون عليه ، وليكون بعضاً مما ينتفع به الدارسون في علوم اللغة أو علوم القرآن على حد سواء .

والترادف واحد من الموضوعات اللغوية التي تعنى باللفظ والمعنى، وثنائية اللفظ والمعنى مشغلة العلماء من قدماء ومحدثين ، ومنها وعنها وضعت نظريات ، وألفت مؤلفات ، ولسوف تبقى كذلك .

وكان لابد أن نبدأ البداية الصحيحة فنستجلي ظاهرة الترادف في اللغة العربية ، وهو موضوع خلافي عند القدماء والمحدثين ، ليكون المولج الثابت للبحث .

وهرعنا إلى الكتب والمراجع وآراء العلماء وأقوالهم في جبهات ثلاث ملتصقة بالموضوع التصاقاً وثيقاً ، فلقد استدعى البحث أن ننظر في كتب اللغة والبلاغة ، وكتب الألفاظ والمعاجم ، وكتب التفسير، فلكل عالم من هذه الفئات الثلاثة ، فضل ويد وأثر في الوصول إلى ما وصلنا إليه .

ولقد أفدت من معطيات المحدثين ونظرياتهم وأفكارهم ، وهم الذين أفادوا من عصرهم ، بتعدد علومه وأدوات البحث ومناهجه ، وكان حظهم في هذا أوفر من حظ الأقدمين .

ولقد جاء البحث في أربعة فصول ، يفضي بعضها إلى بعض ، أما الفصل الأول فقد جاء في الترادف في اللغة العربية ، متحدثاً عن معنى الترادف لغة واصطلاحاً ، وعن اختلاف العلماء في التسمية وفي التعريف والمنهجية ، وما ترتب على ذلك من اتساع أو ضيق في قبول الترادف أو رده ، واستلزم ذلك الحديث عن موضوعات ملتصقة بالترادف ، هي المشترك اللفظي والتضاد .

وجاء الفصل الثاني ليبين أسباب الترادف ومصادره حتى صار يشكل ظاهرة لغوية ، وكان الحديث عن تداخل اللهجات العربية وتبادل الألفاظ فيما بينها ، عن حاجة وعن غير حاجة ، فتشكلت بذلك ثروة من الألفاظ ، كان كثير منها يلتقي على المعنى الواحد . وجاءت الإشارة إلى خصوصية لهجة قريش وتميزها عن غيرها ، بما أتيج لها من عوامل القوة والحضارة ، فكان أن استقطبت قريش لهجات العرب فتشكل من المجموع العام ما يسمى اللغة العربية المشتركة أو النموذجية أو الفصيحة ، وهي اللغة التي كان عليها الشعر الجاهلي ، وبها نزل القرآن الكريم .

وتطرق البحث إلى ما اكتسبته العربية من ألفاظ غيرها من اللغات نتيجة للاتصال ، فالتقى على المعنى الواحد عدة مفردات بعضها عربي ، وبعضها معرب أو دخيل ، فكثرت بذلك المترادفات .

وجاء القول الأوسع في عامل ثالث من عوامل الترادف وأسبابه ألا وهو التطور الدلالي في اللغة ، وأوجه ذلك التطور وهو أمر عرفه العلماء اللغويون القدماء ، وإن لم يعطوه هذه التسمية .

وشققنا القول في أوجه التطور اللغوي والدلالي ، ممثلاً في تخصيص العام وتعميم الخاص . حتى إذا وصلنا المجاز ، وجدنا شغفاً عند العلماء في هذا الجانب الذي يتسع بابه في التطور الدلالي . وفي المجاز وقع خلاف كبير خرج عن دائرة البحث اللغوي ، ووصل الحال إلى اتهام القائل به بنقص دينه وعقيدته .

ولقد خصصنا الفصل الثالث ليكون في ظاهرة الخلاف في الترادف ، ذلك الخلاف الذي اتسع واشتد ، وكان سبباً في ثروة تأليفية هائلة ، وخاصة في القرنين الثالث والرابع الهجريين ؛ وما سبق ذلك من كتب الألفاظ التي جمعت في الموضوع الواحد .

تحدثنا عن أسباب الخلاف ، ممثلة في أصل الوضع ، والاعتبار الواحد ، وترادف المفردات دون المركبات ، وهي شروط وضعها الذين أنكروا الترادف ، وقد تبين لنا أن « أصل الوضع » الذي تشبث به المنكرون للترادف ، كان السبب الأول للخلاف .

وأصل الوضع هذا جعل العلماء في فئتين ، أهل الفروق اللغوية ينكرون ، وأهل التقارب والمعنى الواحد يؤيدون ، ثم أوردنا أسماء عدد من كل فريق ، وأراءهم ، وحججهم في الاثبات والانكار ، ولم يكن سهلاً أن نحيط بأقوال كل العلماء في كل العصور من كلا الفريقين ، ومسوغنا لهذا أننا ندرس ظاهرة ،

وفي الفصل الرابع بدأنا بالحديث عن خصائص اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم ، وكان أن أبرزنا دور الكلمة في حياة الناس ولغاتهم ، شعراً ونثراً ، لتظهر عظمة النظم القرآني وإعجازه .

ولقد تعمدنا أن نقيم الدليل على الترادف من صنيع العلماء وأقوالهم ، فاستشهدنا بصنيع ابن عباس وتفسيره القرآن بالقرآن ، وكذلك صنيع الاصفهاني في كتابه « المفردات في غريب القرآن » ، بل وجدنا العسكري ، وهو من المنكرين للترادف ، يفسر القرآن بالقرآن في كتابه « التلخيص »

وإغناء للبحث ، رأينا من المناسب أن نحاور كتاباً قديماً ، وكتاباً حديثاً ، من الكتب التي عنيت بالترادف ، فكان كتاب « البرهان في علوم القرآن » للزرکشي ، وكتاب « جماليات المفردة القرآنية » لأحمد ياسوف .

وكانت متعتنا كبيرة ، ونحن نجري بعض التطبيقات العملية في مفردات القرآن ، رأيناها مترادفة على معنى واحد ، ورأها المنكرون مختلفة متباينة . وكم كنا نتمنى لو أسعف المقام للاستمرار في هذا الأسلوب التطبيقي في إثبات الترادف في القرآن ، حيث يستند النظر في التركيب القرآني إلى دلالات أخرى غير الدلالة المعجمية ، من مثل الدلالة الصوتية الموسيقية ، والدلالة الإيحائية النفسية ، ودلالة الصورة التي يصنعها النص

كله .

وكم نتمنى لو تسعف الأيام ، لاكمال هذا المسار في النظر القرآني القائم على التطبيق العملي ، لتصبح مسألة الترادف في القرآن جلية واضحة .  
وإذا كان هذا اجتهادنا، وما انتهت إليه دراستنا ، فإن قضية كبيرة كالترادف في القرآن الكريم ، لا تحسم برأي واحد ، ودراسة واحدة ، حتى وإن جاء الرأي قوياً ومقنعاً .

وحسبنا في هذا البحث شرف المساهمة في رفع البناء اللغوي القرآني بشيء من الجهد وإن قل ، مؤملين أن يكون لنا ولغيرنا في قابل الأيام شرف استكماله ، وإلى الله التوجه وهو المستعان .

الفصل الأول

# الترادف في اللغة العربية

## الترادف لغة:

يدور معنى الترادف في المعاجم وكتب اللغة على التتابع والتوالي والتوارد والتعاون والركوب،

قال صاحب اللسان: «الردف ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف،... وردد الرجل وأردفه، ركب خلفه،... وأرداف النجوم توالياً وتوابعها، وأردفت النجوم أي توالت»<sup>(١)</sup>.

وقال صاحب الصحاح: «الردف، المرتدف، وهو الذي يركب خلف الراكب، وأردفته أنا إذا أركبته معك، وذلك الموضع الذي يركبه رداً، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، وهذا أمر ليس له ردف أي ليس له تبعه،... والرُدافى على فُعالي بالضم الحداثة والأعوان، لأنه إذا أعيا أحدهم تبعه الآخر،... قال الأصمعي، وتعاونوا عليه وترادفوا بمعنى»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن فارس: «الرديف الذي يرادفك، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، والترادف التتابع، وردد المرأة عجيزتها، وأرداف النجوم توالياً»<sup>(٣)</sup>.

وهكذا تقترب المعاني اللغوية التي يدور عليها الترادف، حتى إن المعاجم تكاد تعيد الكلام نفسه، بل أن التتابع والتوالي والتوارد تكاد تلتقي على المعنى الواحد، كما أن الركوب، أو الإركاب، وهو أحد المعاني، يتطلب التعاون، ويكون بالتتابع، كما أن ردفى الإنسان أو الحيوان يتتابعان أو يتواليان أو يتعاونان في المشي والركوب.

## الترادف اصطلاحاً:

اختلف العلماء وتباينت آراؤهم في بيان حد الترادف:

قال سيبويه: «اختلاف اللفظين والمعنى واحد مثل ذهب وانطلق»<sup>(٤)</sup>.

١- لسان العرب/ ابن منظور ١١٤/٩-١١٥.

٢- الصحاح/ الجوهري ١٣٦٣/٤.

٣- مجمل اللغة/ ابن فارس ٣٩٥.

٤- الكتاب/ سيبويه ٢٤/١.

وقال الشريف علي الجرجاني : هو الألفاظ التي اختلفت صيغها ،  
وتواردت على معنى واحد كالقمح والبر والحنطة <sup>(١)</sup>.

وقال الرازي : هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار  
واحد. <sup>(٢)</sup>

وقال الأصوليون: توارد الألفاظ المفردة على مسمى واحد بحسب أصل  
الوضع <sup>(٣)</sup>.

وقال أولمان : المترادفات ألفاظ متحدة المعنى، قابلة للتبادل فيما  
بينها في أي سياق. <sup>(٤)</sup>

هذه أمثلة من تعريفات النحويين واللغويين والأصوليين، تعكس آراءهم  
وفهمهم لفكرة الترادف، ولئن كان ينتظمها المعنى الاصطلاحي العام فقد  
تفاوتت في القيود والشروط، فالمشترك بينها هو أنها ألفاظ مفردة، وأنها  
تلتقي على المعنى الواحد. وبذلك استبعدوا المركبات أو الجمل، كما أن الرازي  
وضع قيداً هو « الاعتبار الواحد »، كما وضع الجرجاني قيداً آخر هو اختلاف  
الصيغ، ووضع الأصوليون قيداً ثالثاً هو « أصل الوضع »، ووضع أولمان قيداً  
رابعاً هو تبادل السياق.

وقد عبر غير واحد من علمائنا عن الترادف بعبارات شتى، والدليل على  
ذلك عناوين طائفة من الكتب التي ألفت في هذا الفن قديماً وحديثاً من مثل:

- |                                  |                            |
|----------------------------------|----------------------------|
| - ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه | للأصمعي (ت ٢١٦هـ).         |
| - التلخيص في معرفة أسماء الأشياء | للعسكري (ت ٣٩٥هـ).         |
| - الألفاظ                        | ابن السكيت (ت ٢٢٤هـ).      |
| - جواهر الألفاظ                  | لقدامة بن جعفر (ت ٣٢٧هـ).  |
| - تهذيب الألفاظ                  | الخطيب التبريزي (ت ٣٧٩هـ). |
| - الغريب المصنف                  | القاسم بن سلام. (ت ٢٣١هـ). |

١- التعريفات / الشريف علي الجرجاني ٢٥

٢- المزهر/ السيوطي ٤٠٢/١.

٣- التطوير اللغوي عند الأصوليين / السيد أحمد عبد الغفار ٩٩

٤- دور الكلمة/ أولمان - ترجمة كمال بشر ٩٨



- الألفاظ الكتابية  
للهمذاني (ت ٢٢٧ هـ)
- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني  
لعبد الرحمن بن عيسى الرماني  
(ت ٣٨٤ هـ)
- كفاية المتحفظ  
لابن الاجدابي (ت ٤٧٠ هـ)
- مجمع البلاغة  
للراغب الاصفهاني (ت ٥٠٢ هـ)
- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة  
لابن مالك (ت ٦٣٦ هـ)
- قاموس المترادفات والمتجانسات  
للأب رفائيل نخله اليسوعي
- نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد

للشيخ إبراهيم البازجي

- معجم المعاني للمترادف والمتوارد والنقيض من أسماء وأفعال وأدوات  
لنجيب اسكندر

هذه المجموعة من الكتب تعالج موضوع المترادف، ولكنها لا تسير على منهجية واحدة في تناول، كما أنها لا تصدر عن فهم واحد لاصطلاح المترادف، ومن هذا أنها لم تقتصر في معالجاتها على الألفاظ المفردة، وإنما هي تصول وتجول في المفردات والمركبات على حد سواء، وهي تقيم بناءها على ما يقال في المعنى الواحد من ألفاظ مفردة أو مركبات، الأمر الذي يدل على الالتباس أو الاشكال في مفهوم المترادف، وكأنهم لم يتفقوا على رأي جامع في هذا.

### أسماء المترادف:

وكما اختلفوا في التعريفات، فقد اختلفوا في التسميات فهي ألفاظ مترادفة ومتواردة ومتطابقة ومتكافئة ومتباينة.

فهى مترادفة عند من سبق ذكر تعريفاتهم، وهي متباينة عند من أنكروا ترادفها، فقد قال الإمام الرازي في المترادف «ومن الناس من ينكره، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهي من المتباينات، التي تتباين بالصفات كما في الإنسان والبشر<sup>(١)</sup>. وقال التاج السبكي «وقد اختار هذا المذهب أبو

الحسين أحمد بن فارس ،في كتابه الذي ألفه في فقه اللغة العربية وسنن العرب وكلامها، ونقله عن شيخه أبي العباس ثعلب»<sup>(١)</sup>.

والقدماء لم يستعملوا هذا الاصطلاح اللغوي إلا في نهاية القرن الثالث، أما قبل ذلك ،فقد كان الحديث عن الترادف باعتباره ظاهرة لغوية كائنة في اللغة العربية ،وذلك عند حديثهم عن الكلام وأنواعه، وأول من استعمل كلمة ترادف. هو ثعلب، ثم جعلها الرمانى عنواناً لكتابه «الألفاظ المترادفة» وذلك في القرن الرابع. ٤٧١٨٠٢

وتبدو العلاقة وثيقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للترادف، «فإن الكلمات قد تترادف على المعنى الواحد أو المسمى الواحد، كما يترادف الراكبان على الدابة الواحدة»<sup>(٢)</sup>. وقد أشار الجرجاني إلى هذه العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي بقوله «المترادف ما كان معناه واحداً، وأسمائه كثيرة، وهو ضد المشترك، أخذاً من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف الآخر، كأن المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد»<sup>(٣)</sup>.

ويعرف التهانوي الترادف بقوله: «الترادف لغة ركوب أحد خلف آخر، وعند أهل العربية والأصول والميزان، هو توارد لفظين مفردين أو ألفاظ كذلك، في الدلالة على الانفراد، حسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة، وتلك الألفاظ تسمى مترادفة... ويقابل الترادف التباين»<sup>(٤)</sup>.

ولقد وجدنا ألكيا الهراسي يأتي بعكس ما قال العلماء الذين تحدثوا عن ظاهرة الترادف واصطلحوا عليها، فهو يجعل الألفاظ التي بمعنى واحد في قسمين:

- ألفاظ متواردة وألفاظ مترادفة، فالمتواردة كما تسمى الخمر عقاراً وصهباء وقهوة، والسبع أسداً وليثاً وضرغاماً، والمترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد، كما يقال: أصلح الفاسد، ولم الشعث، ورتق الفتق، وشعب الصدع»<sup>(٥)</sup>.

وهو بهذا يجعل الترادف في المركبات، أما المفردات التي على معنى

١- المزهري/السيوطي ٤٠٣/١، أنظر الصحابي، ابن فارس ٩٦.

٢- الترادف في اللغة/ مالك لعبيبي ٣٣.

٣- التعريفات للجرجاني ٢١٠.

٤- موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية (المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون/ التهانوي ٥٧٨/٣.

٥- المزهري/السيوطي ٤٠٦/١ وأنظر المزهري ٣٧/١.

واحد فهي عنده متواردة، وهي التي اتفق العلماء على أنها هي المترادفة. ومعنى هذا أن الكيا سار على غير ما رأى جمهور العلماء.

وقد ذكرنا أن الحديث عن الترادف كان ابتداء حديثاً عن ظاهرة لغوية، وقد وضعوا لها تعريفات وقيوداً، وابتدأ ثعلب باستعمال هذا المصطلح، «الترادف». ثم ألفت بعد ذلك كتب في الألفاظ والمعاني، حملت كلمة الترادف في عناوينها أو في شروحيها.

ولا أحد يستطيع أن يزعم أن هذه الكتب قد التزمت بالتعريفات التي وضعها العلماء للترادف؛ فهذه الكتب لم تقتصر على المترادفات، وإنما توسعت في جميع الألفاظ التي في الباب الواحد، حتى وإن لم تكن أسماء، حتى وإن كانت ذات فروق واضحة، فقد اعتبروا الفروق الصوتية المتأتية من التقديم والتأخير ألفاظاً جديدة تشكل مترادفات للكلمة الأصلية مثل جذب وجبذ.

وكما ذكرنا سابقاً فقد ضمت المترادفات ألفاظاً ومركبات، مخالفة بذلك التعريف الذي وصفه العلماء الذين سبقوهم.

وتفسير ذلك أن الاتفاق على الظاهرة والاختلاف في التعريف أوجد عند العلماء في فترة الجمع، التي ازدهرت في القرن الرابع، حرصاً على جمع كل ما يمكن أن يكون على المعنى الواحد.

وعلى هدي سيبويه وتقسيمه سار من جاء بعده، من مثل المبرد، والأصمعي، الذي ألف في هذا كتاباً سماه «ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه».

ويبدو واضحاً في هذا الكتاب أن الأصمعي أيضاً لم يلتزم تعريف العلماء للترادف، فقد أورد في كتابه مترادفات مفردة، وأخرى مركبة، كما أنه اعتبر من المترادفات تلك الكلمات التي جاءت من جذر واحد، مع اختلاف في ترتيب الحروف، أو تبديل حرف، من مثل جذب وجبذ، والنشوز والنشوص، وهذه لا تعد عند المحدثين<sup>(١)</sup> من المترادفات، وإنما جاءت من اختلاف اللهجات.

وهذا الخلط بين المترادف وغير المترادف تجده في معظم الكتب التي

ألفت في الألفاظ أو في المترادفات، فقد جمعت ما هو مترادف قائم على المعنى الواحد، وما هو قريب في المعنى، كما جمعت بين المفردات والجمل، ومثل الأصمعي في هذا ابن سلام فيما سماه «كتاب الأسماء المختلفة للشيء الواحد»، الذي ورد في كتابه «الغريب المصنف»، ومثله كذلك الرماني في كتابه «الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني».

ونحن لو تتبعنا جميع تلك الكتب التي ألفت في المفردات، سواء ما ذكرناه سابقاً، أو كتب الموضوعات التي ألفت على شكل رسائل صغيرة، تجمع ما يتعلق بالموضوع الواحد، من مثل كتاب المطر والابل والخيول وخلق الإنسان وغير ذلك، أو كتب النوادر، لو تتبعنا هذه الكتب جميعاً، لرأيناها تحشد الكثير من المترادفات وغير المترادفات، دون منهجية واضحة، ودون التزام بتعريف واحد للترادف.

### اختلاف العلماء في الترادف:

وكما هو الحال في كثير من الظواهر اللغوية، فإنه لا يمكن وضع تاريخ زمني محدد لوجود ظاهرة الترادف، ومن ثم وقوع الخلاف فيها، والذي عليه العلماء، أن الناس، وعلى ضوء حاجاتهم، يتواضعون على ألفاظ تفي بحاجاتهم، ويكون اللفظ على قدر المعنى، ولهذا فإن الأصل أن يكون لكل معنى لفظ خاص به، وأن يكون لكل لفظ معنى يستعمل فيه.

إلا أن الناس يتناقلون من بعضهم ألفاظاً، فإن لم يجدوا، فإنهم يوجدون ذلك لأنفسهم، وهكذا تتوسع اللغة وتزيد الألفاظ، ويتسع رصيد المتكلم منها، ولهذا مصدران، النقل عن اللغات أو اللهجات الأخرى وهذا سبب خارجي، ثم التطور الدلالي وهو سبب داخلي في اللغة ذاتها.

وهكذا كان الترادف ظاهرة من الظواهر اللغوية، دون أن تكون لها هذه التسمية، ودون أن يوقف عندها.

وإذا اعتبرنا القرن الثالث حداً زمنياً، فإن استعمال عدة ألفاظ في معنى واحد قد ازداد واتسع، وتبسط الناس في هذا، للحاجة والاستلطاف، ولغلبة الجانب الموسيقي، الذي يغطي على الفروق في المعاني، ولهذا شغف الناس باستعمال الترادف، سواء أكان هذا شعراً أو نثراً أو في مجالس العلم، كالذي كان بين أبي علي الفارسي وابن خالويه<sup>(١)</sup>.

حتى إذا ما تكثر الناس من استعمال المفردات على المعنى الواحد، دون الوقوف على الفروق بينها، أصبح الأمر ملفتاً للنظر، فكانت ردة الفعل، ووقفة عدد من علماء اللغة أمام هذا التوجه الجديد، الذي قد يذهب خصائص الألفاظ ودلالاتها.

وقد وجدنا علماء يفاخرون بظاهرة الترادف، وقدرة العربية عليها، وتميزها بها عن غيرها، ومن ذلك ما روى ابن فارس عن شيخه أحمد بن بندار، أنه قال «سمعت أبا عبد الله بن خالويه الهمداني يقول: «جمعت للأسد خمسمائة اسم، وللحية مئتين»<sup>(١)</sup>، ومثل هذا الخبر كثير.

كما وجدنا مثل هذا، وجدنا علماء يتصدون لهذه الظاهرة، ويرفضون أن يكون للمعنى الواحد أكثر من لفظة واحدة تختص به، وأن يكون للفظ الواحد أكثر من معنى يختص بها، عملاً بفلسفة اللغة، وعلاقة اللفظ بالمعنى.

وهكذا تبلورت مسألة الخلاف في ظاهرة الترادف بين مؤيدي ومعارضين، وقد بالغ كل في دعواه، وتمادى في زعمه، وقابل المبالغة بالقول بالترادف مبالغة في الإنكار، عوداً إلى أصل الوضع، وكانت المشكلة أكبر عند أولئك الذين قالوا بوقفية اللغة.

ثم تطورت مسألة الخلاف في القرن الرابع، واشتدت حدتها، فقد ألفت كتب في الترادف، وحملت اسم الترادف، كما ألفت مقابل ذلك كتب في الفروق اللغوية.

وكتب الترادف تلك لا يمكن قبولها على حالها، واعتبار كل ما ورد فيها ترادفاً، كما لا يمكن أن ننكر أنها ضمت عدداً كبيراً من المترادفات.

وكما حرص مؤلفو كتب الترادف على الجمع والتكثير دون منهجية، ودون التزام بمصطلح الترادف، فقد اصطنع أهل الفرق فروقاً وعللاً وتمحلوا تمحلاً، لدفع الترادف. وهذا ما نجده عند الرمانى، وما نجده عند العسكري على سبيل المثال.

وسواء أكانت الصرخة الأولى في وجه الترادف قد بدأت من ابن الأعرابي، كما ذكر حاكم مالك لعبيبي، أو من ثعلب، كما ذكر ابراهيم أنيس

وصبّحي الصالح<sup>(١)</sup>، فإننا نرى أن بداية الصراع أو الخلاف كان في القرن الثالث، إلا أنه اشتد وتمركز وبلغ ذروته في القرن الرابع الهجري، فكان ذلك القرن كأنه معترك الأقران في مسألة الترادف، ثم امتد هذا زمناً طويلاً.

وإذا كان لا بد من تحديد الغالب، فالمرجح أن الغلبة كانت للقائلين بالترادف، ليس لقوة حجّتهم، ولكن لقوة الظاهرة نفسها، فالترادف جاء من واقع اللغة، ومن واقع الاستعمال، وهو أمر لا ينفيه العقل ولا الاستعمال، بل هو في نظر القائلين به مصدر لإثراء اللغة بمفردات يتزود بها المتكلم ويختار منها الأنسب للتعبير وللمقام، ويختار منها الشاعر ما يسعف في الوزن والروي.

والمأخذ الذي أخذ على القائلين بالترادف هو هذا التساهل في الاعتبار، وتجاهل بعض الفروق بين بعض المترادفات، مما أوجد كماً هائلاً مما عدوه مترادفاً، وما هو بمترادف، ثم إنهم لم يلتزموا بخطة ولا بمصطلح يحكم عملهم، فاختلط في الباب الواحد، أو على المعنى الواحد، ما هو مترادفات وما هو متباينات، وما هو متقاربات، كما أجمع المفرد مع المركب، والصفة مع الاسم، بل التقى المترادف وضده في بعض تلك المؤلفات.

ثم إنهم نقلوا عن بعضهم مترادفات بعينها، بل ربما تكررت بعض المفردات أو المترادفات في أكثر من باب واحد في الكتاب الواحد. وهذا الذي نقوله ظاهر في أي كتاب من كتب الترادف، وبخاصة تلك التي عنيت بالجانب الأدبي، مثل الألفاظ الكتابية للهمذاني، وجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، والألفاظ المترادفة للرماني، والألفاظ المختلقة في المعاني المؤتلفة لابن مالك وغيرها من الكتب.

ونمثل لأربعة كتب من هذه، كيف تناولت باباً من الأبواب، لنرى مدى تشابهها أو اختلافها في تناول، ونختار الهمذاني وقدامة بن جعفر والرماني وابن مالك، ونختار منها باب البعد:

الهمذاني: «باب البعد: يقال: بعدت الدار بيننا، ونزحت، وشسعت، وسحقت، وأجنبت، وتزحزحت، ونأت، وشحطت، وشطرت، وشطنت»<sup>(٢)</sup>.

١- انظر الترادف في اللغة/ حاكم مالك لعبيبي ٤٧.

٢- الألفاظ الكتابية / الهمذاني ص ١٠٢.

قدامه بن جعفر: «في أنواع البعد وصفاته: قصا، وشطا، وبعِد، وبعُد، وسَهَب، ونضب، وشط، وشطن، شحط، وشطر، وشسع، وانتجع، ونزح، وتزحزح»<sup>(١)</sup>.

الرماني: «فصل: بعد، وشط، وشطن، ونزح، وأقصد، وأخفق، وقذف، وسحق، وشحط، وعزبت، ونأى، وتراخى»<sup>(٢)</sup>.

ابن مالك: «بعدت، وشطت، شطنت، ونزحت، وأمضت، وقذفت، وسحقت، وشحطت، وعزبت، وشسعت، وناءت، وتراخت، وشطرت، ونزحت.»<sup>(٣)</sup>

أما الكتيبات التي سبقت هذه الكتب، وهي كتب الموضوع الواحد، أو الرسائل الصغيرة، مثل كتاب خلق الإنسان، وكتاب اللبن، والعسل، والأسد، وغيرها، فلم تدع الترادف التام، وهي لم تؤلف لرصد الترادف، وإنما جاءت لكل الألفاظ المتعلقة بالموضوع الواحد، ولا شك أنها تشتمل على عدد من المترادفات.

وإذا ما وصلنا إلى المعاجم، وجدناها بطبيعتها، وبحرص القائمين عليها، ألا يفوتوا أي كلمة في الباب الواحد، ويعدم تحريمهم للقبائل ولغاتنا وألفاظنا، قد جمعت حشداً كبيراً من المترادفات، وكانوا سبباً رئيساً في تكثير الترادف.

واللغة في أصل الوضع لا ترادف فيها، وهذه حجة المنكرين - إلا ما كان من خلاف في اللهجات، غير أن تطور دلالات الألفاظ، والدور المجازي، وانتقال الدلالة من العام إلى الخاص ومن الخاص إلى العام، وموت بعض الخصوصيات لبعض الألفاظ، ووجود الدخيل وتحول الصفات إلى أسماء مع غلبة الاستعمال، كل هذا جعل الترادف حقيقة واقعة.

وليت أهل الترادف أقاموا عملهم ومؤلفاتهم على خطة ومنهج، وليتهم لم يفتحوا الباب على مصراعيه، إذن لكانت غلبتهم بجهد أقل، ولكانت مؤلفاتهم أحصى وأدق.

١- جواهر الألفاظ / قدامة بن جعفر ص ١٧

٢- الألفاظ المترادفة / الرماني ص ٦٢

٣- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة / ابن مالك تحقيق محمد حسن عواد ص ١٣.

أما المنكرون فقد ظنوا أن الإنكار ابتداءً، والنفي التام للترادف، يحل المشكلة ويكسب المعركة، فقد اغلقوا الباب اغلاقاً، وانكروا الترادف إنكاراً، قائلين في المترادفات « ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا وكذلك الأفعال، نحو مضى وذهب وانطلق وقعد وجلس ورقد ونام وهجع، قالوا ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه»<sup>(١)</sup>

وهم لم يصطدموا مع القائلين بالترادف، بل اصطدموا مع اللغة نفسها، واصطدموا مع الواقع اللغوي، متشبثين بأصل الوضع، واشتقاق الكلمات. وأصل الوضع مخالف لسنن اللغة، ولا يحيط به عامة الناس ولا العلماء، وهو تحجير للغة ومفرداتها، وهو إرهاب للمتكلم شاعراً كان أو ناثراً.

وهم بدلاً من أن يروا في الترادف إثراء للغة، فقد عدّوه إفساداً لها، واضعافاً لدلالاتها، وكان سندهم في كل هذا تلك الفروق التي وجدوها أو أوجدوها بين المفردات التي يقال إنها مترادفة. والذي يقرأ كتاب «الفروق اللغوية» للعسكري يجد بوضوح تلك التمحلات، فهي ليست دائماً قائمة على دلالة الألفاظ، بل هو يعتمد أصل الوضع حيناً والاشتقاق حيناً آخر، والمنطق والفلسفة حيناً ثالثاً، والصيغة والصرف والنحو والتعدية واللزوم حيناً رابعاً: «وتعسفات الاشتقائيين لا يشهد لها شبهة فضلاً عن حجة»<sup>(٢)</sup>، كما ذكر الإمام الرازي.

وفي أيامنا هذه، وقد تطور علم الدلالة وعلم اللغة، وتهيأت سبيل المقارنة بين اللغات، نجد أن حدة الخلاف قد هدأت، وإن لم تنته، والاتجاه العام عند المحدثين<sup>(٣)</sup> هو الإقرار بوجود الترادف في اللغة العربية، بشكل يميزها عن بقية اللغات. وهؤلاء المحدثون، وهم يقرون ظاهرة الترادف، ويطمئنون إلى وجودها في اللغة العربية وفي القرآن الكريم، يستنكرون هذه الكثرة من المترادفات التي نسبت إلى اللغة العربية، والتي امتلأت بها الكتب والمعاجم.

ومن القول الحاسم في هذا المجال قول إبراهيم أنيس «ومهما حاول بعض الاشتقائيين من علماء اللغة، كابن دريد وابن فارس، وأمثالهم، أو بعض الأدباء من أصحاب الخيال الخصب، الذين يلتمسون من ظلال المعاني فروقاً

١- المزهري/السيوطي ٤٠٤/١.

٢- المصدر السابق ٤٠٢/١.

٣- من هؤلاء: الرافعي وعلي الجارم وإبراهيم أنيس، وإبراهيم السامرائي، وعلي عبدا لواحد وافي، وصبحي الصالح ومحمد الانطاكي وكامد الزبيدي، حاكم ومالك لعبيبي.



بين مدلولات الألفاظ، أقول مهما حاول هؤلاء أو هؤلاء إنكار وقوع الترادف في ألفاظ اللغة العربية، فليس يغير هذا من الحقيقة الواقعية شيئاً، فالترادف قد اعترف به معظم القدماء، وشهدت له النصوص، وإن كان بعض الذين قالوا به قد غالوا فيه، فمنهم من يقول لنا إن للأسد نحو ٥٠٠ كلمة، وللثعبان نحو ٢٠٠ كلمة، وللداهية نحو ٤٠٠ كلمة، وللعسل نحو ٨٠ كلمة، وللسيف نحو ٥٠ كلمة<sup>(١)</sup>».

### الترادف والمشارك والاضداد

هذه الموضوعات الثلاثة التصق فيها القول في المقام الواحد، وكان بعضها يفضي إلى بعض.

ولقد سلف القول أن الترادف هو التقاء الكلمات على المعنى الواحد، وقد وجدنا بعض العلماء يقصره على المفردات، بينما يجعله غيرهم في المفرد والمركب على حد سواء.

أما المشارك فيطلق ويراد به «اتفاق اللفظ واختلاف المعنى كقولنا عين الماء وعين المال وعين الركبة وعين الميزان»<sup>(٢)</sup>.

أما التّضاد فهو اتفاق اللفظين وتضاد المعنى<sup>(٣)</sup>.

وقد ألف العلماء أن يجعلوا الحديث في هذه الأنواع، وهم يتسعدون عن أنواع الكلام عند العرب.

قال سيبويه «واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»<sup>(٤)</sup> وهو يشير إلى المتباين والمترادف والمشارك، ويجعل التضاد في المشارك، وعلى نهج سار كثير من العلماء في أن جعلوا التضاد مندغماً في المشارك، فقد قال قطرب:

«الكلام في ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه، فوجه منها، وهو الأعم الأكثر، اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وذلك قولك الرجل والمرأة، اليوم والليلة، وقام وقعد،.... والوجه الثاني اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد،

١- دلالة الألفاظ إبراهيم أنيس ٢١١.

٢- المزهر / السيوطي ٣٨٩/١.

٣- المصدر ذاته ٣٨٩/١.

٤- الكتاب/ سيبويه ٢٤/١.

وذلك مثل عير وحمار، وذئب وسيد، وجلس وقعد، والوجه الثالث أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصاعداً، وذلك مثل الأمة الرجل وحده يؤتم به، والأمة القامه، قامة الرجل، والأمة من الأمم، ومن هذا اللفظ الواحد، الذي يجيء على معنيين فصاعداً، ما يكون متضاداً في الشيء وضده»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن فارس في باب الأسماء كيف تقع على المسميات : «يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين، وذلك أكثر الكلام كرجل وفرس، وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، نحو عين الماء وعين المال وعين السحاب، ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام»<sup>(٢)</sup>.

وهو القائل في التضاد «من سنن العرب في الأسماء أن يسموا المتضادين باسم واحد نحو الجون للأسود والجون للأبيض، قال ، وأنكر ناس هذا المذهب، وأن العرب تأتي باسم واحد لشيء واحد وضده، وهذا ليس بشيء، وذلك أن الذين روى أن العرب تسمى السيف مهنداً والفرس طرفاً هم الذين روى أن العرب تسمى المتضادين باسم واحد»<sup>(٣)</sup>.

وأليكم رأيه في العلاقة بين المشترك والتضاد ، حيث يقول «والمشترك يقع على شيئين ضدين، وعلى مختلفين غير ضدين، فما يقع على ضدين كالجون وجلل، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين»<sup>(٤)</sup>.

والكتب التي تعني باللغة وعلومها وفقهاها، وبالتطور الدلالي للألفاظ؛ غالباً ما تتناول هذه الموضوعات في سياق واحد، لأنها ترتبط مع بعضها ارتباطاً وثيقاً، بل إن أحد المحدثين جمعها في كتاب واحد بعنوان «المشترك اللغوي»<sup>(٥)</sup>.

وتكاد النظرة تكون متقاربة عند العلماء إزاء هذه الموضوعات، فالذين يمنعون الترادف، أو يتحفظون عليه ، يقفون الموقف نفسه من المشترك اللفظي والتضاد، ومن أبرزهم أبن درستويه، والذين يقولون بالترادف

١- الأضداد / قطرب ٢٤٣-٢٤٤.

٢- الصاحبى / ابن فارس ٩٧.

٣- المصدر ذاته ٩٧

٤- المصدر ذاته ١/٣٨٧.

٥- نشير إلى كتاب «المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً للدكتور توفيق شاهين».

ويثبتونه، يقولون الشيء نفسه في المشترك اللفظي والتضاد ، وذلك لأن الحديث في الحالات كلها يدور حول اللفظ والمعنى.

وتكاد العلة تكون واحدة عند المانعين والمجيزين. فالتطور اللغوي الذي يراه المجيزون من ظواهر اللغات ، ومن مستلزماتها ، ويعد خروجاً عن أصل الوضع الذي يتشبهت به المانعون. لأن «الأصل في كل لغة أن يوضع فيها اللفظ الواحد لمعنى واحد، أي أن يكون بإزاء المعنى الواحد لفظ واحد»<sup>(١)</sup>. ولكن هذا الحديث يصح مع الأصل، وليس مع حياة اللغة الممتدة، وهو إلى التاريخ أقرب منه إلى فقه اللغة، «ولو كان منطلق اللغة كمنطق العقل، لوجب ألا يكون للفظ الواحد سوى معنى واحد، وألا يكون للمعنى الواحد سوى لفظ واحد أيضاً، ولكن اللغة لها منطلق خاص، يبدو في كثير من الأحيان على جانب من الغرابة، حيث تجعل للفظ الواحد أكثر من معنى، وللمعنى الواحد أكثر من لفظ»<sup>(٢)</sup>.

ونحن إذا اعتبرنا التضاد نوعاً من المشترك اللفظي، وهو أمر يراه عدد من العلماء فإن الحديث والموازنة يكونان حول اصطلاحى الترادف والمشارك اللفظي، وعندها يكون الحوار حول السؤال التالي: هل تتناوب الألفاظ والمعاني فيكون للفظ الواحد غير معنى، ويكون للمعنى الواحد غير لفظ؟، مع ما في هذا من خروج عن أصل الوضع الذي يتشبهت به وينطلق منه المانعون؟

ومن هذا التلازم بين الترادف والمشارك اللفظي جاءت أقوال عدد من القدماء والمحدثين. وأبو هلال العسكري، وهو من المنكرين للترادف، ومن أصحاب الفروق اللغوية، يقول: «وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه»<sup>(٣)</sup>.

وهذا تعليل عقلي لا تخضع له اللغة والمستعملون لها، فلقد تحدث العلماء عن أفانين اللغة في الاتساع والاستلطاف، ولقد أشار قطرب إلى هذا بقوله: «إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد، ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر، ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذهبهم لا تضيق عليهم عند الخطاب»<sup>(٤)</sup>.

١- فصول في فقه اللغة/ رمضان عبد التواب ٣٠٨.

٢- المشترك اللغوي/ توفيق شاهين ٢٩.

٣- الفروق في اللغة/ العسكري ١٤-١٥.

٤- المزهر / السيوطي ٤٠٠/٨.

والعسكري هذا الذي ينكر الترادف في كتابه، «الفروق في اللغة» هو صاحب كتاب «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» وهو من كتب الترادف، وفيه يعترف بالترادف، ليس بذكر اصطلاح الترادف، ولكن بإشارته إلى اللفظين أو الأكثر على معنى واحد.

ويشير صبحي الصالح إلى أن كثرة الاستعمال من العوامل المشتركة بين الترادف والمشارك، ويقول: «إن كثرة الاستعمال التي لوحظت في المترادفات، أو في إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ، التي يظن فيها الترادف، هي تلك التي تلاحظ في الألفاظ المشتركة، أو التي يظن فيها الاشتراك، فكما يتسع التعبير في العربية عن طريق الترادف، لا بد أن يتسع التعبير عن طريق الاشتراك»<sup>(١)</sup>.

ويقول إبراهيم أنيس «أما الذي حدث في لغتنا العربية؛ فهو أن مجموعة كبيرة جداً من ألفاظها قد توزعها هذان الأمران الترادف والمشارك اللفظي»<sup>(٢)</sup>.

ويبدو إبراهيم أنيس واضحاً في استقلالية التضاد عن المشارك اللفظي، وذلك لأن العلاقة القائمة بينهما علاقة ضدية، كما أن اللفظة ذات المشارك اللفظي لا تنبئ بالضرورة، وبصفة حتمية، عن المعنيين اللذين تحملهما، أما كلمات الأضداد فإنها تنبئ عن المعنيين الضدين، لأن أحدهما يذكر بالآخر، «فلسنا نذكر الأبيض إلا ذكرنا معه الأسود، ولسنا نذكر الغبي إلا ذكرنا معه الذكي»<sup>(٣)</sup>.

ويصرح لطفی عبد البديع بأن الأصل في التضاد لمعنى واحد، ولا يجوز الفصل بينهما، فهما كقطع السكين الذي يجعل للشيء المقطوع حدين أو طرفين، أو كالفعل ورد الفعل، «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع، فمن ذلك الصريم، يقال لليل صريم وللنهار صريم، لأن الليل ينصرم منه النهار، والنهار ينصرم من الليل، فأصل المعنيين من باب واحد هو القطع، وكذلك الصارخ في المغيث والصارخ في المستغيث، سمياً بذلك لأن المغيث يصرخ بالإغاثة، والمستغيث يصرخ بالاستغاثة، فأصلهما من باب واحد»<sup>(٤)</sup>.

١- دراسات في فقه اللغة / صبحي الصالح ٣٠١.

٢- دلالة الألفاظ / إبراهيم أنيس ٢١٢.

٣- المصدر ذاته ٢١٤.

٤- فلسفة المجاز / لطفی عبد البديع ١٥٥.

ومن القضايا المشتركة بين الترادف والمشارك والتضاد، هو وجود القرينة، فهي لازمة للترادف، وبخاصة عندما يكون من مجاز، كما أنها لازمة لتحديد أي المعنيين المشتركين أو المتضادين.

وكما كان اختلاف اللهجات ونقلها عن بعضها سبباً قوياً في التقاء المترادفات على المعنى الواحد ووجود الترادف، فقد كان سبباً قوياً كذلك في وجود الاشتراك اللفظي والتضاد، لأن من جمع اللغة لم يراع لغة بعينها، ولم ينسب كل لفظة إلى قبيلتها.

وفي مجال المقارنة بين الترادف والمشارك في الكثرة العددية والشيوع يكاد العلماء يرجحون أن الترادف يغلب المشارك اللفظي، وأن الألفاظ المترادفة، حتى بعد الغرابة، وإبعاد كثير من الصفات التي عدت من المترادفات، وإبعاد المفردات التي تحمل فروقاً لغوية، أو تلك التي تكون بالتبدل الصوتي مثل جذب وجذب، يبقى المترادف أكثر عدداً من المشارك. وهذا الرأي له ما يبرره نظراً لأسباب الترادف ومبرراته ودواعي استعماله.

لكن إبراهيم أنيس يدعو إلى عملية إحصاء للألفاظ المترادفة، والأخرى المشتركة من نصوص اللغة، كأن تحصى في كل نصوص الأدب الجاهلي مثلاً<sup>(١)</sup>.

وإذا كان المرجح أن المشارك أقل من المترادف، فإن الأضداد، وهي نوع من المشارك، تكون في نطاق ضيق في العدد والاستعمال.

الفصل الثاني

# أسباب الترادف

## أسباب الترادف

تحدث القدماء والمحدثون في أسباب الترادف، ولكننا نجد أن المحدثين أضافوا إلى الأسباب التي وضعها القدماء أموراً جديدة، أفادوها من معطيات علم اللغة الحديث، وفقه اللغة، والدراسات المقارنة بين اللغات.

ولئن وضع القدماء تعدد اللهجات العربية وتداخلها، ونقلها عن بعضها، في المقام الأول؛ فقد أكد المحدثون على التطور اللغوي والتطور الدلالي بشكل خاص، بعد أن تخففوا من قيود كانت موضع اعتبار عند بعض القدماء، من مثل وقفية اللغة، وأصل وضع الألفاظ، والاشتقاق، وغير ذلك.

ومن أسباب الترادف التي نطمئن إليها:

### ١- تداخل اللهجات العربية:

من المتفق عليه، أن اللهجات العربية، وقد كانت تسمى لغات، قد تعددت، حيث كان لكل قبيلة من القبائل لهجة أو لغة، وكان لكل لغة ألفاظها الخاصة بها، وقد انتهى الأمر بلغة قریش، لأن تكون اللغة المركزية الرسمية، بعد أن استقبلت وتفاعلت وأفادت من كثير من ألفاظ تلك اللهجات، فشكلت مع الروافد الآتية من تلك اللهجات، ما صار يسمى اللغة المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم، والتي انبثقت منها كل علوم اللغة.

ولهذا الاستقطاب القرشي والتوحد اللغوي العربي ما يبرره، فلقد توافر لقریش بمركزها الجغرافي والديني والسياسي والتجاري والاجتماعي، ما مكنها من الاتصال والإفادة من ألفاظ تلك القبائل ولهجاتها، واختيار ما تشاء منها.

ولقد تحدث العلماء في هذا الأمر، وأجمعوا عليه، ومن هؤلاء أبو نصر الفارابي، وقد قال «كانت قریش أجود العرب انتقاداً<sup>(١)</sup> للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر العرب»<sup>(٢)</sup>

١- النقد والانتقاد تمييز الدراهم وغيرها، وقد تكون انتقاء من: انتقاء اختاره.

٢- المزهر / السيوطي ١/ ٢١١.

ولم يقتصر عمل قريش، وهي بهذه المكانة، وهي تنهض بهذه الوظيفة، على اختيار ما هي بحاجة إليه من الألفاظ، «بل انتقل إليها كذلك، من هذه اللهجات كثير من المفردات والصيغ التي لم تكن في حاجة إليها، لوجود نظائرها في متنها الأصلي، فعززت من جراء ذلك مفرداتها، وكثرت المترادفات في الأسماء والأوصاف والصيغ، وأصبحت الحالة التي انتهت إليها أشبه ببحيرة امتزج بمياهها الأصلية مياه أخرى انحدرت إليها من جداول كثيرة»<sup>(١)</sup>.

ولعل هذا هو الذي أشار إليه ابن جني بقوله «وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد، كان ذلك أولى أن يكون لغات لجماعات اجتمعت لانسان واحد من هنا ومن هناك»<sup>(٢)</sup>.

وفي أمر لغة قريش ومنزلتها، وحظها من الفصاحة، يقول ابن فارس «وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب»<sup>(٣)</sup>.

وكلام ابن فارس هذا يشير إلى ما يمكن أن يعد من روافد الترادف، وتوافر عدة كلمات من هنا ومن هناك، بعضها قرشي الأصل، وبعضها وافد ومستحسن ومستلطف من كلام غيرهم، وهذه اللغة القرشية التي اتسعت دائرتها وتعددت روافدها هي اللغة العربية التي جاء بها القرآن الكريم.

وإذا كان كلام ابن فارس هذا يشير إلى التخير والاستصفاء فإن علي عبد الواحد<sup>(٤)</sup> يرى أن الأخذ والنقل من لغات القبائل إلى لغة قريش لم يقتصر على التخير مع القصد، وإنما قد يكون التداخل بين اللغات بقصد أو بغير قصد، عن حاجة أو عن غير حاجة، فاللغة لا تقتض من الألفاظ ما يملأ فراغاً عندها فحسب، بل قد يكون النقل عن غير قصد وغير ترتيب وغير حاجة، ومن هنا تكثر المفردات الجديدة الوافدة وتلتقي مع المفردة الأصلية على المعنى الواحد.

١- فقه اللغة / علي عبد الواحد ١٧٢.

٢- الخصائص / ابن جني ٣٧٤/١.

٣- الصحابي / ابن فارس ٥٥.

٤- انظر / فقه اللغة / علي عبد الواحد وافي ١٧٢.



ويعالج ابن جني قضية النقل والتداخل بين اللهجات، ونقل الألفاظ عن حاجة أو غير حاجة محتكماً إلى الاستعمال فيقول «فإذا ورد شيء من ذلك - كان يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان - فينبغي أن نتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتُهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته قد تواضعت في ذلك المعنى على دينك اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت - لطول المدة واتصال استعمالها - بلغته الأولى»<sup>(١)</sup>

ونفهم من هذا الكلام ما يلي:

١- أن الترادف قد يكون من لغتين أو من لغة واحدة. أما كونه من لغتين، فلا أحد ينازع فيه، أما الجديد الذي يقول به ابن جني فهو إمكان أن يكون الترادف في لغة واحدة.

٢- أن الغلبة بين الألفاظ للاستعمال والتداول، وليست الغلبة بالضرورة للكلمة الأصلية، فقد تغلب الكلمة الوافدة مرادفتها في اللغة الأصلية، ومن هنا يصعب التمييز بين المترادفات أيها الأصلية وأيها الوافدة، وقول ابن جني هذا يسقط الاعتبار التاريخي للألفاظ، ويتخفف من أصل الوضع الذي اعتمد عليه المنكرون للترادف.

واللغة العربية ليست بدعاً من أمرها في موضوع تداخل اللهجات، فقد عرفت ذلك اللغات الأوروبية التي هي من أرومة واحدة، وأصل واحد هو الأصل اللاتيني، ولقد تحدث أولمان<sup>(٢)</sup> عن كثرة المترادفات التي اكتسبتها اللغة الإنجليزية من لغات أوروبية أخرى، وعن أثر ذلك في ازدهار تلك اللغة.

وموضوع تداخل اللغات هو الأمر الذي يتفق عليه العلماء جميعاً في أنه السبب الأول في وجود الترادف، يلتقي على هذا الرأي علماء اللغة، والأصوليون. والمنكرون للترادف في لغة واحدة يقرون به في لغتين أو من واضعين. كما يلتقي عليه القدماء والمحدثون «قال أهل الأصول: لوقوع الألفاظ

١- الخصائص/ ابن جني ١/ ٣٧٢.

٢- دور الكلمة/ أولمان ترجمة كمال بشر ١٠٠.

المترادفة سببان أحدهما أن يكون من واضعين، وهو الأكثر، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحداها بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفى الوضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، والثاني أن يكون من واضع واحد وهو الأقل»<sup>(١)</sup>.

ورأي الأصوليين هذا يلتقي مع رأي اللغويين ويمثلهم ابن جني، وقد أشرنا إلى رأيه في الصفحات السابقة، ورأي هؤلاء جميعاً لا ينفي أن يكون الوضع من واضع واحد، أو من لهجة أو لغة واحدة.

أما المنكرون فإنهم يقولون بالترادف إذا كان من لغتين وينكرون أن يكون في لغة واحدة.

و أبو هلال العسكري، وهو حامل لواء المعارضة في وجود الترادف في اللغة العربية، وفي القرآن الكريم، يحترس في أمر الترادف، ويقول ويكرر «إلا أن يكون ذلك في لغتين»<sup>(٢)</sup> فرفضه للترادف قائم على كونه في اللغة الواحدة أو الواضع الواحد، ومن ذلك قوله «فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما ظن كثير من النحويين واللغويين»<sup>(٣)</sup>.

ويناقض العسكري نفسه حين ينكر الترادف هنا، ثم يقول به في كتابه «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» وهو كتاب في الترادف بضرب من ضروب النظر. ومن أمثلة ذلك قوله:

#### أ- في المفرد:

ص ١٩	البعل الزوج
ص ٢٣٣	النمارق الوسائد الواحدة نمرقة
ص ٢٣٥	الأرائك الواحدة الأريكة وهي الأسرة
ص ١٩٥	القطن يسمى البرس والكرسف
ص ٤٦	السراج ويقال له النبراس أيضاً والمصباح
	الغسنة والخصلة واحد، والعقيصة والقصيعة والصفيرة والغديرة مثل ذلك ص ٢٣

١- المزهري / السيوطي ٤٠٥/١.

٢- الفروق في اللغة / العسكري ١٥.

٣- المصدر ذاته ١٥ .

الحبوك والحلوك والغريب والمستحكك والحالك والمطوك، كل ذلك  
الأسود ص ٢٥.

رجل فقير ومعدم ومفلس ومملىق ومقتر ومقل ومدقع ومحوج ومصرم  
ومعوز.. وهو الإعدام والإفلاس.

والإفلاس والاملاق والفقير والحاجة والفاقة والخصاصة والخلة ص ٩٥.

رجل عاقل وأريب ولبيب وذو حجي وذو حجر وذو نهى ص ٨٨.

### ب في المركب:

- بعدت دار فلان، ونأت وشطبت وشطننت وشحطت وسعسعت  
وتراخت وشطرت ونزحت ص ١٢٣.

- رجل سخي وجواد وفياض وسمح، ورجل واسع الحبل، وطلق اليدين،  
ورحب الذراع، ورجل خضرم وخضم وهضوم، وموطاً الاكتاف، ورجل  
غمر وغمر الرداء ص ٩٢.

ولو أردنا أن نأتي على كل المترادفات التي ذكرها أبو هلال العسكري في  
كتابه « التلخيص في معرفة أسماء الأشياء » لتحصل لنا قدر كبير، ومن  
العجيب بعد كل هذا أن يكون العسكري من المنكرين للترادف.

ويقول الراغب الأصفهاني - وهو من منكري الترادف - « ينبغي أن يحمل  
كلام من منع الترادف على منعه في لغة واحدة، أما في لغتين فلا ينكره  
عاقل»<sup>(١)</sup>.

وفي كتابه « المفردات في غريب القرآن » وجدنا الأصفهاني يفسر المفردة  
القرآنية بالمفردة القرآنية، وكأنه يفسر القرآن بالقرآن، وهو بهذا يعترف  
عملياً بالترادف، وإن كان قد أنكره في القول.

ومما ورد في كتابه المفردات مما نعهه ترادفاً:

الأب : الوالد/ أبق: هرب/ البرية: الخلق/ البروج: القصور/بعث : أرسل

بوراً: هالكين/ بهتان: كذب/ تارة: مرة/ جمأً: كثيراً/ الجنان: القلب/

جهنم: اسم لنار الله الموقدة/ حزب : جماعة/ السبيل: الطريق .

الصراط: الطريق المستقيم/ الأصفاد: الأغلال/ عيلة: فقراً

ولم يقتصر الحديث عن التداخل بين لهجات القبائل العربية سبباً في الترادف، فقد جاء الحديث عن اختلاف المواقع الجغرافية أو البيئات السكانية، «بل ربما يرجع إلى اختلاف الأمصار كمكة والمدينة والبصرة، واختلاف البيئات كالحجاز ونجد والشام والعراق»<sup>(١)</sup>.

وقد علل الجاحظ ذلك الاختلاف الذي يولد الترادف بأن «أهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب، ولذلك نجد الاختلاف في ألفاظ من ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر»<sup>(٢)</sup>.

والذي عليه الحديث والحوار، والإثبات والإنكار هو كون الترادف في لغة واحدة أو لهجة واحدة، أما أن يكون الترادف في لغتين أو لغات فهو ليس مطروحاً للحوار، وليس موضع خلاف، إذ إن من شأن كل تجمع بشري أن يتواضع على لغة، أو أن يعبر عن حاجاته وأغراضه باللغة التي يريد، والألفاظ التي يريد.

وقد كرر هذا العسكري بقوله: «إلا أن يجيء ذلك في لغتين»<sup>(٣)</sup>، وقال الأصفهاني «فأما في لغتين فلا ينكره عاقل»<sup>(٤)</sup>.

إلا أن علماء اللغة والأصوليين لم ينكروا أن تكون المترادفات من لغة واحدة أو واضع واحد، ولكنهم جعلوه الأقل، وقد ذكر هذا الإمام فخر الدين الرازي فقال عن المنكرين «والكلام مسهم إما في الجواز، ولا شك فيه، أو في الوقوع؛ إما من لغتين، وهو أيضاً معلوم بالضرورة، أو من لغة واحدة كالحنطة والبر والقمح»<sup>(٥)</sup> فقله «أو من لغة» يجعل احتمال وقوع الترادف في لغة واحدة أمر ممكناً.

كما أن ابن جني أفاد بأن من الممكن وقوع الترادف في القبيلة الواحدة، واللهجة الواحدة، وذلك في قوله في شأن التكلم «فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته قد تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين لأن العرب قد تفعل

١- فقه اللغة/ كاصد ياسر الزبيدي ١٨٢.

٢- البيان، والتبيين/ الجاحظ ١٨/١.

٣- الفروق في اللغة/ العسكري ١٥.

٤- المزهر / السيوطي ٤٠٥/١.

٥- المصدر ذاته ٤٠٣/١.

ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها»<sup>(١)</sup>.

### مصطلحا « اللهجة واللغة »

فيما قبل اللغة العربية الموحدة ، التي نزل بها القرآن الكريم ، كان اصطلاحا اللهجة واللغة يعنيان الشيء نفسه، ذلك لأنه كان لكل قبيلة لهجتها التي هي لغتها، وكان وجه القول يسمى لغة أو لهجة، دون حرص على التفريق بينهما، أما بعد اللغة الموحدة، أو بعد نزول القرآن الكريم فقد أصبح مفهوم اللغة منسوبا إلى لغة العرب جميعاً، أو لغة القرآن، وأصبح مفهوم اللهجة منسوبا للقبيلة ، وهذا ما عليه الدارسون اليوم ، فاللغة هي اللغة العربية، أما اللهجات فهي كثيرة ، فهناك لهجة قريش ولهجة تميم، وقد كانتا من قبل لغة قريش، ولغة تميم.

والذي يهمنا من هذا أن قولهم في لغة أو لغتين أو لغات كان المقصود به في لهجة قبيلة، أو قبيلتين، أو قبائل، ومن ذلك قول ابن جني « اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد من العرب»<sup>(٢)</sup>.

وليست اللهجات العربية تلك منبئة عن بعضها، فهي من أرومة واحدة، وحين توافر لها عناصر الالتقاء والاندماج والتوحد، توحدت في لغة عربية واحدة، كانت لهجة قريش أو لغة قريش نواتها وأبرز مقوماتها، وفي هذه اللغة الموحدة التي سبقت نزول القرآن الكريم اجتمعت ألفاظ على المعنى الواحد، من هذه اللغة ومن تلك .

وليست ألفاظ القرآن جميعاً منسوبة إلى لهجة قريش أو تميم بل إن فيها من مختلف اللهجات، وهذا أمر تحدث عنه أصحاب كتب علوم القرآن من مثل الزركشي صاحب البرهان، والسيوطي صاحب الاتقان، فقد أبرزنا ما في القرآن من ألفاظ من غير لغة الحجاز<sup>(٣)</sup>

وحين نتحدث عن الترادف في القرآن الكريم ضمن هذا الفهم؛ تكون المشكلة قد حلت، فاللغة العربية الموحدة هي في وجه من أوجه النظر لغة، وهي في الوجه الآخر لغات، أي لهجات قبائل العرب، ويفترض في هذا الكلام أن يرضي الفريقين، فمن قال إن الترادف لا يكون في لغة بل في لغتين أو

١- الخصائص/ ابن جني ١/ ٣٧٢.

٢- الخصائص/ ابن جني ١/ ٣٧٣.

٣- انظر البرهان/ الزركشي ١/ ٢٨٣، والاتقان / السيوطي ١/ ٢٨٣.

أكثر، قبلنا منه هذا باعتبار اللغة العربية الموحدة، لغة القرآن الكريم، هي في أصلها لغات أي لهجات، ومن قال إن الترادف ممكن في اللغة الواحدة، قبلنا منه هذا، فاللغة العربية موحدة، وقد أشار إلى هذا صبحي الصالح وغيره من المحدثين.

وتداخل اللهجات ، أو هجرة الألفاظ بين اللهجات ، هو المصدر الأول الخارجي للترادف، وهو الذي اتفق عليه القدماء والمحدثون، المؤيدون والمنكرون، ذلك لأنه من طبيعة الأشياء، ولأن الواقع العربي الذي كان سائداً يومها يصدق، وهو تداخل وافتراس بين لهجات ذات أصول واحدة، فكان انتقال مفردة من لسان إلى لسان ومن قبيلة إلى قبيلة أمراً مألوفاً، ساعد على ذلك عوامل وأسباب تحققت لقبيلة قريش، كما ساعد عليه الشعر بخصائصه الجمالية والصوتية والإيحائية التي تساعد على التداول والذيع بين القبائل.

## ٢- الاقتراض من لغات أجنبية

حين يقدر للغتين أن تتصلا، فإن من المؤكد أن يقع بينهما تبادل في المفردات، وهذه الحقيقة تحدث عنها علم اللغة الحديث، وأكدها بالدراسات والمقارنات، كما تحدث عنها العلماء العرب الأقدمون، ومنهم ابن جني، ولقد شغف المعنيون بالدراسات القرآنية قديماً برصد الألفاظ القرآنية المنسوبة إلى لغات مختلفة، بالرغم من أن هذه قضية خلافية، إذ في كثير من الحالات، يصعب تحديد أصل المفردة، أو من أي لغة جاءت.

واللغات كالأحياء تؤثر وتتأثر، بحكم الاتصال، بمختلف أنواعه وأسبابه، وهذا الاتصال قد يكون طبيعياً متآلفاً متوازياً، فتبقى اللغات، وتنتقل الألفاظ على قدر الحاجة أو قوة التأثير، وقد يكون الاتصال سلطوياً عدوانياً، فلا تتكافأ فيه قوة اللغتين أو قوة الدولتين المتصلتين فتطغى إحداها على الأخرى.

وهذا الاتصال أو النقل بين اللغات يتأثر بعاملين، أحدهما خاص بحال ناس اللغة، وما يتخلله من عوامل حضارية واجتماعية وسياسية وعسكرية، والثاني خاص باللغة ذاتها، بقوتها وخصائصها ومناعتها، وقدرتها على التكيف والتوازن.

والمفردات بطبيعتها ليست من ثوابت اللغة، فهي سريعة الانتشار أو التحول، ولهذا فإن العلماء لا يعتمدون عليها عاملاً رئيساً في تصنيف اللغات، وبيان العلاقات بينها، وترتيب نسبها «فتشابه لغتين في مفرداتهما لا يدل على انتمائهما إلى فصيلة واحدة، واختلاف لغتين في مفرداتهما لا يدل على اختلاف فصيلتهما»<sup>(١)</sup>.

إنما ثوابت اللغة صرفها ونحوها وطرق التركيب فيها، فهذه هي التي تعطي اللغة صفتها وهويتها، وتحفظها من عوامل التشويه أو الاندثار.

واللغة العربية -شأنها شأن غيرها من اللغات العريقة- خاضت التجربة، وتعرضت لعوامل الاتصال بلغات أخرى شرقية وغربية، «ولقد حدث أن دخل في العربية مادة غريبة وافرة من أصول عدة، منها الإغريقي واللاتيني والفارسي، بل المواد ذات الأصول السامية»<sup>(٢)</sup>.

وللألفاظ الوافدة على اللغة العربية من لغات أجنبية اصطلاح اختاره القدماء وهو «المعرب أو الدخيل» وهو «ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها»<sup>(٣)</sup>.

ولكن العرب احترسوا وهم يدخلون في لغتهم مفردات جديدة استلزمها الاحتكاك والاتصال مع الشعوب الأخرى، فقد طوعوا تلك المفردات -إلا القليل منها- وأخضعوها، ما استطاعوا، إلى مقاييسهم وأنماط صيغ ألفاظهم، حتى أصبحت طبيعة على ألسنتهم وفي استعمالهم، فهم إنما احتاجوها لمعناها، ثم شذبوها.

وقد أشار الأقدمون إلى عوامل التهذيب التي ألحقها العرب فيما أخذوه من غيرهم، قال الجوهري في الصحاح «تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها»<sup>(٤)</sup>.

وقد وقف المحدثون عند هذه الظاهرة، ظاهرة نقل الألفاظ من لغات أخرى إلى العربية، وإخضاعها لعملية التعريب، التي أكثر ما تكون في حروف الكلمة ووزنها، ومن ذلك قول الرافعي في هذا «فموضع التصرف كما رأيت،

١- علم اللغة/ علي عبد الواحد وأفي ٢٠٥.

٢- فقه اللغة المقارن/ إبراهيم السامرائي ١٦٥.

٣- المزهر / السيوطي ٢٦٨/١.

٤- المصدر ذاته ٢٦٨/١.

إنما هي في حروف الكلمة حين تخرج على وجه من وجوه العربية الفطرية، التي لا يراعى فيها غير الخفة والثقل، وليس غير الحرف اللفظي ما يغمز مواضع الإحساس من ألسنتهم»<sup>(١)</sup>.

ويعدها الأب رفائيل نخلة اليسوعي ظاهرة إيجابية أن تقتضى العربية من غيرها ما تحتاجه من ألفاظ دون المساس بأصولها، «ولقد أبدى العرب القدماء شدة ذكائهم، وغيرتهم على لسانهم، إذ أغنوه بآلاف الألفاظ الأعجمية التي لم يكن فيها ما يؤدي معانيها، غير أنهم قد جعلوها على صيغ عربية، أو شبيهة بالعربية، ولهم من المهارة في ذلك التحويل ما يقضى منه العجب»<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء الاهتمام بهذه الظاهرة، ظاهرة التعريب، من اهتمامهم بالفاظ القرآن الكريم، وهي حجازية أم من عدة لهجات، وهي عربية خالصة أم أن فيها ألفاظاً من لغات أخرى أجنبية؟ ولقد وسعوا القول في هذا، وهم يتحدثون عن عربية القرآن الكريم، أو المعرب في القرآن الكريم، حتى إن السيوطي خصص كتاباً في هذا بعنوان «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب»، وهو من تحقيق أستاذنا د. التهامي الراجي الهاشمي.

وسنقف عند موضوع المعرب ونحن نتحدث عن ألفاظ القرآن الكريم.

ولقد تفاوتت التسميات فيما هو انتقال ألفاظ من لغة إلى لغة، فهو انتقال أو تداخل، وهو اقتراض، ولكنه يتصاعد ليصبح صراعاً، فقد سماه إبراهيم أنيس اقتراضاً واعتبره أمراً طبيعياً في جميع اللغات، ولكنه يستدرك حول هذا الاصطلاح «واستعمال لفظ الاقتراض في هذه الظاهرة ليس إلا من قبيل التجوز، أو مجازة لاصطلاح اللغويين المحدثين، فليس اقتراض الألفاظ اقتراضاً بمعناه الدقيق»<sup>(٣)</sup>.

وقد أخذ بهذا الاصطلاح كاصد الزيدي<sup>(٤)</sup>، وذكر من اللغات الأجنبية التي اقتترضت منها العربية الفارسية واليونانية والقبطية والسريانية والحبشية، وهو يتحدث عن نوعين من الاقتراض الاقتراض الخارجي من لغات غير عربية، والاقتراض الداخلي من لغات أو لهجات عربية.

١- تاريخ آداب العرب/ الرافعي ٢٠٣/٨.

٢- غرائب اللغة العربية/ الأب رفائيل نخلة اليسوعي ٢٨٦.

٣- من أسرار العربية/ إبراهيم أنيس ١١٧.

٤- انظر فقه اللغة العربية/ كاصد الزيدي ١٨٢.



أما علي عبد الواحد واقفي<sup>(١)</sup>، فإنه يذهب في هذه الظاهرة مذهباً أعلى وتيرة، ويسميه «صراع اللغات» وتحت هذا العنوان يستطرد في مناقشة أسباب هذا الصراع وعوامله ونتائجه وأثاره على اللغتين المتصارعتين.

وما نظن أن تعامل اللغات مع بعضها، وتبادل الألفاظ فيما بينها يستحق أن يوصف بالصراع، ذلك لأن اللغات شأنها آخر في التعامل.

وعند القدماء والمحدثين كانت المقارنة تجري بين العربية والفارسية أكثر من بقية اللغات، فلقد تحدث ابن جني عن ذلك في كتاب الخصائص<sup>(٢)</sup>، ومن المحدثين تكلم علي عبد الواحد في هذا، فانتهى إلى أن «الصراع بين العربية والفارسية، وإن لم ينته إلى تغلب إحداها، قد ترك في كل منهما أثراً واضحة في الأخرى وبخاصة من ناحية المفردات»<sup>(٣)</sup>.

وهذا يمكن أن يعد نوعاً من علم الدراسات المقارنة، والغلبة من العوامل التي تدعو إلى انتقال المفردات بين اللغات، وقد تكون غلبة سياسية أو عسكرية أو ثقافية، وكذلك الحاجة، فقد تدعو الحاجة إلى استعمال ذوات بأعيانها، فينتقل اللفظ أو الاسم مع الأداة المستعملة، وهناك الاستلطاف والاستحسان، وهناك سبب رابع وقع للعربية، وهو الشعبوية، فقد كان في المجتمع العربي من يحرص على استعمال الفارسية أو إشاعة مفرداتها.

كما كان بعض الشعراء من أمثال الأعمشى، ممن يتظرفون في استعمال ألفاظ غير عربية، دلالة على قدرتهم وسعة اطلاعهم، سبباً من أسباب ترسيخ تلك المفردات، لما للشعر من علوق في النفس وقابلية للحفظ «وقد ذكر أبو حاتم أن رؤبة بن العجاج والفصحاء كالأعمشى وغيره، ربما استعاروا الكلمة من كلام العجم للقافية لتستظرف»<sup>(٤)</sup>.

ويندغم مع اصطلاح المعرب اصطلاح آخر هو الدخيل، وهو تلك الكلمات التي لم تعدل العرب فيها، وقد قبلتها على حالها. وهناك اعتبار آخر للتفريق بين المصطلحين، حيث إن «اللفظة الأجنبية التي استعملها العرب الذين يحتج بكلامهم تعتبر من المعرب، حتى ولو لم تكن من حيث بناؤها ووزنها

١- علم اللغة/ علي عبد الواحد ٢١٨.

٢- الخصائص / ابن جني ٢٤٣/١

٣- علم اللغة/ علي عبد الواحد ٢٠٩

٤- المعرب / الجو اليعقبي ٩-١٠

الصرفي مما يدخل في أبنية كلام العرب، أما ما دخل بعد ذلك ، فإنه يعتبر من الدخيل، أي الذي جرى على الألسنة والأقلام مستعاراً من اللغات الأجنبية لحاجة التعبير إليه»<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الظاهرة، ظاهرة انتقال ألفاظ غير عربية إلى اللغة العربية نرى تثبيت القضايا التالية:

١- لم يكن سهلاً على اللغويين تحديد أصل الكلمة، ومن أي لغة هي، وربما حسبوها عربية الأصل، وهي غير ذلك، إذا جاءت على أقيسة العرب وصيغهم وأوزانهم، ولهذا اختلفوا في نسبة كثير من الألفاظ، أهي عربية أم فارسية أم رومية أم سريانية أم غير ذلك، وربما ضعف هذا من التعلق بأصل الوضع.

٢- حرص بعض العلماء على نسبة أي مفردة إلى اللغة العربية، وكان يصعب عليهم أن يقولوا إنها غير عربية، ولقد تمحلوا في هذا تمحلات لا تتفق والنظر اللغوي السليم، ولأن الاشتقاق هو المعيار أو المرجع لأصل الكلمة، فقد تحايلوا على الاشتقاق، وكما هو معلوم بالضرورة فإنه «محال أن يشتق العجمي من العربي، أو العربي منه، لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى، مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً، وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض، لأن الاشتقاق نتاج وتوليد ومحال أن تنتج النوق إلا حوراناً، وتلد المرأة إلا إنساناً»<sup>(٢)</sup>.

ولأن الاشتقاق هو شهادة المنشأ للكلمة فقد نسبوا لكل كلمة زعموا عربيتها اشتقاقاً لا يخلو من الافتعال، ومن ذلك ما أورده أبو هلال العسكري في كتابه التلخيص «والجوهر فارسي معرب وأصله كوهر، ويجوز أن يقال إنه عربي وأصله من الجهر والواو زائدة، وجوهر كل شيء أصله»<sup>(٣)</sup>.

والذي نراه أن الكلمة المعربة لا تحتاج إلى شهادة منشأ، ولا حاجة لأن تخضع لاشتقاق عربي، لأن الاشتقاق عودة للأصل، فكيف نشق اللفظة الأعجمية من أصل عربي، «ومن اشتق الأعجمي المعرب من العربي كان كمن ادعى أن الطير من الصوت»<sup>(٤)</sup> وحسبنا أن نقول ما قال العسكري «والكلمة الأعجمية إذا عربت فهي عربية، لأن العربي إذا تكلم بها معربة لم يقل له إنه

١- كلام العرب/ حسن ظا ٧٢.

٢- المزهر / السيوطي ٢٨٧/١.

٣- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء/ العسكري ٣٥٥/١.

٤- المزهر / السيوطي ٢٨٧/١.

يتكلم بالعجمية»<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام مستحسن من العسكري، وكأنه يحتكم إلى الاستعمال، لأن الاشتقاق لا يسعفه دائماً، وموضع الاستحسان منه أنه يأتي هنا بغير ما هو عليه، فأبو هلال من منكري الترادف عامة، ومن المتشبهين بأصل الوضع والاشتقاق، وهو صاحب «الفروق في اللغة» ولكنه هنا يقول شيئاً آخر.

وما ننتهي إليه في هذا المقام أن اللغة العربية أخذت مفردات من لغات أخرى غير عربية، على سبيل الحاجة أو الاستلطاف، فالتقى لها على المعنى الواحد، أو الذات الواحدة، شعراً أو نثراً عدة مفردات، فكان التداخل هذا مصدراً من مصادر الترادف وسبباً من أسبابه. وتلك هي اللغة العربية التي جاء بها القرآن الكريم.

### ٣- التطور اللغوي:

إذا كان ما سبق ذكره من أسباب الترادف أتياً من عوامل خارجية، من لهجات عربية أو من لغات أخرى بعيدة، فإن التطور اللغوي يأتي من اللغة نفسها حيناً.

ونعني بالتطور اللغوي ذلك التغيير الذي يصيب الألفاظ تدريجياً فيوجهها توجيهاً جديداً في الصوت أو الدلالة، فيلتقي معناها الجديد بمعنى قائم في لفظة أخرى أو ألفاظ أخرى، فتلتقي الكلمات المختلفة على المعنى الواحد، وهذا هو الترادف.

والتطور اللغوي ليس سمة خاصة باللغة العربية، بل إن شأن اللغة أي لغة، أن تتمتع بهذه الميزة، لأن اللغة أصلاً، وهي نشاط إنساني، «هي أصوات يعبر بها قوم عن أغراضهم»<sup>(٢)</sup> توأكب التطور الحياتي الذي يتعرض له أهل اللغة والمتكلمون بها، إذ لا يمكن أن تتطور حياة الناس في شؤون العيش المختلفة، من جيل إلى جيل، وتبقى اللغة ومفرداتها جامدة ثابتة، ترجع من أجلها الأجيال القائمة إلى الكتب والمعاجم، يستأذنونها ويستنطقونها في استعمال قديم لمعنى جديد.

واللغة عندما تقف لا تكون قد وقفت بل تراجعت، لأن عدم الاستعمال يجفف الألفاظ، ويجعلها جثثاً محفوظة في بطون الكتب.

١- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء/ العسكري ١/ ٢٦٧.

٢- الخصائص/ ابن جني ١/ ٢٣. انظر المزهري ١/ ٧.

فاللغة كائن حي يواكب الكائن الحي، ويفي بمطالب حياته، ويزدهر بازدهاره، وإذا كان من ثبات في اللغة -وهي كذلك- فذلك في أصولها، في نحوها وصرفها وقواعد تركيبها، أما الأصوات والدلالات فإنها مما يحمل قابلية التطور، سواء أكان تطوراً إيجابياً أو سلبياً، وإن محاولة إبقاء معاني الألفاظ على الطبعة الأولى التي وضعت فيها قبل آلاف السنين، مع تغير الزمان والمكان، بدعوى الضبط الدلالي وتقديس اللغة، هو أمر مخالف لطبائع اللغات، وهو حكم على اللغة بالجمود، وإن حسنت النوايا.

ومناقشة «التطور اللغوي» تستوجب منا وقفة متأنية جادة فاحصة، لأننا في هذا نكون بين مخافتين، فالتطور اللغوي خروج عن الأصل، إذ الأصل أن تكون الألفاظ على قدر المعاني، وأن يكون لكل لفظة معناها الأول، والتبسط في فهم التطور قد يؤدي إلى تسبب المعاني واندياحها على بعضها، إذ تفقد اللغة هويتها ومعناها، وهو أمر يوقع في الزلل والخطأ، ويجري الجهلة أو المغرضين أن يعرفوا بما لا يعرفون، وبغلبة الاستعمال يختلط الخطأ بالصواب، وتلتبس الدلالات، وهذا هو المحذور الذي تشبث به منكرو التطور اللغوي ومنكرو الترادف في اللغة.

أما المخافة الثانية فهي أن القول بعدم التطور اللغوي يحكم على الألفاظ بالجمود أو الموت البطيء فلا يسمح لها بالتطور والحركة، وهو أمر مخالف لحرية اللغة وحرية المتكلمين، فالحياة تتجدد، تموت أشياء وتحيا أشياء، تتغير الأسماء والصفات والعلاقات والأعمال والفهوم، وإذا ربطنا الكلمة بأصل الوضع الذي كان في بيئة عربية محددة، وقد تغير كل شيء، فإننا نبقى الكلمة محصورة مقصورة على ذلك المعنى البدائي أو المادي، وهل نهمل المجاز وانتقال الكلمة من معنى خاص إلى معنى عام، أو من معنى عام إلى معنى خاص، مع وجود علاقة أو تقارب بين المعنى الأول والمعنى الجديد، بدعوى المحافظة على أصل الوضع.

كيف نحافظ على أساسيات اللغة وأصولها وشخصيتها، ونمكنها في الوقت ذاته من النماء والغناء والازدهار، لتظل قادرة على استيعاب المعاني الجديدة في الحياة الجديدة، من غير أن نفقدها أصولها وخصائصها وهويتها.

وليست المشكلة في اللغة العربية ذاتها، إذ فيها من الخصائص والصفات ما يجعلها الكلمة الطيبة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كل

حين، ولقد مرت العربية بتجربة فريدة، وقابلت تحدياً إيجابياً، فوجدت نفسها تتناغم وتتنامى مع ثورة فكرية عقلية روحية سلوكية مادية، جاء الإسلام، فما زادها إلا قوة إلى قوة، وازدهاراً إلى ازدهار. ولكن المشكلة في أبنائها، والقائمين على أمرها، والمتكلمين بها، والمتخصصين فيها، فهم بين مقبل ومدبر متفتح ومنفلق، متعامل مع البدايات والأصول أو متعامل مع سنن اللغة وسنن الحياة، وكان لا بد أن يكون بين الفريقين أمة وسط من العلماء الذين يعزمون ويحزمون.

وفي كل حال علينا «التفريق بين ما هو خطأ وانحراف وما هو توليد وتجديد وتطور، فكلاهما حدث جديد في اللغة، وتبديل في بعض ظواهرها، ولكن الخطأ تبديل يخالف خصائص اللغة، وسنن نموها، وناموس حياتها، وقواعدها وفطرتها، ويخل بنظامها.. وأما التجديد والتطور فهو تبديل وإحداث يجري وفقاً لسننها، وينساق مع فطرتها، وينقاد لقواعدها، ويوافق روحها وخصائصها»<sup>(١)</sup>.

وفي شأن اللغة العربية بالتحديد يقول محمد المبارك:

«لقد اشتط بعض الناس في المحافظة على اللغة، وغلوا في ذلك غلواً كثيراً، ولم يصدروا في ذلك عن فقه صحيح للعربية، ولا فهم واع لحياتها، وقواعدها ونحوها، فوقفوا عند نصوص المعاجم لا عند نظام اللغة، ووراء الشواهد دون القواعد، فحرموا حلالاً ومنعوا مباحاً.

مع أن من الواجب التمييز فيما يجد من ألفاظ اللغة، بين ما كان ناشئاً عن طبيعة اللغة متولداً من قواعدها، تمخضت عنه موادها، وأبنيتها، فجاء لتمام الحمل، كامل الخلق، وما كان دخيلاً عليها، لم تحمل به أرحام عربية، بل جاء لغية، وتولد عن عجمة، فجاء غريباً عنها، مخلاً بنظامها، مشوهاً لجمالها»<sup>(٢)</sup>.

هذا هو التطور اللغوي الذي يوجب علينا حسن النظر والتدبر والاتفاق على الرأي السديد، حتى لا تضيع اللغة بين تطرف المؤيدين له والمعارضين، ولئن كان التطور اللغوي صوتياً أو دلالياً، فإن الذي يهمننا ونقف عنده في أمر الترادف هو التطور الدلالي.

١- فقه اللغة وخصائص العربية/ محمد المبارك ٢٢٤-٢٢٥.

٢- المصدر ذاته .

## التطور الدلالي

التطور الذي يعيننا في موضوع الترادف هو التطور الدلالي حيث يتطور معنى المفردة ذاتها تدريجياً من معنى أصلي قديم، إلى معنى جديد لوجود علاقة وقرب في المعنيين، بسبب غلبة الاستعمال القادرة على الإحياء والتطوير، فتكتسب الكلمة معنى، فتصبح بذلك مرادفة لكلمة أو كلمات أخرى.

والتطور الدلالي الذي يفرض نفسه فرضاً، معتمداً على التقارب والاستلطاف وغلبة الاستعمال، هو أوسع مجالات الترادف وأكثر أسبابه، وهو يوسع الاستعمال، أو يتسع به الاستعمال، وأهل الاستعمال هم أهل اللغة، فيهم الكثرة ولديهم القدرة، والترادف الدلالي هو بذلك المصدر الأول للترادف، ويتقدم على النقل عن اللهجات، والأخذ عن اللغات الأخرى، لأنه ملازم للاستعمال ووليد من اللغة ذاتها. وهو حين يكون لا يحمل أي صفة من صفات الهجنة، وإنما يأتي أصيلاً معتمداً على خصائص اللغة ذاتها، وبذلك لا يأتيه المطعن، كما أتى ما سموه النقل أو الاقتراض من اللغات الأخرى واللهجات الأخرى.

ولو أن معارضي الترادف اشتروا أو احتكموا إلى أصول اللغة وأحكامها وأقيستها ونحوها وصرفها وطرائقها في التوليد والتركيب، وهم يغربلون ما هو مترادف وغير مترادف، لكان أذكى لهم، ولكنهم وقفوا عند نقطة البدء، عند أصل الوضع، فكانوا يتمحلون ويكابرون، ويضخمون الفروق أو يصطنعونها، ويرون أن ثبات المعاني كثبات قواعد اللغة، ولكن معاني الألفاظ متطورة متغيرة، أو هي قابلة لذلك، وليست من الثوابت، ولا بد للأحياء أن يتحدثوا باللغة التي تعبر عن أغراضهم، وتفي بمطالب حياتهم.

ولا بد أن تكون اللفظة الخاضعة للتطور الدلالي قريبة في معناها من كلمة أخرى، ثم يزداد التقارب مع الاستعمال، وتنأى الفروق وتتناسى مع الأيام.

وكما وقف المعارضون عند الفروق، قياساً على أصل الوضع، فقد اعتمد المؤيدون للتطور والترادف على التقارب. قال الأولون بوجود فروق، وقال الآخرون بوجود تقارب، وبين التقارب والفروق كانت المعركة، وكان الخلاف، وهكذا يتشبهت المؤيدون بالواقع العملي، بغلبة الاستعمال، وبما انتهت إليه

دلالة المفردة في استفتاء عام، ويتشبهت المعارضون بالفروق وبأصل الوضع والاشتقاق، أي بنقطة الابتداء من عمر الكلمة.

وهذه المسافة بينهما هي المسافة بين بداية الشيء وما انتهى إليه، والمسافة بين أصل الوضع وواقع الاستعمال هي عمر الكلمة، هي ما نسميه التطور الدلالي.

وهي مسافة تكبر مع الأيام، ولأنه تطور وليس انتقالاً أو اقتراضاً، فإن التطور يأتي تدريجياً وبطيئاً، ويأتي عفويماً دون قرار مسبق.

وليس صحيحاً أن علماء اللغة العربية اغفلوا مفهوم التطور الدلالي، ولكن الصحيح أن المحدثين ركزوا عليه وجعلوه في المقام الأول من أسباب الترادف، فلقد تحدث ابن جني عن هذا التطور بأسماء وعناوين مختلفة، نجدها منبثقة في كتاب الخصائص، وكذلك الحال عند ابن فارس والسيوطي والثعالبي وغيرهم.

وعلى سبيل المثال فقد خصص السيوطي الباب التاسع والعشرين من كتابه المزهري<sup>(١)</sup>، لما سماه «معرفة الخاص والعام»، والخاص والعام، كما سنبين، هو لب التطور الدلالي. ولقد جعل السيوطي هذا الباب في خمسة فصول هي:

- ما وضع عاماً واستعمل عاماً.
- ما وضع في الأصل عاماً ثم خص في الاستعمال.
- ما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً.
- ما وضع عاماً واستعمل خاصاً، ثم أفرد لبعض أفرادها.
- ما وضع خاصاً لمعنى خاص.

ولقد عقد ابن فارس لهذا الأخير باباً في فقه اللغة سماه «الخصائص»<sup>(٢)</sup>.

والمنكرون أنفسهم كانوا يدركون هذا التطور باعتباره أمراً واقعاً يستحق من وجهة نظرهم المنع لا الإقرار، خشية تسبب الدلالات، ومن باب الغيرة أو التعالم في بعض الحالات، ولقد كانوا في هذا يعارضون شيئاً من طبائع اللغات، وينكرون معياراً حقيقياً قوياً هو «الاستعمال».

١- المزهري / السيوطي ٤٢٦/١.

٢- الصاحبى / ابن فارس ٢٥٨.

وبدلاً من أن يعترفوا بغلبة الاستعمال، الذي هو مادة التطور الدلالي فقد كانوا يحيلون الأمر لأسباب أخرى مثل «انهما من لغتين» أو «اختلاف الاعتبار».

ولقد عبر العسكري عن هذا في عبارات موزعة في كتابه «الفروق في اللغة» كقوله:

- «ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر»<sup>(١)</sup>

- «وتركت همزة الروية لكثرة الاستعمال»<sup>(٢)</sup>.

- ثم كثر حتى صار...»<sup>(٣)</sup>.

- ثم كثر حتى سمي الظن حساباً على وجه التوسع، وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال»<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يعترف أبو هلال العسكري بغلبة الاستعمال، بحكم الأمر الواقع، ولكنه يرد الأمر إلى «أنهما من لغتين» فيردف قائلاً: «فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين، ولم يتبين لك الفرق بين معنيهما، فاعلم أنهما من لغتين، مثل القدر بالبصرية، والبرمة بالملكة، ومثل قولنا الله بالعربية وأرز بالفارسية»<sup>(٥)</sup>.

ونحن لا نكاد نطمئن إلى أن العلاقة بين الحنين والاشتياق كما العلاقة بين القدر والبرمة، وكما العلاقة بين الله وأزر، والذي نراه أن ما بين الحنين والاشتياق ترادف لتطور دلالي، وأن ما بين القدر والبرمة ترادف من لهجتين عربيتين، وأن ما بين «الله وأزر» نقل من لغة غير عربية.

«وليس من الصواب أن تعتمد الكلمة، فيما كانت عليه من دلالة في الماضي، وألا ننظر إلى ما آلت إليه من دلالة جديدة بحكم التطور اللغوي، ثم نخطيء الاستعمال العام، ونقول بالتفرقة تبعاً لأصل الوضع، لأن هذه التفرقة القائمة على الدلالة القديمة قد صارت شيئاً تاريخياً منسياً في حياة الكلمة، بسبب من تطورها الدلالي، إذ هجرها الاستعمال أو تناساها، بل إن الاستعمال العام يجهل مثل تلك الدلالة التاريخية القديمة، ولا يعنيه من

١- الفروق في اللغة/ العسكري ص ١٩.

٢- المصدر ذاته ص ٦٦.

٣- المصدر ذاته ص ٨٦.

٤- المصدر ذاته ص ٩٢.

٥- المصدر ذاته ص ١٩.



الألفاظ إلا دلالتها الحالية والمتداولة المستعملة فعلاً»<sup>(١)</sup>.

والذي يريد أن يخضعنا لأصل الوضع، يطلب منا أن نعرف أصل الوضع لكل كلمة قبل استعمالها، ثم يريد منا أن نرتب استعمالاتها المختلفة ترتيباً زمنياً صحيحاً، وأنى لنا هذا، والمعاجم لا تسعف، وهو أمر لا يتأتى لأحد من الناس، إلا أن يكون معجم تاريخي لألفاظ اللغة العربية، يطمأن إليه، وهو أمر غير متحقق.

وإذا كنا بصدد المعركة التي دارت بين أهل الفروق وأهل التقارب؛ فإننا نذكر أن الاستعمال سبق الاعتراض زمنياً، فقد استعمل الناس أولاً كلمات متقاربة في المعاني على أنها مترادفات، فنهض المعترضون ينكرون هذا الخروج عما ظنوه أصل اللغة، معتمدين على الفروق بين المعاني، بل لقد دعاهم الحال أن يؤلفوا فصولاً من كتب، أو كتباً مستقلة، في بيان الفروق اللغوية.

ومن هؤلاء ابن الأعرابي والأنباري صاحب كتاب الأضداد، وابن قتيبة صاحب أدب الكاتب، وقد أفرد فيه باباً خاصاً سماه «باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه»<sup>(٢)</sup>، وهو إذ يتحدث عن الفروق فإنما يتحدث عن ألفاظ متقاربة المعاني.

وأبرز هؤلاء جميعاً هو أبو هلال العسكري الذي خصص كتاباً يدفع فيه التقارب، ويبرز الفروق، اعتماداً على أصل الوضع، فكان كتابه «الفروق في اللغة».

ولقد قدم أصحاب الفروق خدمة جليلة للقائلين بالتطور الدلالي، ذلك أنهم، وهم يحاولون إبراز الفروق ونواحي الاختلاف، كانوا يشيرون بالضرورة، إلى التقارب في المعاني، وإلى الأسباب التي دفعت الناس إلى تطوير تلك المعاني، وإخراج الكلمات من أصل ما وضعت له إلى معانٍ جديدة، ويمكن اعتبار عملهم هذا، وإن لم يكن في كل حالاته صواباً، نواة لتحديد مسار كثير من المفردات، فيما لو عقدت النية لصناعة المعجم التاريخي للألفاظ العربية.

١- الترادف في اللغة/حاكم مالك لعبيبي ٩١.

٢- أدب الكاتب/ ابن قتيبة ٢١.

ومن أبرز مظاهر التطور الدلالي في المفردات العربية:

١- الألفاظ الإسلامية: وهي تلك الألفاظ التي عرفها العرب في جاهليتهم بمعناها الأصلي، ثم استعملت في الإسلام بدلالات جديدة جاءت في الشرع، الذي جاء بتصورات وعقائد وتنظيمات جديدة، أي أن التغيير الفكري والاجتماعي لازمه تغيير لغوي أو دلالي. «فكانت العرب في جاهليتها على إرث آبائهم في لغاتهم وأدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله تعالى بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت في اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخرى، بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، وشرائط شرطت، فعفى الآخر الأول»<sup>(١)</sup>.

ومن أبرز هذه الكلمات: الصلاة والصوم والحج والزكاة، والطواف والسعي، وغيرها كثير.

## ٢- ما سمي «لحن العامة»

وكثير مما سمي «لحن العامة»، مما ألفت فيه الكتب، يمكن بوجه من أوجه النظر اللغوي، أن يقع تحت عنوان التطور الدلالي، فقد وقعت تخطئة المستعملين لأنهم خرجوا بالمعاني عن أصل الوضع. وفي مقدمة كتابه «تكملة إصلاح ما تفلط فيه العامة» يقول الجواليقي «فمنها ما يضعه الناس غير موضعه، أو يقصرونه على مخصوص، وهو شائع، ومنها ما يقلبونه ويزيلونه عن جهته، ومنها ما ينقص منه، ويزاد فيه، وتزاد بعض حركاته أو بعض حروفه لغيره»<sup>(٢)</sup>. وقد كان الجواليقي «يعتمد اللهجة الحجازية وبعض القبائل العربية التي ارتضى العلماء البصريون، على وجه الخصوص، لهجاتها مثل تميم وقيس وأسد وهذيل»<sup>(٣)</sup> والجواليقي من أبرز من كتبوا في لحن العامة.

ولقد أدلى الجاحظ بدلوه فيما كان يسمى لحن العامة، فهو يقول «وقد يستخف الناس ألقاظاً ويستعملونها، وغيرها أحق بذلك منها»<sup>(٤)</sup>. وإلى هنا يكون كلام الجاحظ منصباً على الأفضلية والأولية في الاستعمال، ويكون الأمر بسبب يكاد يكون مشروعاً، وهو الاستلطاف والاستخفاف، وليس الخطأ،

١- المزهر / السيوطي ٢٩٤/١.

٢- تكملة إصلاح ما تفلط به العامة/ الجو اليفي ٥.

٣- اللهجات العربية في التراث/ أحمد علم الدين الجندي ١٤٢.

٤- البيان والتبيين/ الجاحظ ٢٠/١.

ثم هو يقول عن العامة إنهم « لا يتفقدون من الألفاظ ما هو أحق بالذكر وأولى بالاستعمال »<sup>(١)</sup>.

وطبيعي جداً أن يتفاوت الناس في الاستعمال، تفاوتهم في المعرفة والثقافة والحاجة، وما يستطيعه الجاحظ في الاختيار اللفظي لا يستطيعه عامة الناس، ولا نستطيع أن نطالب العامة بما يستطيعه الخاصة، كما أن لغة العلماء وأهل الاختصاص ليست هي المعيار في مرحلة الاستعمال، ذلك لأن لغة أولئك لا تعتمد مجرد الصواب، وإنما تعتمد الأجدد والأفضل، إنما المعيار هو الاستعمال غير المخالف لأصل من أصول اللغة، والألفاظ، بطبيعتها المتحركة ليست أصلاً من أصول اللغة.

وإذا كان الجاحظ يطالب العامة ألا يرادفوا بين المسغبة والجوع، والغيث والمطر، فإننا قد وجدنا كتب التفسير<sup>(٢)</sup> تفسر المسغبة بالجوع، وليس العكس، وكذلك المعاجم<sup>(٣)</sup>. بل وجدنا هذه عند العسكري، أشد الناس إنكاراً للترادف، وكذلك الأصفهاني.

قال العسكري في التلخيص في ذكر الجوع « هو الجوع والغرث والسغب والطوى، رجل غرثان وسغبان وساغب، وغرث وسغب... »<sup>(٤)</sup>.

وقال الأصفهاني، « أو إطعام في يوم ذي مسغبة » من السغب وهو الجوع مع التعب.<sup>(٥)</sup>

ومن العلماء الذين وقفوا وقفات طويلة، فيما سمي « لحن العامة »، ابن قتيبة في كتابه « أدب الكاتب »: « فلقد تشدد ابن قتيبة في موقفه مما عده لحناً، وهو في حقيقته نوع من التطور الدلالي، بشقيه تخصيص العام وتعميم الخاص، أو فيما يمكن أن يعد مجازاً، » وقد لاحظ بعض الباحثين تشدد ابن قتيبة في مذهبه اللغوي، وأخذوا عليه غلظه ووهمه في طائفة من المسائل التي ذكرها، وجعلها في باب اللحن، معولاً في ذلك على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي<sup>(٦)</sup>.

والأصمعي معروف بتشبثه بالقديم، والتزامه الأصول، وهو أبعد الناس

١- البيان والتبيين/ الجاحظ ٢٠/١.

٢- الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي ٦٩/٢.

٣- لسان العرب/ ابن منظور. مادة سغب ٤٦٨/١.

٤- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء / العسكري ١١٢/١.

٥- المفردات في غريب القرآن / الأصفهاني / ٢٣٣ والآية ١٤ سورة البلد .

٦- الترادف في اللغة/ حاكم مالك لعبيبي ٩٩.

عن الأخذ بسنن التطور اللغوي.

لقد أظهر ابن قتيبة غيرته وحرصه، كما أظهر تشدده في أمر الاستعمال اللغوي والتطور اللغوي، ولقد أدرك ذلك التطور، ولكنه أنكره وعده من لحن العامة، لجهلهم بأصل الوضع، وهكذا يبقى أصل الوضع هو المحور الذي يرتكز عليه المنكرون للترادف فاللحن والخطأ والفروق كلها أمور تأتي قياساً على أصل الوضع، وفي هذا إهدار كبير لخصائص اللغة وقدرتها على الحياة والتطور.

ولقد وجدنا من القدماء والمحدثين من يرد على ابن قتيبة تخطئته للاستعمال مما عده لحناً، كان ذلك من شارحي كتابه مثل البطليوسي<sup>(١)</sup> والجواليقي<sup>(٢)</sup> ومن المحدثين الدكتور عبد العزيز مطر<sup>(٣)</sup> وكذلك يوهان فيك<sup>(٤)</sup>.

ولعلنا في حاجة إلى إعادة النظر فيما سمي لحن العامة، على ضوء الدرس اللغوي الحديث الذي يقر التطور الدلالي، إن كثيراً مما سمي لحن العامة، وعد خروجاً عن أصول اللغة، إنما جاء بسبب التطور الدلالي للألفاظ، سواء أكان بالاستلطاف والاستحسان أو بسبب تجاهل الفروق الدقيقة بين الدلالات، مما هو واضح عند العلماء ولكنه خفي عن العامة، الأمر الذي جعل بعض العلماء ينكرون على هؤلاء استعمالاتهم ويخطئونها. هذا مع الاعتراف الصريح أن للعامة لحنهم.

وفي أمر التطور الدلالي، لا بد من وجود قرابة أو علاقة أو جهة تجمع بين المعنى الأصلي والمعنى الجديد، وبالتطور تخف الفروق والقيود والمواجه شيئاً فشيئاً، وتتناسى، حتى تغيب معالمها، ولا يعرف الناس المفردة إلا بالمعنى الذي هي عليه عند الاستعمال، وهذه القرابة أو العلاقة بين المعنى القديم والجديد، تأتي من عدة أوجه أو جهات، فقد تأتي من جهة الزمان أو المكان أو الصفة أو الاستعمال، أو الخاص أو العام، أو المادي والمعنوي، من جهة القياس في البعد والحجم، ومن جهة السبب، وهو ما سنبينه في الحديث عن الخاص والعام.

١- الاختصار في شرح أدب الكاتب/ البطليوسي ١٠٦.

٢- شرح أدب الكاتب / الجواليقي ١٤٤-١٤٦.

٣- لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة/ عبد العزيز مطر ٦٣.

٤- العربية/ يوهان فيك ١٣٢-١٣٥.

هذه هي المظلة الكبيرة التي يعتمد عليها المحدثون، وهم يعللون الترادف في الأعم الأغلب، وهذا هو الباب الواسع الذي يرون أن كثيراً من المترادفات دخلت فيه، وهو أمر قال به القدماء من غير استعمال لاصطلاح «التطور الدلالي».

وقد ظهر التطور الدلالي على أوجه عددها السيوطي، ونتحدث هنا عن أبرز اثنين منهما، وهما تخصيص العام، وتعميم الخاص:

### ١- تخصيص العام:

وهذا باب واسع من أبواب التطور الدلالي، ومنه في اللغة شيء كثير، وهو يدل على سعة اللغة ومرونتها، ولعله هو الأصل، إذ من عادة الناس أن يطلقوا اللفظ لمعنى عام، ومع زيادة الدقة والحرص على الحصر والتحديد والتعريف والتنظيم والتصنيف، يتطور المعنى العام إلى معنى خاص، «والناس في حياتهم العامة ينفرون عادة من تلك الكلمات التي لا وجود لها إلا في الأذهان، ويؤثرون الدلالات الخاصة التي تعيش معهم ويسمعونها ويلمسونها، ولذا يسهل عليهم تداولها والتعامل بها في حياة أكثر ما فيها ملموس محسوس، وهم لقصور في الذهن حيناً أو بسبب الكسل والتماس أيسر السبل حيناً آخر، يعمدون إلى بعض تلك الدلالات العامة ويستعملونها استعمالاً خاصاً، ولا يتردد الفرد العادي في هذا الصنيع متى وثق أن كلامه سيكون مفهوماً وأنه سيحقق الغرض أو الهدف من النطق، فإذا قدر لمثل هذا الاستعمال في الدلالة أن يشيع ويذيع بين جمهور الناس، رأينا اللفظ تتطور دلالاته من العموم إلى الخصوص، ويضيق مجالها، وتقتصر على ناحية منها»<sup>(١)</sup>.

والتطور الكبير في حياة الأمة يكثُر من هذا النوع من التطور، ويسرع فيه، وهذا الذي وقع للأمة العربية، وقد استقبلت الإسلام استقبالاً جاداً وشاملاً، وهذا القرآن الكريم الذي جاء معجزة لغوية ودستوراً للحياة الجديدة خصص كثيراً من الدلالات العامة لكثير من الألفاظ، وهي التي يسمونها الألفاظ الإسلامية، أو المصطلح الشرعي، ومنها: الكفر والشرك والصلاة والصوم والحج والزكاة، «فقد أضاف الإسلام للعربية مادة جديدة اصطلاحية تؤدي معاني جاء بها الإسلام، وجلّ هذه الألفاظ كلمات عربية أعطيت معاني

جديدة، وإلى هذا ذهب أبو حاتم بن حمدان الرازي في كتاب الزينة فهو بحث في الكلمات الإسلامية»<sup>(١)</sup>.

والسيوطي يسمي هذا النوع من التطور الدلالي «العام المخصوص، وهو ما وضع في الأصل عاماً ثم خص في الاستعمال ببعض أفراده»<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل السيوطي عن ابن دريد أن الحج «أصله قصد لكل شيء وتجريدك له، ثم خص بقصد البيت»<sup>(٣)</sup>.

ويعلق السيوطي على هذا بقوله «فإن كان هذا التخصيص من اللغة صلح أن يكون مثلاً منه، وإن كان من الشرع لم يصلح، لأن الكلام فيما خصته اللغة من الشرع»<sup>(٤)</sup> وكأن اللغة تمثل العام والشرع يمثل الخاص، وكأن السيوطي يتكلم هنا عن الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية، وحين تحدث العلماء عن الدلالات أشاروا إلى دلالة ثالثة هي الدلالة العرفية.

أما المحدثون فإنهم يتحدثون بوضوح عن المصطلح ويدعون إليه وهو الدلالة الجديدة التي يرتضيها علم من العلوم لمفردة بعينها أو تركيب بعينه، وهو أمر تقتضيه الدقة والبحث العلمي، وهو نوع من التجريد وتخليص الألفاظ من دلالتها العامة أو دلالتها اللغوية العامة إلى دلالات خاصة محددة.

ولعل معركة المصطلح، وهي نوع من التطور الدلالي، هي القائمة هذه الأيام، حيث أصبح لكل علم مصطلحاته، فهناك المصطلحات العسكرية، والسياسية، والعلمية، والرياضية، وهو أمر اقتضته طبيعة العصر.

وإذا كان المصطلح على قدر كبير من الجدة والدقة ووجود الالتزام في مجالات العلم وتخصصاته المختلفة، فإن حياة الناس اليومية والاجتماعية والأدبية الثقافية لا تستطيع أن تكون بهذه الحدة والضيقة، ذلك لأن حاجات النفس والشعور والتعبير لا تخضع لمثل هذا التحديد، إن لغة الناس ولغة الشعر والأدب لا يخضعها إلا الاستعمال الذي لا يمس أصلاً من أصول اللغة.

والذي نراه أن التطور الدلالي يأتي من كثرة التداول، ويكون عفويًا تلقائيًا، وقد يتطور مرة أخرى ضيقاً أو اتساعاً، أما الألفاظ الإسلامية أو

١- فقه اللغة المقارن/ إبراهيم السامرائي ١٧٨.

٢- المزهري / السيوطي ٤٢٧/١.

٣- المصدر ذاته .

٤- المصدر ذاته .

المصطلحات الشرعية، فقد جاءت مرة واحدة، من مصدر واحد، واحتفظت بهذه الدلالات الجديدة. وثبتت عندها ثبوت الدين نفسه، فهي تطور قياساً لما كانت عليه في اللغة، ولكنها غير قابلة للتطور مرة أخرى، وهي ليست عفوية، بل هي محددة المصدر، محددة الدلالات، بما أضفى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشرح والتوضيح.

ولكن هذه الألفاظ أو المصطلحات لم تأت بمعان منفصلة، جديدة جدة تامة، بل جاءت بمعان قريبة من الأصل، فهي تحمل نوعاً من التطور الدلالي، والعلاقة قائمة بين المعنى العام القديم والمعنى الخاص الجديد، فإذا كان الحج في الأصل هو التوجه إلى المكان، أي مكان، فقد خصّ في المصطلح الشرعي أو الدلالة الشرعية وأصبح مقصوراً على التوجه إلى مكة، وإذا كانت الصلاة هي الدعاء بالمعنى العام، فقد صارت في الشرع مقصورة على عملية محددة تتضمن معناها الأول وهو الدعاء، فهو نوع من التخصيص، وفيما يلي بعض الألفاظ اللغوية التي تطورت دلالتها من المعنى العام القديم إلى المعنى المستعمل الخاص الجديد.

أ: تخصيص العام

المعنى الخاص/ الجديد	المعنى الأصلي العام/ القديم	المفردة
الضأن وحده	الضأن والمعز جميعاً	الغنم
الجمل وحده	الجمل والناقة	البعير
الاست	خلاف قبل، لكل شيء	دير
الدينار وحده	كل وزن للدينار وغيره	المثقال
القرع خاصة	كل شجر ينبسط على الأرض لا يقوم على ساق «قرع وقثاء وبطيخ»	اليقطين
الموت وحده	الذهاب مطلقاً	الهلاك
الأس وحده	كل نبت طيب الريح كالورد والنعنع والثمار	الريحان
الفرح وحده	شدة السرور وشدة الجزع	الطرب
في المصيبة وحدها	في الخير والشر	المأثم
الاستحياء وحده	الغضب والحياء	الحشمة
قصد مكة	قصد الشيء أي شيء	الحج
يوم السبت	الدهر	السبت
ريش النعام فقط	ريش الطيور الصغير كالزغب	الزف



## ٢- تعميم الخاص:

كثير من الكلمات كانت بأصل وضعها ذات دلالة خاصة، سواء أكانت دلالة زمان أو مكان أو شكل أو صفة أو سبب أو نوع استعمال، أو أثر ونتيجة، ثم وجد الناس علاقة ما، وتقارباً ما، بين معنى هذه المفردة، ومعنى مفردة أخرى يرتبط بها، فدعاهم التوسع في اللغة إلى تجاوز ذلك الفرق الدقيق، وتعزيز التقارب بين الكلمتين أو المعنيين، حتى غدت الكلمتان تستعملان في الموقف الواحد والمعنى الواحد، وكأن أياً منهما تنوب عن الأخرى وتعطي معناها.

وتعميم الخاص يسعف المتكلمين والمستعملين للألفاظ، ويسر لهم سبل الكلام، دون أن يرهقوا أنفسهم في التقييد بالفروق التي رأوها بسيطة، إذ حسبهم أن تدل الكلمتان على الشيء الواحد أو المعنى الواحد.

هذا إذا افترضنا أن أولئك المستعملين يعرفون أصل الوضع وأصل المعنى، وكأنهم عاصروه أو تناقلوه من جيل إلى جيل، وإذا تسامح الأولون في هذا التجاوز، فإن من يأتي بعدهم يستمرئون ذلك أكثر فأكثر، ومع الأجيال والأيام يغلّب الاستعمال العام للكلمة، لأنه لا يشمل قيوداً، فيندثر الاستعمال الخاص، أو يصبح للخاصة.

وتعميم الخاص يقابل تخصيص العام، وكلاهما من التطور الدلالي، وكلاهما يقوم على إهمال الفروق الدقيقة بين المفردات قياساً على أصل الوضع، إلا أن «استعمال العام أسهل من استعمال الخاص، لأن الخاص يحتاج إلى ذخيرة من اللفظ أوسع، ومادة أغزر، ويحتاج إلى تمييز واختيار، ومزيد من الجهد والتفكير، ولذلك كانت النفوس إلى استعمال اللفظ العام أميل وأقرب»<sup>(١)</sup>.

ولقد اعترض منكرو الترادف على تعميم الخاص، كما اعترضوا على تخصيص العام، وتشبثوا بالفروق لتشبثهم بأصل الوضع والاشتقاق، ومن ذلك ما أورده أبو هلال العسكري: «الفرق بين العوض والثلث، أن الثلث يستعمل فيما كان عيناً أو ورقاً، والعوض يكون من ذلك ومن غيره»<sup>(٢)</sup>.

ومعتمداً على كلمة «كل» التي تفيد العموم، يقول:

١- فقه اللغة وخصائص العربية/ محمد المبارك ٢٢٢.  
٢- الفروق في اللغة/ العسكري ٢٢٢.

« الفرق بين الشراء والاستبدال أن كل شراء استبدال وليس كل استبدال شراء»<sup>(١)</sup> وحقيقة الأمر أن الفرق بين، ولا نظن أحداً يقول بترادف الاستبدال والشراء، حتى ينبري له العسكري بالرد وبيان الفروق، ويصلح هذا أن يكون مثلاً على ألفاظ أوردها العسكري ليبين الفروق بينها، وهي في حقيقتها ليست موضع خلاف، ولم يقل أحد بترادفها.

ولقد استعمل العسكري العام والخاص مع صيغة التفضيل، فقد استعمل « أعم، أخص»، ومن ذلك قوله:

« الفرق بين العذاب والألم، أن العذاب أخص من الألم، وذلك أن العذاب هو الألم المستمر، والألم يكون مستمراً وغير مستمر ألا ترى أن قرصة البعوض ألم، وليس بعذاب، فإن استمر ذلك قلت عذبني البعوض الليلة، فكل عذاب ألم، وليس كل ألم عذاباً»<sup>(٢)</sup>. وهو يقيم الفرق بين الألم والعذاب على الاعتبار الزمني أي المدة .

وفي حديثه عن الألم والوجع، ومحاولة بيان الفرق بينهما يقول: « ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر»، واستعمال مفردة موضع أخرى، هو الترادف، لأن هذه الكلمة في استعمالها الجديد، تلتقي مع كلمة أخرى فتترادفان على المعنى الواحد.

ومن الأمثلة على تعميم الخاص ما ذكره الصحابي عن الأصمعي، فقد « كان الأصمعي يقول: أصل الورد إتيان الماء، ثم صار إتيان كل شيء ورداً، والقرب طلب الماء، ثم صار يقال ذلك لكل طلب، فيقال هو يقرب كذا أي يطلبه، ولا تقرب كذا، ويقولون رفع عقيرته أي صوته، وأصل ذلك أن رجلاً عقرت رجله فرفعها، وجعل يصيح بأعلى صوته، فقليل بعد ذلك لكل من رفع صوته، رفع عقيرته»<sup>(٣)</sup>.

إن قول علماء اللغة « ثم صار»، « ثم كثر حتى صار» هو التطور الدلالي الذي نتحدث عنه، وإن استعمال « كل» هو تعبير عن تعميم الخاص، وهذا الذي أوردناه من الصحابي، أورده ابن فارس تحت عنوان « فيما وضع في الأصل ثم استعمل عاماً»<sup>(٤)</sup>.

١- الفروق في اللغة/ العسكري ٢٣٤ .

٢- المصدر ذاته ٢٣٤ .

٣- الصحابي/ ابن فارس ٩٦-٩٧ .

٤- المصدر ذاته ٩٦-٩٧ .

وهكذا تبقى المقابلة بين الأصل والاستعمال، ولكل من الأصل والاستعمال أنصاره. وفيما يلي بعض الألفاظ اللغوية التي تطورت في الاستعمال من الخاص إلى العام .

### ب: تعميم الخاص

المفردة	المعنى الأصلي ( الخاص )	المعنى الجديد (العام)
الورد	إتيان الماء	اتيان كل شيء
القرب	طلب الماء	كل طلب
النجعة	طلب الغيث	كل طلب
المنيحة	إعطاء الناقة أو الشاة لشرب لبنها	كل عطية
الرائد	طالب الكلاء	كل طالب حاجة
الوغي	اختلاط أصوات الحرب	الحرب
الحوة	لون بين الدهمة والكتمة في الخيل	كل أسود
البشم	تخمة البهائم	تخمة البهائم والناس
الخارب	سارق الإبل	كل سارق
البأس	شدة الحرب	كل شدة
العهن	الصوف الأحمر	كل صوف
المجد	امتلاء بطن الدابة من العلف	كل امتلاء
الأمن	نقص حليب الناقة	كل نقص في المادي أو المعنوي
الكثب	قرب مكان الصيد والرمي	كل قرب
الغيث	المطر	كل ما ينبت بالغيث فهو غيث
الاستحمام	الافتسال بالماء الحار	الاستحمام بالماء الحار أو البارد

وفي مجال تعميم الدلالة الخاصة، يشير إبراهيم أنيس إشارة ذكية، حيث يبين قوة هذه الخاصية في الاستعمال، حيث إن أسماء الذوات والأعلام لم تسلم من هذه الظاهرة، فنجد في الاستعمال «تحويل الأعلام إلى صفات، فالعلم «قيصر» قد يطلق ويراد منه العظيم الطاغية، ونيرون الظالم أو المجنون، وحاتم الكريم المضياف، وعرقوب المخادع القليل الوفاء»<sup>(١)</sup>.

وهذا الأمر يأتي على عكس ما كان يؤخذ على القدماء في تحويل الصفات إلى أسماء، حيث أصبحت صفات السيف، مع غلبة الاستعمال، أسماء له.

حسبنا أن نقف في أمر التطور الدلالي، عند نوعين من ذلك التطور وهما تخصيص العام، وتعميم الخاص، ولكن هناك وجهاً آخر في الاستعمال، هو المجاز، وسواء اعتبر المجاز نوعاً من التطور الدلالي، أو وجهاً مستقلاً من الاستعمال، فإن اقترابهما جعل كثيراً من العلماء يفسر كثيراً مما عدناه تخصيصاً للعام، أو تعميماً للخاص، نوعاً من المجاز.

## ٤- المجاز:

المجاز في مفهومه العام عند العلماء ، هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلاً ، ويقع المجاز بانواعه في دائرة التطور الدلالي ، لأنه يحمل نوعاً من العلاقة بين اللفظ والمعنى ، ولأنه يعني نوعاً جديداً من الاستعمال. ولئن كان ما سبق ذكره من تعميم الخاص وتخصيص العام، يعني التوسع أو التضيق في الدلالة ذاتها، فإن المجاز يعني الانتقال، ويعني استعمال اللفظ في غير ما وضع له، أو «تغيير مجال الاستعمال، وذلك بأن ينتقل مجال استعمال الكلمة إلى معنى آخر»<sup>(١)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه ج. فندريس، حين حصر التغيرات التي تطرأ على معنى الكلمة في ثلاثة أنواع (التضيق والاتساع والانتقال)<sup>(٢)</sup>.

هذه هي الأنواع الثلاثة التي يمكن أن يشكلها المعنى في تطوره، «وعلى أية حال فإن التحول المستمر في اللغة معناه الحركة الدائمة للألفاظ والمعاني من الجانب الذي أطلق عليه اسم الحقيقة، إلى الجانب الذي أطلق عليه اسم المجاز أو من العكس»<sup>(٣)</sup>.

### الاختلاف في المجاز:

الحقيقة والمجاز اصطلاحان متقابلان في الدرس اللغوي، وقد وقع فيهما الخلاف، كما وقع في غيرهما من الظواهر اللغوية، مثل الترادف والمشارك والتضاد، بل أن الخلاف في الحقيقة والمجاز بدأ مبكراً، لأن له علاقة بالعقيدة وفهم القرآن وتفسيره، كما إنه راجع إلى الخلاف المذهبي عند العلماء، فابن جنى يعد معظم اللغة إذا تأولته مجازاً، لأنه معتزلي، وابن القيم يعد الكلام كله حقيقة، ولا مجاز فيه ، لأنه على مذهب ابن تيمية السني، وابن مضاء يمضي على مذهب داود الظاهري، وهكذا ..

وقد تشكل عن هذه النظرة الى الحقيقة والمجاز آراء ومذاهب منها:

### ١- الكلام كله حقيقة ولا مجاز فيه:

وقد «قال الاستاذ الاسفرائيني لا مجاز في لغة العرب»<sup>(٤)</sup>. وهو بهذا

١- لحن العامة / عبد العزيز أيوب ١١١.

٢- اللغة / فندريس ٢٥٦.

٣- المجاز في البلاغة العربية/ مهدي صالح السامرائي ١٧.

٤- المزهري/ السيوطي ١/ ٣٦٤.

ينكر المجاز في اللغة إنكاراً تاماً، وهو بالضرورة ينكره في القرآن الكريم، وهو وأمثاله من العلماء لا يرون الألفاظ إلا بمعانيها الأصلية الحقيقية التي وضعت لها أصلاً، ولعل هذا جاء من اعتقادهم بوقفية اللغة .

٢- اللغة حقيقة ومجاز و المجاز هو الغالب ، وابن جني من أبرز انصار هذا الاتجاه، وهو القائل «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة»<sup>(١)</sup>. والقائلون بالمجاز وغلبته يرون أن الحقيقة هي الوضع الأول للغة، ولكن الحقيقة لا تؤدي إلا الحد الأدنى من التفاهم والتعبير والإثارة، فلا بد من المجاز مع رقي مستويات التعبير اللغوي .

٣- اللغة مشتملة على الحقيقة والمجاز... يؤكد هذا «النقل المتواتر عن العرب، لأنهم يقولون استوى فلان على متن الطريق، ولا متن لها، وفلان على جناح السفر، ولا جناح للسفر، وشابت لمة الليل، وقامت الحرب على ساق، وهذه كلها مجازات، ومنكر المجاز في اللغة جاحد للضرورة، ومبطل محاسن لغة العرب»<sup>(٢)</sup>.

ويلتفت العلماء إلى معيار سليم لمعرفة المجاز، وهو الاستعمال، فالكلمة لا توصف أنها حقيقة أو مجاز إلا إذا استعملت ، فالاستعمال هو الذي يعطيها هويتها، وليس شهادة المنشأ التي هي أصل الوضع.

« قال الإمام الرازي وأتباعه: اللفظ يجوز خلوه من الوصفين، فيكون لا حقيقة ولا مجاز لغوياً، فمن ذلك اللفظ في أول الوضع قبل استعماله فيما وضع له، أوفي غيره، ليس حقيقة ولا مجازاً، لأن شرط تحقق كل واحد من الحقيقة والمجاز الاستعمال، فحيث انتفى الاستعمال انتفيا»<sup>(٣)</sup>.

وحق لهذا الكلام أن يكون صحيحاً، لأن الاستعمال تتضافر فيه قضايا متعددة ، منها توافر القرينة التي ترجح المجاز، وإذا كانت الكلمة على حقيقتها، وعلى أصل ما وضعت له، فإنها لا تحتاج إلى قرينة.

وهذا الرأي المتوسط هو رأي العلماء الأصوليين القدماء، وهو رأي المحدثين. وقد قال به الأمدي وابن فارس وعبد القاهر الجرجاني، قال الأمدي: «اختلف الأصوليون في استعمال اللغة على الاسماء المجازية، فنفاه أبو اسحق

١- الخصائص / ابن جني ٢/٤٤٧.

٢- المزهو/ السيوطي ١/٣٦٤.

٣- المصدر ذاته ١/٣٦٧.

الاسفرائيني وأثبتته الباقر وهو الحق»<sup>(١)</sup>.

والذي عليه الجمهور من القدماء والمحدثين أن الكلام يكون حقيقة ويكون مجازاً. وأن الحقيقة هي الأصل. «وأعلم أنه إذا ورد عليك كلام يجوز أن يحمل معناه على طريق الحقيقة، وعلى طريق المجاز، فلا ينبغي أن يحمل إلا على طريق الحقيقة، لأنها هي الأصل، والمجاز هو الفرع، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا، لم يقع الخلاف على الحقيقة، فهم مجمعون على أنها الأصل، حتى أولئك الذين غلبوا المجاز، من أمثال ابن جني، وإنما الخلاف على المجاز، فهم بين منكر له ومجيز، وبين مرجح مغلب، «والحقيقة ما أقر بالاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بصد ذلك، وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان هذا القول هو قول ابن جني، أكثر المتحمسين للمجاز، أدركنا القيمة التي تتمتع بها الحقيقة، فالحقيقة هي الأصل والمجاز عدول أو انحراف أو تحول أو نقل، وإذا التبس الأمر فالأولوية للحقيقة، وذلك أنها لا تحتاج إلى قرينة تعززها وتبينها. والمجاز يحتاج إلى مسوغ، وإذا تعذر ذلك عدّ الكلام حقيقة.

والمذكور للمجاز المتصقون بالحقيقة يقفون ضد سنة التطور اللغوي، ويضيقون واسعاً في اللغة، وبدل أن يحتكموا إلى الاستعمال الذي يمثل واقعية اللغة، فإنهم يتشبهون بأصل الوضع، ويغلبهم في هذا القائلون بالحقيقة والمجاز، المؤمنون بتحول الحقيقة وتحول المجاز على حد سواء، فليس عندهم شيء، يحمل صفة الثبات في كل الاستعمالات «فالحقيقة متى قل استعمالها صارت مجازاً عرفاً، والمجاز متى كثر استعماله صار حقيقة عرفاً»<sup>(٤)</sup> وهذا ما يراه المحدثون في حديثهم عن التطور الدلالي.

وتبدو المشكلة اللغوية أكبر عند المنكرين، عندما يتعاملون مع القرآن الكريم، فيفسرون القرآن على أنه حقيقة ولا مجاز فيه، كما هو الحال عند ابن تيمية وابن القيم الجوزية، وهم من أهل السنة، فقد وقف هؤلاء وأمثالهم

١- الاحكام في أصول الاحكام/ الأمدي ٦١/١.

٢- المثل السائر/ ابن الأثير ٢٦/١. وانظر أحكام القرآن/ ابن العربي ١٥٢/٢.

٣- الخصائص/ ابن جني ٤٤٢/١.

٤- المزهرة/ السيوطي ٣٦٨/١.

موقفاً صلباً ضد نسبة المجاز إلى القرآن، وتصدوا للمعتزلة والجهمية والمعطلة، وقد سمووا المجاز طاغوتاً.<sup>(١)</sup>

وقد وقف في وجه منكري المجاز كل من البلاغيين والأصوليين.

### دور المجاز في اللغة:

واللجوء إلى المجاز لا يأتي للتعبير العادي، إنما يأتي مع المدهش «وشرطه أن يثير في ذهن السامع أو القارئ دهشة أو غرابة أو طرافة»<sup>(٢)</sup>. وهو في هذا يقترب من عالم الشعر والتعبير الوجداني، وهو يحمل في ثناياه جمالية وقدرة على الأيحاء لا تملكها الحقيقة.

وقد يلجأ الناس للمجاز «حين تعوزهم الحاجة إلى التعبير وتتزاحم المعاني في أذهانهم أو التجارب في حياتهم، ثم لا يسعفهم ما ادخروه من ألفاظ، وما تعلموه من كلمات، فهناك قد يلجأون إلى تلك الذخيرة اللفظية المألوفة، مستعينين بها على التعبير عن تجاربهم الجديدة، لأدنى ملابسة أو مشابهة أو علاقة بين القديم والجديد».<sup>(٣)</sup>

وهكذا لا يكون المجاز مع الضرورة والافتقار بل مع التوقد الذهني والنفسي والاتساع اللغوي، ولهذا فقد عده العرب واحداً من خصائص لغتهم، ودليلاً على اتساعها، وهكذا فالشعر لا يكتفي بالحقائق، فيهرع إلى المجاز بأنواعه ليسعفه في التعبير والتأثير.

وحين تحدث علماءنا عن وعمورة ترجمة القرآن الكريم، وتعذرها دون نقص أو إخلال في المعاني، فقد عزوا ذلك إلى المجاز بأنواعه، وهو منبث في كتاب الله العزيز، وهذا رأي قديم حديث، إذ «لا يقدر أحد من التراجم على أن ينقله إلى شيء من الألسنة، كما نقل الأنجيل عن السريانية إلى الحبشية والرومية، وترجمت التوراة والزبور وسائر كتب الله عز وجل بالعربية، لأن غير العرب لم يتسع في المجاز اتساع العرب»<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن القضية هذه لا تقتصر على القرآن الكريم، فهي في الشعر كذلك، مع الفارق الكبير بينهما في القيمة والأسلوب، «فتلخيص القصيدة وصياغتها نثراً يعد جهلاً تاماً بجوهر الفن»<sup>(٥)</sup>.

١- انظر مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة/ ابن القيم الجوزية ٢٧١.

٢- دلالة الألفاظ/ إبراهيم أنيس ١٢٩.

٣- المصدر ذاته ١٢٠.

٤- المنزه/ السيوطي ٢٢٢/١.

٥- الأسس الجمالية في النقد العربي / عز الدين اسماعيل ٣٥٢



ذلك لأن ترجمة القرآن الكريم أو تلخيص القصيدة أو إعادة صياغتها، تقوم على الحقائق ونقل الأفكار ، وتعجز عما فيهما من مجازات مجالها الروح والوجدان ، وعندها تقتصر الترجمة والتلخيص على المعاني المجردة .

وكيف يمكن أن نترجم - إلى غير العربية - مثل قوله تعالى « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط، فتقعد ملوماً محسوراً»<sup>(١)</sup>. أو قوله تعالى: «والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس»<sup>(٢)</sup>.

وتبدو هذه القضية، عجز الترجمة والتلخيص ، دليلاً قوياً يستطيع أن يتمسك بها القائلون بالمجاز في اللغة العربية، وفي القرآن الكريم لاثبات رأيهم.

وإذا كنا نتحدث عن التضييق والتوسع في اللغة، من خلال نظرات المنكرين والمؤيدين للمجاز، فإننا نشير إلى ملمح آخر، أو قيد آخر وضعوه، فهم بعد أن أجازوا المجاز، قيدوه بقيد آخر « فبعضهم بالغ في تضييق الدائرة، فلم يبح استعمال لفظ في معنى مجازي إلا إذا كان العرب قد استعملوه في هذا المعنى»<sup>(٣)</sup>، وكأنها دعوة إلى « قياسية المجاز»، وهذا وجه من أوجه التضييق في الاستعمال اللغوي، ولا يتفق ونظرية التطور اللغوي والتطور الدلالي الذي ينهض به المجاز، والذي تمخضت عنه اللغة وارتضت سبيلاً للتعبير والتوصيل.

وهذا وجه يرفضه المحدثون، الذين يؤمنون بالتطور وفكرة التوسع اللغوي، وقد أنكر هذا علي عبد الواحد، كما أنكره الرافعي الذي يقول: « المراد من المجاز التوسع في الحقيقة، لأن الألفاظ الحقيقية تمضي لسننها المعروف»<sup>(٤)</sup>.

وحين يتحدث الرافعي عن النمو اللغوي ومصدره ويجعلها في ثلاث: الارتجال والاشتقاق والنقل، فإنه يجعل المجاز نوعاً من الاشتقاق المعنوي « والوضع بالمجاز يعتبر اشتقاقاً معنوياً فما لم يتهياً للعرب أخذه من طريق الاشتقاق، أخذوه بالنقل عن طريق المجاز، وبذلك وسعوا لغتهم من جهات»<sup>(٥)</sup>.

١- الآية ٢٩ سورة الاسراء

٢- الآية ١٧ سورة التكويد

٣- فقه اللغة/ علي عبد الواحد ٢٢٢.

٤- تاريخ آداب العرب/ الرافعي ١/١٧٨

٥- المصدر ذاته ١/١٨٠.

وإذا اتفقنا أن المجاز نوع من الاتساع في اللغة، عند القدماء أو نوع من التطور اللغوي عند المحدثين، فإنه كذلك نوع من الأسلوب، ولون من ألوان التعبير.

ويشير عز الدين إسماعيل إلى توظيف الشاعر للمجاز وطريقته في التعامل معه قائلاً «والشاعريستعمل الألفاظ ذاتها التي يستعملها الناس في حديثهم العادي، أو يستعملها الكتاب في نثرهم للتعبير عن فكرة، ولكن الشاعر حين يستخدمها فإنه ينفي عنها قيمها العادية المعهودة، ويكسبها قيمة جديدة»<sup>(١)</sup>. وهو «إنما يقطع هذي الرتابة التي تستولي على الكلمات التي أصابها كثرة الاستعمال»<sup>(٢)</sup>.

وإضافة إلى المجال الخصب الذي يلعبه المجاز في الأساليب العربية البيانية البلاغية، وما يتسلح به الأدباء والخطباء، فلا يخفي دور المجاز «في اتساع اللغة العربية ونموها وقدرتها على التعبير عن المعقولات المحضة، ومعنويات الأمور، فكثير من الألفاظ العربية الدالة على المعاني الكلية والظواهر النفسية منقولة في الأصل عن الأمور الحسية عن طريق المجاز، ثم شاع استعمالها في معانيها الجديدة حتى أصبح إطلاقها عليها من قبيل الحقيقة اللغوية»<sup>(٣)</sup>.

وكما ربطوا الترادف بالعصر الواحد والبيئة الواحدة واللغة الواحدة، فقد ربطوا المجاز بمثل هذه الشروط، «ولا يكون الحكم صحيحاً على الحقيقة والمجاز في الألفاظ؛ إلا إذا اقتصر على بيئة معينة وجيل خاص، فالمجاز القديم مصيره إلى الحقيقة، والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار، وتبقى الألفاظ، إذا قدر لها البقاء، تنتقل من مجال إلى آخر جيلاً بعد جيل، وذلك هو التطور الدلالي»<sup>(٤)</sup>.

ويحلو للدكتور إبراهيم أنيس أن يشبه الحقيقة والمجاز بالشيخ والشاب «كلاهما معروف موجود في بيئته، غير أن أحدهما في طريقه إلى الزوال والآخر في عنفوانه»<sup>(٥)</sup>.

ولا نكاد نطمئن إلى هذا الحكم القطعي الجبري، الذي يقرر أن كل كلمة

١- الأسس الجمالية في النقد العربي / عز الدين إسماعيل ٢٥١.

٢- المجاز وأثره في الدرس اللغوي/ محمد بدري عبد الجليل ١٤٠.

٣- فقه اللغة/ علي عبد الواحد ٢٢٩.

٤- دلالة الألفاظ/ إبراهيم أنيس ١٣١-١٣٢.

٥- المصدر ذاته ١٣٣.

مصيرها من الحقيقة إلى المجاز، من الطفولة إلى الشيخوخة إلى الزوال، وإذا كان هذا ينطبق على بعض الألفاظ والدلالات، فإن الكلمات ليست سواء في هذا المسار أو المصير، ولو كان الأمر كذلك، لكان فهم جميع النصوص القديمة أمراً عسيراً، أو متعذراً .

وحقيقة الأمر أننا مازلنا نقرأ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وشعر العرب وخطبهم ومأثورهم من القول، ونفهمه، ونميز حقيقته من مجازه، مع امتداد الزمن واختلاف العصور، وما زال المجاز يؤثر فينا، ويفعل فعله كما فعل عند القدماء .

### العلاقة والقرينة:

وكما ذكرنا، فإن أي تطور دلالي، لا بد أن يقوم على وجود علاقة ما أو تقارب ما بين الأصل والوضع الجديد، والمجاز بأنواعه متحقق فيه هذه العلاقة، أو هذا التقارب، سواء أكان المجاز استعارة أو مجازاً مرسلأ .

وقد فصلت كتب البلاغة في المجاز بأنواعه، بل تم توزيع أنواع المجاز في ضوء العلاقة تلك، وحدد نوع العلاقة أو القرينة في كل، فالاستعارة علاقتها المشابهة، والمجاز المرسل لا بد أن يقوم على علاقة غير المشابهة، كالسببية والمجاورة والزمانية والمكانية والحالية واعتبار ما كان، أو ما سيكون .

ولقد اعتبروا القرينة علامة فارقة، بها يعرف المجاز، « فاللفظ الذي لا يفيد إلا مع قرينة هو مجاز »<sup>(١)</sup>، « وانتقال المعاني من محيط إلى محيط هو المصطلح عليه بالمجاز، وبه تكون اللغة قادرة أن تفي بأغراض أهلها المتلاعبين بها، لكن ليس هذا المجاز مطلقاً، وإنما له قوانين، بما هي علاقات وقرائن »<sup>(٢)</sup>.

ولقد وقف العلماء طويلاً عند القرائن التي توجه الفهم، وقد جعلوها ثلاثاً، قرائن لفظية، وقرائن عقلية، وقرائن عرفية .

وهكذا فإن القرينة من متطلبات المجاز، وشرط لتحقيقه في الاستعمال، لأنها السبيل لضبط الدلالات، وحفظ اللغة من الضلالات وسوء الفهم. ومما قاله السيوطي في المجاز « لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة »<sup>(٣)</sup>. ولعل الشبهة هذه كانت جرثومة الخلاف بين الفرق الإسلامية في فهم بعض

١- المجاز في البلاغة العربية/ مهدي صالح السامرائي ٢١٥.

٢- المجاز وأثره في الدرس اللغوي/ محمد بدري عبد الجليل ٦٥.

٣- المزهري/ السيوطي ١/ ٣٦٣.

الآيات، بل إن كثيراً من الخلافات بنيت على الموقف من المجاز في القرآن الكريم.

وإذا كانت وظيفة القرينة في المجاز هي عدم إيراد المعنى الحقيقي، فقد وجدنا رأياً آخر يقول، إن وجود القرينة لا يحجب المعنى الحقيقي، فالقرينة « لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي، إنما هي أداة ربط وحسب، أداة تربط بين ما يسمى مجازاً، وما يسمى حقيقة. هي نقطة التقاء الأجزاء المتجاذبة، فالطرفان في الجمل المجازية، كما ذكر هربرت ريد (يقفان متساويين ومتضادين ويصدمان معاً ويتجاذبان)<sup>(١)</sup> ومكان الجذب هو القرينة»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يذكرنا بالحديث الذي قيل في موضوع التضاد والعلاقة بين المعنيين المتضادين اللذين تحملهما اللفظة المشتركة التي علاقتها التضاد.

ولقد وجدنا من المحدثين<sup>(٣)</sup> من يلغي الحاجة إلى القرينة، ويجيز انتقال اللفظ من معنى إلى معنى يقطع النظر عن القرينة أو الرابط، ولكن احتراساً من الضلال وسوء الفهم، فلا بد مما ذهب إليه القدماء والمحدثون من وجود القرينة. وإلا كان إهمال القرينة مسوغاً لضلالات الباطنية قديماً وحديثاً، ومسوغاً للايغال في الرمز في الشعر العربي الحديث أو في بعضه، من غير وجود قواسم مشتركة بين المبدع والمتلقي.

وهكذا فالذي وجدناه في موضوع المجاز أنه وجه من أوجه التطور الدلالي، وأنه باب من أبواب التوسع في اللغة. وهو بذلك يأتي رافداً من روافد الترادف، حيث يلتقي على المعنى الواحد كلمتان أو أكثر، ربما كانت واحدة منها على سبيل الحقيقة والآخرى على سبيل المجاز.

فإذا جاء في القرآن الكريم «أتوني زبر الحديد»<sup>(٤)</sup> فلا شك أن الحديد هنا حقيقة لا مجاز، وهو المعدن القوي المعروف. وإذا جاء في القرآن «فبصرك اليوم حديد»<sup>(٥)</sup> فلا ريب في أن كلمة حديد هنا مجازية وهي بمعنى «قوي» والعلاقة واضحة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وهي القوة، كما أن القرينة المانعة من إيراد المعنى الحقيقي موجودة، وهي قرينة عقلية إذ لا علاقة

١- English Prose Style P.25 نقلاً عن المصدر التالي:

٢- المجاز في البلاغة العربية مهدي السامرائي ٢١٧.

٣- بلاغة العطف في القرآن الكريم / عفت الشرقاوي ١٧٢

٤- الآية ٩٦ سورة الكهف

٥- الآية ٢٢ سورة ق

بين البصر والحديد، ولا يبقى إلا المعنى المجازي فيصبح «فبصرك اليوم حديد» تعني فبصرك اليوم قوي، وهنا تصبح كلمة حديد مرادفة لكلمة قوي عن طريق المجاز.

الفصل الثالث

# أسباب الخلاف في الترادف

## أسباب الخلاف في الترادف:

اختلف العلماء قديماً وحديثاً في مفهوم الترادف، كما اختلفوا في المنهج<sup>(١)</sup> الذي عالجوا به هذه الظاهرة اللغوية. وقاد هذا إلى الاختلاف في الحكم والاستنتاج. ولقد بدأ الخلاف من التسمية أو التعريف.

لقد تعددت تعريفات مصطلح الترادف. وتفاوتت القيود التي وضعت في كل تعريف. ولهذا فإن البداية الصحيحة لدراسة أسباب الخلاف تكمن في دراسة التعريفات ومناقشتها وأستبانة الفروق فيها.

وتلك التعريفات تقود إلى التساؤلات التالية:

- ١- هل ننتقيد بأصل الوضع أم نراعي التطور الدلالي.
  - ٢- هل يكون الترادف من اعتبار واحد أو أكثر من جهة واحدة أو أكثر.
  - ٣- هل يكون الترادف في لغة واحدة أو أكثر، من واضع واحد أو أكثر.
  - ٤- هل يكون الترادف بين الكلمات المفردة أم يتعدها إلى المركبات.
- ونحاول فيما يلي أن نعالج هذه الموضوعات .

### ١- أصل الوضع:

ينطلق أصحاب هذا القيد من أن الألفاظ وضعت أزاء المعاني وأن «الأصل في الألفاظ أن يختص كل لفظ بمعنى معين، وبهذا جرت الكثرة الغالبة من ألفاظ اللغات في العالم»<sup>(٢)</sup>، وأن أهل اللغة الواحدة لا يضعون للمعنى الواحد أو الشيء الواحد إلا اسماً واحداً، ولا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، ولا أن يكون اللفظان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة منه.

هذا ما يتشبه به أصحاب هذا الرأي، وبه ينكرون الترادف كما ينكرون المشترك اللفظي، وهم بذلك:

١- انظر دور الكلمة أولمان/ ترجمة كمال بشر / الحاشية ص ١١٠

٢- دلالة الألفاظ/ إبراهيم أنيس .٢١٠.

- ١- يحجرون اللغة، وينكرون التطور الدلالي، والتطور اللغوي، ويتعاملون مع اللغة كأنها قوالب جامدة لا تنمو ولا تتسع، ويخضعونها للتقديرات العقلية المنطقية التي تتعارض مع الواقع وحقيقة الاستعمال. مع أن للغة سبيلاً آخر يصعب تفسيره أو رسم معالنه قبل أن يكون. وهم بهذا يضيقون واسعاً، ويظلمون المعاني، ويضيقون القدرة على التعبير. ويربطون اللغة بنقطة بدء معينة.
- ٢- وينكرون بعض خصائص اللغة من مثل المجاز بأنواعه والاشتقاق والموسيقى، وهي مظاهر قوة ونمو في اللغة، وهذه كلها خرجت عن أصل الوضع.
- ٣- يفسدون على اللغة جمالياتها، وتعدد فنونها وأساليبها، ويوقعونها بالرتابة والتكرار الممل.
- ٤- يصطدمون مع حقيقة تاريخية وقعت لمجموعة من الألفاظ العربية التي خرجت عن أصل الوضع، وصارت ذات دلالات جديدة، وهي الألفاظ الإسلامية مثل الصلاة والصوم والحج والزكاة، وكذلك ماتت ألفاظ أخرى ولم يسعها أصل الوضع.
- ٥- يضطرون الأجيال المتعاقبة إلى العودة التاريخية، للبحث عن أصل كل لفظة، ومتى استعملت وبأي معنى، وهو أمر متعذر، ويزداد تعذره كلما ابتعدنا عن أصل الوضع، وعن الجيل الأول.
- ٦- ينكرون قابلية النقل والتبادل والاقتراض الداخلي والخارجي، اقتراض لهجة عربية من لهجة عربية، أو من لغة أجنبية.
- ٧- ويصطدمون بحقيقة في القرآن الكريم مفادها أن في القرآن مجازاً وأن بعض الألفاظ القرآن الكريم هي من أصل غير عربي، لكنها عربت وجرت على القياس العربي. وامتزجت في بحر الألفاظ العربية.
- ٨- يبعدون الألفاظ أو اللغة عن وظيفتها الأساسية، إذ بها يعبر القوم عن أغراضهم. والقوم متغيرون، وأغراضهم وأنماط حياتهم متغيرة، فمن الألفاظ ما يثبت، ومنها ما هو متغير متطور، في ضوء مستجدات الحياة.



وحجة هؤلاء في هذا هو المحافظة على تميز الألفاظ بمعانيها، وصيانتها من الابتذال والضياع، ودقة التعبير والتواصل، وبالتالي خدمة اللغة ونقلها بامانة من جيل إلى جيل.

وقد دفعهم إلى انكار الترادف ذلك التسبب والاستكثار الذي وقع في الترادف في كثير من الحالات، حيث أصبح للشيء الواحد مئات من الأسماء، فتصدى أولئك وجمحوا واشتطوا في إيجاد ما يسمى «الفروق» بين الألفاظ التي يقال إنها مترادفة، وألفوا فيها الكتب. ومن أبرز هؤلاء العلماء ابن قتيبة وأبو هلال العسكري، فقد ألف الأول كتاب «أدب الكاتب» وألف الثاني كتاب «الفروق في اللغة».

وهكذا جاءت الغيرة على اللغة عائقاً لها من التطور، ومانعاً لها من ممارسة حقها في التفاعل والنمو على ضوء الواقع والاستعمال الصحيح.

«وقد أدت هذه النظرة بهم إلى قصر دلالة الألفاظ على حقبة معينة لم يتعدوها إلى سواها، فكان الواحد منهم ينقل عن الآخر كل المعاني على تفاوت الزمان والمكان لا كما هي مستعملة في عصره، ولم يعنوا بما طرأ على دلالة الألفاظ من تطور»<sup>(١)</sup>. مع التأكيد أن تطور دلالة الألفاظ لا يعني بالضرورة أن يمس الألفاظ جميعها، فبعض الألفاظ تثبت دلالتها .

ولكن موقف هؤلاء كان مخالفاً لطبيعة اللغة التي لا تستأذن في كثير من الحالات، فكان أن عصا الاستعمال الصحيح أمرهم، وسارت اللغة كما رأت لنفسها أن تكون، ضوابط وأصول في النحو والصرف وتطور في المعنى، وهكذا صار مقبولاً في الاستعمال ما كانوا يعدونه تهاوناً أو لحناً أو جهلاً في الفروق بين الألفاظ. وجاء القرآن الكريم أكبر معزز للتطور اللغوي الذي شهدته العربية.

وأصل الوضع جهة من الجهات التي أقاموا عليها الفروق في الألفاظ، ومنعوا من أجلها الترادف، يقول أبو هلال العسكري:

«وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها، فكالفرق بين الحنين والاشتياق، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الأبل تحدثه إذ اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثر ذلك حتى

١- الترادف في اللغة/ حاكم مالك لعبيبي ١٨.

أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر، كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب. فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين، ولم يتبين لك الفرق بين معانيهما، فاعلم أنهما من لغتين، مثل القدر بالبصرية والبرمة بالكية ومثل قولنا الله بالعربية وأرز بالفارسية»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا النص أمور: أولها التفريق بين الكلمتين «حنين والاشتياق» تفريقاً يردهما إلى أصل الوضع، وثانيهما الاستنتاج الفوري أن اختلافهما -في الأصل وليس في الاستعمال- يعني أنهما من لغتين وثالثها أنه ينزل الفرق بين لغة (لهجة) عربية ولغة (لهجة) عربية أخرى، منزلة الفرق بين اللغة العربية واللغة الفارسية. ومعروف جيداً أن اللغات العربية التي هي اللهجات العربية ترجع إلى أرومة واحدة، وليس كذلك اللغة الفارسية فهي منفصلة ومستقلة، وهي لقوم آخرين، ولها أصولها وأقيستها المختلفة.

ولا ندري كيف يمكننا أن نفهم كلام الله المنزل، ونحن نجهد أنفسنا بتلمس أصل الوضع، وإذا كان أصل الوضع ممكناً وميسراً لمن عايشوا نزول القرآن، فهل يبقى متيسراً ونحن نقرأ القرآن في مختلف الزمان والمكان؟ هل يلزمنا أن نرجع إلى أصل الوضع ونحن نقرأ قوله تعالى «أولئك الذين حبطت أعمالهم» وأصل الوضع يقول: «حبط أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها، ولا يخرج عنها ما فيها»<sup>(٢)</sup>. أم نقرأ في المعجم نفسه وهو لسان العرب قوله «حبط: عمل عملاً ثم أفسده والله أحبطه»<sup>(٣)</sup>. ويأتي تفسيره مادة «حبط» في ثلاث صفحات في لسان العرب.

ولقد أحسن صاحب مختار الصحاح صنفاً إذ قدم بطلان العمل وأخر أصل الوضع فقال: «حبط عمله بطل ثوابه»<sup>(٤)</sup>.

ونمثل للفروق التي أتى بها أبو هلال العسكري، مما لا يستقيم الأخذ به ونحن نقرأ كتاب الله.

يقول: «الفرق بين القراءة والتلاوة أن التلاوة لا تكون إلا لكلمتين فصاعداً، والقراءة تكون للكلمة الواحدة، يقال قرأ فلان اسمه، ولا يقال تلا اسمه، وذلك أن أصل التلاوة اتباع الشيء الشيء، يقال تلاه إذا تبعه، فتكون

١- الفروق في اللغة/ العسكري ١٩.

٢- لسان العرب/ ابن منظور ٢٧٠/٧.

٣- المصدر ذاته ٢٧٠/٧.

٤- مختار الصحاح/ الرازي ١٢٠.

التلاوة في الكلمات يتبع بعضها بعضاً، ولا تكون في الكلمة الواحدة، إذ لا يصح فيها التلو»<sup>(١)</sup>.

ترى ماذا يعنيننا من هذه الفروق، ونحن نقرأ قوله تعالى «اقرأ باسم ربك الذي خلق...»<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى «واتل ما أوحى إليك من كتاب ربك»<sup>(٣)</sup> هل يمكن أن نستقبل هذه الآيات ونفهمها على الطريقة العسكرية؟

وهكذا كان «أصل الوضع» واحداً من الامتبارات التي اعتمد عليها أصحاب الفروق، ليحولوا دون قبول ظاهرة الترادف في اللغة، وعدوا ما هو تطور دلالي جهلاً أو لحناً أو خروجاً عن الأصل.

والذي نخلص إليه أن «أصل الوضع» في بعض تعريفات الترادف جاء عائقاً في قبول الترادف، ولقد وجدناه لا يثبت أمام الواقع والاستعمال وأمام خصائص اللغة، فأصل الوضع يصبح مع الأيام قضية تاريخية ومرحلة من مراحل تطور الألفاظ، ويسقط الاعتداد به، والاعتماد عليه سبباً في رفض الترادف، والغريب أن هذا الفهم، الذي نورده الآن، ورد على السنة هؤلاء المتشبهين بأصل الوضع، حيث يشيرون إلى التوسع وغلبة الاستعمال ونسيان الأصل أو إهماله، ففي محاولة التفريق بين دلالتى الخبر والحديث يقول العسكري:

«والحديث في الأصل هو ما تخبر به نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك وسمي حديثاً لأنه لا تقدم به، وإنما هو شيء، حدث لك فحدثته به، ثم كثر استعمال اللفظين حتى سمي كل واحد منهما باسم الآخر فقليل للحديث والخبر حديث»<sup>(٤)</sup>.

ومع هذا فإن المكابرة تشتد وتمتد، فبعد أن يقيد العسكري ويحدد ويفصل الأمور، معتمداً على أصل الوضع، إذ به يتفطن سبباً آخر يضاف إلى أصل الوضع، وهو عدد الأخبار أو عدد المكالمات، ثم يفتح الباب ويجيز التناوب والتبادل، يقول العسكري:

«ويجوز أن يقال إن الحديث كان خبرين فصاعداً، إذا كان كل واحد منهما متعلقاً بالآخر، فقولنا: رأيت زيداً، خبر، ورأيت زيداً منطلقاً حديث، وكذلك

١- الفروق في اللغة/ العسكري ٥٤.

٢- الآية ١ سورة القلم

٣- الآية ٢٧ سورة الكهف

٤- الفروق في اللغة/ العسكري ٢٢.

قولك رأيت زيداً وعمراً حديث، مع كونه خبراً»<sup>(١)</sup>.

ولا ندري ما الذي يلجىء هذا العالم إلى مثل هذا الذي ينتهي إلى لا شيء، وكيف يتفق هذا ودلالة كلمة «حديث» وكلمة خبر، في القرآن الكريم؟ ففي القرآن الكريم وردت كلمة حدث وحديث بما يزيد عن أربعين مرة، والسياق في كل ينبيء عن وجود طرفين متحدث ومتحدث إليه، وليس حديث النفس الذي تخبر به نفسك بل غيرك، ومن ذلك:

«أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجوكم به عند ربكم»<sup>(٢)</sup>

«وأما بنعمة ربك فحدث»<sup>(٣)</sup>

«الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابها»<sup>(٤)</sup>

«هل أتاك حديث الغاشية»<sup>(٥)</sup>

«يومئذ تحدث أخبارها»<sup>(٦)</sup>

«فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق»<sup>(٧)</sup>

«ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم»<sup>(٨)</sup>

«قد نبأنا الله بأخباركم»<sup>(٩)</sup>

والذي نعجب له ، أنهم اسقطوا « أصل الوضع ، على كلمات غير عربية في أصلها ، أو هي موضع خلاف ، فإذا كانت أعجمية غير عربية الأصل حتى وإن عربت ، كيف يكون لها أصل في لغة العرب ؟ أما التعريب فقد أجاز الاستعمال والمعنى ، ولكن التعريب لا يعطي أصلاً عربياً للألفاظ المعربة ، ولقد وجدنا هذا عند منكرين من منكري الترادف هما العسكري والأصفهاني ، قال العسكري في كتابه « التلخيص » « القسطاس الميزان ، رومي معرب ، وقيل هو القرطسون ، وقيل : القسطاس عربي صحيح ، وأصله من القسط ،

١- المصدر الفروق في اللغة / العسكري ص٢٢

٢- آية ٧٦ سورة البقرة .

٣- آية ١١ سورة الضحى .

٤- آية ٢٣ سورة الزمر .

٥- آية ١ سورة الغاشية .

٦- آية ٤ سورة الزلزلة .

٧- آية ٦ سورة سبأ .

٨- آية ٣١ سورة محمد

٩- آية ٩٤ سورة التوبة .

وهو العدل ، قاله ابن درستويه . والقبان لا أصل له في العربية ، ولا تكلموا بها ، إلا أنهم قالوا لبعض الدواب حمار قبآن .... وقال أبو حاتم ، الذي يوزن به قفان ، وهو فارسي معرب ، ولو كان القبان عربياً كان اشتقاقه من القبّ والقيب «<sup>(١)</sup> .

وقال أيضاً : « والقفص عربي ، وهو من قولهم قفصت الشيء إذا جمعته ، ومن قولهم قفصت الدابة إذا شددت أربع قوائمه ، وكل شيء اشتبك فقد تقافص ، وفي الحديث ، في قفص من الملائكة ، أي في جماعة مشتبكة ، وقال بعضهم هو فارسي معرب ، أصله كبست «<sup>(٢)</sup> .

هكذا أوقعهم تشبثهم بأصل الوضع في هذا الصراع في كثير من الكلمات . وهو صراع نشتم منه رائحة الشعوبية ، فالشعوبيون حريصون على تكثير الكلمات الفارسية في القرآن الكريم ، وهذا يستدعي إيجاد أصل فارسي لها ، والعرب يعز عليهم أن تخرج كلمة عن الأصل العربي للقرآن ، وقد كابروا في هذا كثيراً ، ولم يرض بعضهم ذلك الحل الوسط الذي هو المعرب « الذي يعني أن الكلمة وإن كانت في الأصل غير عربية فهي عربية في دخولها لغة العرب ، وحرصهم على اعتبارها عربية ألجأهم إلى إيجاد أصل عربي لها .

وإذا ما انتقلنا إلى الراغب الأصفهاني ، وجدناه ينهج هذا النهج ويتعامل مع ألفاظ القرآن الكريم بالطريقة نفسها ، وبشكل يبعث عندنا كثيراً من العجب والاستغراب .

وفي شرحه لمعنى « السراط » يقول الأصفهاني : « السراط الطريق المستهل ، أصله من سرطت الطعام وزردته ابتلغته ، فقليل سراط ، تصوراً أنه يبتلعه سالكه ، أو يبتلع سالكه »<sup>(٣)</sup>

ونحن نسأل هل يخالج المسلم وهو يقرأ قوله تعالى « اهدنا الصراط المستقيم ، سراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم » هل يخالجه هذا المعنى للسراط من أن أصله من سرطت الطعام وزردته ابتلغته « ؟ .

١- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء / العسكري ٣١٩/١ - ٣٢٠ .

٢- المصدر ذاته ٣١٦/١

٣- المفردات في غريب القرآن / الأصفهاني ٢٣٠ .

وفي معنى الجزع يقول « قال تعالى : « سواء علينا أجزعنا أم صبرنا » وأصل الجزع قطع الحبل من نصفه ، يقال جزعته فانجزع ، ولتصور الانقطاع منه قبل جزع الوادي لمنقطعه »<sup>(١)</sup>

إلى هذا الحد سيطر أصل الوضع على أذهان منكري الترادف ، لأنهم أنكروا التطور الدلالي ، وفي مادة العقم قال الأصفهاني « أصل العقم اليبس المانع من قبول الأثر ، يقال عقت مفاصله وداء عقام لا يقبل البرء ، والعقيم من النساء التي لا تقبل ماء الفحل ، يقال عقت المرأة والرحم ، قال فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم<sup>(٢)</sup> ، قال تعالى « إذ أرسلنا عليها الريح العقيم »<sup>(٣)</sup>

## ٢- الاعتبار الواحد:

تتفق التعريفات جميعاً على شرط دلالة المترادفات على الذات الواحدة أو المعنى الواحد، ولكن تعريف الإمام الرازي يضع قيداً يتفرد فيه وهو أن تكون الدلالة من اعتبار واحد، فهو يقول في تعريفه « هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء، واحد باعتبار واحد »<sup>(٤)</sup>.

ويفسر تعريفه هذا ويوضحه قائلاً « وقد احترزنا بالإفراد عن الاسم والحد، فليس مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين، كالسيف والصارم، فإنهما دلا على شيء واحد، لكن باعتبارين: أحدهما على الذات والآخر على الصفة »<sup>(٥)</sup>.

وهذا القيد « الاعتبار الواحد » كان أصل الخلاف وسببه الأول في قبول الترادف أو رفضه، ذلك أن الدلالة على الشيء الواحد متحققة في كل الحالات، فالسيف والصارم تدلان على الشيء الواحد، ولكن الخلاف يأتي من الاعتبار أو الجهة التي جاءت منها التسمية، والإمام الرازي يشترط توحد الاعتبار أو الجهة، ولا يكتفي بالدلالة على الشيء الواحد، ومن هنا فالسيف والصارم متباينان في معياره وتعريفه، وفهمه للترادف، بينما هما مترادفتان لمن لا يشترط إلا الدلالة على الشيء الواحد، بغض النظر عن سبب التسمية.

١- المفردات في غريب القرآن / الأصفهاني ٩٢ والآية ٢١ سورة إبراهيم

٢- آية ٢٩ سورة الذاريات .

٣- المفردات في غريب القرآن / الأصفهاني ٢٤٢ / الآية ٤١ الذاريات

٤- المزهري/ السيوطي ٤٠٢/١ .

٥- المصدر ذاته

وهذا القيد «الاعتبار الواحد» هو الجدار السميك الذي وضعه المنكرون للترادف، وبه استبعدوا كثيراً من المترادفات التي تدل على المعنى الواحد أو الذات الواحدة، وهو قيد تصعب مجاراته والسير على أساسه، لأنه يصطدم مع نظرية التطور اللغوي والتطور الدلالي، ويستدعي معرفة سبب تسمية كل لفظة، ومن أين جاءت أو اشتقت، والمعاجم لا تسعف دائماً في هذا المجال.

وبهذا القيد «الاعتبار الواحد» لا تكون الكلمتان إنسان وبشر مترادفتين، وإن دلتا على الذات الواحدة، «فإن الأول موضوع باعتبار النسيان أو اعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرية، وكذا الخندريس والعقار، فإن الأول باعتبار العتق والثاني باعتبار عقر الدن لشدتها»<sup>(١)</sup>.

وقد فرق الأصفهاني بين القلب والفؤاد من حيث الاعتبار أو الجهة فقال: «الفؤاد كالقلب، لكن يقال له فؤاد، إذا اعتبر فيه معنى التفؤد، أي التوقد، يقال فأدت اللحم شويته، ولحم فئيد أي مشوي»<sup>(٢)</sup>.

وشغف بهذا القيد وتسليح به أصحاب الفروق اللغوية، الذين حزبهم الأمر إلى التنطع في إيجاد الفروق بين الدلالات، بسبب اختلاف الجهة أو سبب التسمية، وقد ذهبوا بعيداً في ذلك، حتى غدا عندهم هو الأصل. ومن أبرز هؤلاء وأشدهم حرصاً في الاتكاء على هذا القيد أو الشرط ابن قتيبة وأبو هلال العسكري، وكلاهما من العلماء المرموقين، ومن أهل اللغة.

وهذا القيد يخرج من الترادف كلاً من:

١- أسماء الذوات الدالة على الشيء الواحد، ولكن من جهات أو اعتبارات مختلفة مثل إنسان، وبشر.

٢- أسماء المعاني والمصادر الدالة على الشيء الواحد، ولكن من جهات أو اعتبارات مختلفة، مثل الريب والشك.

٣- الأفعال أو الأحداث التي تدل على المعنى الواحد والهيئة الواحدة، ولكن من جهات واعتبارات مختلفة، مثل مضى وذهب وانطلق

١- المزهر/ السيوطي ٤٠٣/١.

٢- المفردات في غريب القرآن / الأصفهاني ٢٨٦

وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع، «ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه»<sup>(١)</sup>.

٤- الأسماء التي ابتدأت صفات للذات، ولكنها مع كثرة الاستعمال وتوالي الأزمان، ونجاحها في الدلالة على الذات، غلبت وأصبحت أسماء لتلك الذات مثل الصارم والمهند، الليث والسبع.

وهكذا، وفي كل مرة، لا يكون الخلاف في الدلالة على الذات، فهي متحققة، ولكن في الاعتبار والجهة، والفروق التي يعتقدها أو يفتعلها من ينكرون الترادف. «والحاصل أن من جعلها مترادفة ينظر إلى اتحاد دلالتها على الذات، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى، فهي تشبه المترادفة في الذات، والمتباينة في الصفات»<sup>(٢)</sup>.

والروايات متعددة والمجالس شاهدة على مثل هذا الخلاف من هذه الزاوية، ولم يسلم العالم اللغوي ابن خالوية من الحرج بهذه الجدلية في مجلس سيف الدولة، مع أبي علي الفارسي فقد «حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه أحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي، وقال، ما أحفظ له إلا اسماً واحداً وهو السيف، قال ابن خالويه فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ قال أبو علي، هذه صفات، وكان الشيخ لا يميز بين الاسم والصفة»<sup>(٣)</sup>.

ومن موضوع الصفات وكثرتها، وغلبتها في الاستعمال، وتسابق الناس وتفاجرهم بحفظها، وكأنها دليل غزارة علم وسعة معرفة، جاء الطعن ورد الفعل، فبرز علماء ينكرون الترادف جملة، أو يستكثرونه، ويضعون له القيود، يقول ابن فارس «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا، أن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»<sup>(٤)</sup>.

١- المزهري/ السيوطي ٤٠٤/١.

٢- المصدر ذاته ٤٠٥/١.

٣- المصدر ذاته ٤٠٥/١.

٤- الصاحبى ٩٦، المزهري ٤٠١/١.



وليت الاعتراض والانكار اقتصر على الصفات، إذا لوجدوا لهم في هذا الرأي أعواناً من القدماء والمحدثين، ولكن الاعتراض والرفض امتدا إلى الأسماء والأفعال، وإن دلت على الشيء الواحد، وها هو ذا ابن فارس العالم اللغوي يكمل القول السابق:

«وقال آخرون ليس منها اسمٌ ولا صفةٌ إلا ومعناها غير معنى الآخر، قالوا وكذا الأفعال نحو مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس ورقد ونام وهجع، قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس وكذلك القول فيما سواه»<sup>(١)</sup>. وكانت عبارة «قالوا» تنبئ بالحيادية والنقل المستقل لولا أنه أُرِدْف قائلًا: «وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي علي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»<sup>(٢)</sup>.

### ٣- بين المفرد والمركب :

والقيد الثالث الذي حملته تعريفات العلماء الأقدمين للترادف هو اقتصاره على المفرد ، أي الكلمة المفردة ، فلا تدخل فيه العبارة أو التركيب ، أو ما هو أكثر من كلمة واحدة ، فالترادف هو الألفاظ الدالة على شيء واحد باعتبار واحد ، أو هو توارد الألفاظ المفردة على مسمى واحد بحسب الوضع .

« وليس عندهم من الترادف تلك العبارات والجمل التي تواردت في الدلالة على معنى واحد من جهة واحدة نحو الانسان قاعد ، والبشر جالس ، فمثل هذه ، وان كانت سواء في معناها ، إلا انها ليست من الترادف في شيء »<sup>(٣)</sup>

ونحن اذا سلمنا بهذا نبقي أمام تساؤل كبير ، كيف وردت كلمة ترادف ، ومترادف ، عنوانات لعدد من الكتب ، وفي مقدماتها وهي كتب لم تقتصر على الكلمات المفردة ، بل خاضت في المركبات والعبارات ، وجمعت المركبات التي يمكن أن ترد في المعنى الواحد ، والموقف الواحد ، أو الاستعمال الواحد ، كتب كأنها تنطلق من فهم آخر للترادف ، هو ترادف المركب أو ترادف الجملة وشبه الجملة، وهي تذكر الترادف تحديداً أو ضمناً بالقول أن تلك المفردات أو المركبات بمعنى واحد .

قال الأصمعي في كتابه " ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه " فلان

١- المزهر/ السيوطي ٤٠١/١.

٢- المصدر ذاته .

٣- الترادف في اللغة / حاكم مالك لعبيبي ٤٩ - ٥٠.

يعتفيه الأضياف ، ويعتريه الأضياف ، ويعتريه الأضياف ، ويعتريه الأضياف ، ويقال ، ما دون ذلك الأمر ستر ، وما دونه حجاب وما دونه وجاح ..»<sup>(١)</sup>

وفي «متخير الألفاظ» لابن السكيت جاء قوله «انه لذوقهم عظام اي يتقحم في الامور العظام ، وهو واسع الذراع ، رحب السرب، ذلول بالمعروف»<sup>(٢)</sup>

ويقول الهمذاني في مقدمة كتابه «الألفاظ الكتابية» «وليست لفظه منها الا وهي تنوب عن أختها في المكاتبه أو تقوم مقامها في المحاوره، إما بمشاكله أو بمجانسة او بمجاورة»<sup>(٣)</sup>. وحين يتحدث عن تلك الالفاظ ونفعها لكاتب ، وطريقة تعامله معها ، يقول « أمكنه تغيير ألفاظها مع اتفاق معانيها ، وان يجعل مكان أصلح الفاسد ، لم الشعث ، ومكان لم الشعث / رتق الفتق ، وشعب الصدع ، وهذا قياس فيما سواه من أبواب هذا الكتاب»<sup>(٤)</sup>

وهذه التي يتحدث عنها الهمذاني ، ويحل بعضها محل بعض هي مركبات وليست مفردات ، التقت على المعنى الواحد ، ونحن لو جزأناها ثم قابلنا بين اجزائها لذهب المعنى ، وذهب الترادف ، فاصح لايقابل لم ، والفاصد لايقابل الشعث ، وهكذا .

وحين نتتبع كتاب الهمذاني نجده يقيم كل باب على معنى واحد ، ويسير فيه على هذا النمط « لم الشعث ورتق الفتق....»

ولم يتقيد الهمذاني بهذا في إيراد ما يجمل بالادباء والكتاب أن يقولوا ويكتبوا في المعنى الواحد والموقف الواحد ، ولكنه اقحم كلمة" ترادف " في كثير من المواقع ، وقد استهل بها تلك الابواب من غير اضطراد ، ومن ذلك باب ترادف البغض والحب . باب ترادف الناحية والأقطار ، ... ، فهو يحرص على غير منهجية أو خطة - على استعمال كلمة ترادف ، في المفردات والمركبات على حد سواء .

والشيء نفسه يصنعه الرماني ، حيث يورد المفرد والمركب في الفصل الواحد ، ومن أمثلة ذلك : فيما هو جملة اسمية ، وجملة فعلية .

#### ١- هوفي غرة شبابه وشرخه وغضارته وبهجته ورفاغته<sup>(٥)</sup>

١- ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه / الأصمعي ٤٢

٢- متخير الألفاظ / ابن السكيت ٥٤

٣- الألفاظ الكتابية / الهمذاني ١٣

٤- المصدر ذاته

٥- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني / الرماني ص ٦٤

٢- وصلته ورفدته وحبوته و أجديته وأعطيته وخولته ومنحته (١).

٣- بعد وشطاً وشطن ونزح وأقصد وأخفق وقذف رسحق وشحط وعزب ونأى وتراخى (٢).

حتى إذا ما انتقلنا إلى مقدمة « جواهر الألفاظ » وجدنا مؤلفه قدامة بن جعفر يقول « هذا كتاب يشتمل على ألفاظ مختلفة ، تدل على معان متفقة مؤتلفة ، وأبواب موضوعية بحروف مسجعة مكنونة ، متقاربة الأوزان والمباني ، متناسبة الوجوه والمعاني ، تونق أبصار الناظرين ، وتروق بصائر المتوسمين ، وتتسع بها مذاهب الخطاب ، وينفسح معها بلاغة الكتاب .... » (٣)

إلى أن يقول « وقد ألف للألفاظ غير كتاب فقيل ، أصلح الفاسد ووضم النثر وسد الثلم » (٤) وهذا في منهجنا حديث عن مركبات لا مفردات .

ثم بين محاسن كتابه ومنهجه في التأليف ، ويتحدث عن ألوان من حسن البلاغة ، ومن مثل الترصيع والسجع واتساق البناء واعتدال الوزن ، واشتقاق لفظ من لفظ وعكس اللفظ والاستعارة وتصحيح المقابلة والتكافؤ والتمثيل ، حتى إذا وصل الترادف قال :

« والإرداف أن تراد الدلالة على معنى ، فلا يؤتى باللفظ الخاص بالدلالة على ذلك المعنى بنفسه ، بل بلفظ هو ردفه وتابع له ضرورة ، ليكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع » (٥)

ونعجب للمثال الذي أورده على ذلك الترادف والتفسير الذي فسره به ، فقد أتبع قائلاً : « وهو في الأشعار وبلاغة الأعراب كقول أعرابية له نعم قليلات المسارح ، كثيرات المبارك ، إذا سمعت صوت المزهري ، يقن انهن هوالك ..... فانت بمعان هي أرداف ولو حق من غير تصريح بما أرادت بعينه » (٦)

والصحيح أن جعفر بن قدامة ، قد ذهب بعيداً في استعمال مصطلح الترادف ، ولا يمكن الذهاب في مصطلح الترادف إلى ما ذهب إليه .

١- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني / الرمانى ص ٥٥

٢- المصدر ذاته ص ٦٣ .

٣- جواهر الألفاظ / قدامة بن جعفر ص ١٢ .

٤- المصدر ذاته /

٥- المصدر ذاته / ص ٧

٦- المصدر ذاته / ص ٧

وأحمد بن فارس في كتابه «متخير الألفاظ» يورد المفرد والمركب على حد سواء ، فكتابه «حفل بالألفاظ المفردة المنتقاة السهلة ، والألفاظ المركبة التي ابتكرها الشعراء في تشبيهاتهم ومجازاتهم واستعاراتهم»<sup>(١)</sup> أما ابن مالك ، فقد جعل كتابه «الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة» في قسمين جعل القسم الأول للمفردات ، والقسم الثاني للمركبات ، وقال في مقدمته «وقدمت الفوارد ، ثم المركبات من الفوارد ، وهي الشوارد»<sup>(٢)</sup> ومن المركبات التي أوردها ابن مالك قوله : «لم احفل به ، ولم أبال به ولم أعبأ به ، ولم أكثرث له ، ولم أعج عنه ، ولم أغمض له»<sup>(٣)</sup>

ومن العجيب أن نجد أبا هلال العسكري ، وهو المعروف بمعارضته للترادف ، وهو صاحب الفروق اللغوية ، نراه في كتابه الثاني «التلخيص» يورد مترادفات على المعنى الواحد ، ويمزج بين المفرد والمركب «وهو عنده كثير ، ومن ذلك ما ذكره في باب الموت «هو الموت والحمام والحتف والمنية ، ويقال فاد الرجل يفيد ويفود اذا مات ، ويقال هلك الرجل اذا مات ، وفي القرآن «اذا هلك ، وردى يردى ، والردى الهلاك ، وزئم زؤاما ، والموت الزؤام ، وزهقت نفسه زهوقا . والسام الموت ، ويقال قضى نحبه إذا مات ومات حتف أنفه إذا مات على فراشه ، ويقال ثوى فلان إذا مات»<sup>(٤)</sup>

جميع الكتب التي تتحدث عن الترادف تطبيقا وجمعا ، وجميع كتب الألفاظ تسلك هذا السلوك ، فلا تقتصر على المفردات المترادفة ، بل تخلط بين المفردات والمركبات ، وتورد المترادفات كما تورد المتضادات او المتكافئات ، وكما تحدثوا عن الاسماء والصفات التي تكون للذات الواحدة مثل الأسد حتى بلغت المئات ، فكذلك جمعوا كل المفردات والمركبات التي يمكن أن تقال في الموقف الواحد او المعنى الواحد .

فاذا كانت الكلمات «العهد والميثاق ، والإل ، والذمة ، والعقد والامان والحرمة والبلاء والحلف»<sup>(٥)</sup> ألفاظا مترادفة فكذلك تكون المركبات التالية مترادفة المعاني على معنى عام واحد ، أو في باب واحد هو النزول : «حل بعقوتهم ، وأناخ بفنائهم ، وحط بساحتهم ونزل بدارهم ، وألم بقرارهم»<sup>(٦)</sup>

١- متخير الألفاظ / ابن فارس ص ٣٩

٢- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة / ابن مالك / تحقيق د. محمد حسن عواد ص ١٠٩

٣- المصدر ذاته ص ١٥٨

٤- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء / العسكري ١٧١/١ - ١٧٢ .

٥- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة / ابن مالك / تحقيق د. محمد حسن عواد ص ٢٤٩

٦- المصدر ذاته ص ٢٧٥

فكما يمكن أن تتزاحم المفردات على معنى واحد ، يمكن ان تتزاحم المركبات على معنى واحد . باعتبار أن حل واناخ وخط ونزل وألم يمكن أن تترادف ، كما أن العقوة والفناء والساحة والدار والعقر يمكن أن تترادف .

ولكن هذه الكتب لا تأتي على هذه الشاكلة دائماً ولا تنضبط هذا الانضباط ، بل قد يؤتي بالكلمة وضدها في الموقف الواحد . وقد يؤتي بالاسم والصفة والمفرد والمركب ، وازاء هذه القضية نجد انفسنا أمام اختارين :

**أولاً :** أن نستبعد هذه الكتب من موضوع الترادف جملة وتفصيلاً لأنها :

١- تصطدم مع تعريف الترادف في أمور :

أ- أنها تتضمن المفرد والمركب وتعريف الترادف يقتصر على المفردات

ب- أنها تجمع الشيء وضده والقريب منه والبعيد عنه ، وهي بذلك تفتقر إلى المنهجية التي يحتكم إليها وبالتالي لا يتحقق فيها دائماً الدلالة على الشيء الواحد ، او المعنى الواحد ،

ج- أنها تفتقر إلى الاعتبار الواحد ، فهي تجمعها المشاكلة او المجانسة والمجاورة او الوزن او الترتيب ، وهي تتكئ في غالب الحالات على المجاز ، وان الذين استبعدوا ان تكون صفات السيف مرادفات له ، واستبعدوا كل انواع المجاز من الترادف ، أحرى بهم أن يستبعدوا الترادف بين لم الشعث ، ورتق الفتق ، وأصلح الخلل .

د- أنها ليست مما ينسب إلى قبيلة بعينها أو لغة واحدة .

٢- أنها إلى الأساليب البلاغية ، أقرب منها إلى فقه اللغة الذي تنتسب إليه ظاهرة الترادف ، وانها وضعت اسلوباً تعليمياً للصفوة من الكتاب والمعلمين ، وليس شأنها شأن المفردات التي يحتاجها الانسان في حياته .

وكثير من مؤلفي هذه الكتب أشاروا في مقدمتها إلى غرضهم التعليمي من هذه الكتب ، وانها للصفوة من المتأدبين والكاتبين .

**ثانياً :** وإما أن نعدّ بعض ما ورد في هذه الكتب هو من الترادف ، واذا سميت جميعاً بالترادف فمن باب التغليب والترجيح وليس من باب الحصر والتحديد ، وذلك لأن هذه المفردات أو المركبات التي ترد في الباب الواحد

يجمعها جامع واحد ، أو معنى عام واحد ، يفيد في الدلالة المطلوبة ، ويرقى بالاذهان والاذواق الى ما هو اعلى من الحد الأدنى من الدلالة ، أو أعلى من المعنى الحرفي .

ومما يؤكد هذا أن الكثير من هذه المفردات والمركبات لا تقتصر على الذوات أو المعاني المفردة ، وإنما هي في معظمها صفات فتشابه الجزئين هنا وهناك ، وتشابه الحالين هنا وهناك هو الذي أوجد العلاقة بين « لم الشعث ، ورتق الخرق ، وأصلح الفاسد » . وهي مما يمكن ان تتناوب في الاستعمال ، والتناوب في الاستعمال هو احد الشروط التي وضعت للترادف الأصلي .

فاذا اطمأنا إلى أن هذا نوع من الترادف ، ولكنه يختلف عن الترادف الاصطلاحي المقيد بعدة قيود ، فهل لنا ان نسميه ترادفا لغويا ، وليس ترادفا اصطلاحيا ، حيث تتابع المفردات والمركبات في الموقف الواحد او للمعنى الواحد ، او نسميه ترادفا معنويا حيث تترادف المعاني الجزئية في الدلالة على المعنى العام ؟ كل هذا ممكن ، ولكن الذي ليس ممكنا أن نهمل هذه التشكيلات من الألفاظ والعبارات التي تتضافر على المعنى الواحد .

لا بد من اعتبار هذا النوع من الألفاظ والعبارات ، وانزالها منزلة متميزة في عالم الألفاظ والمعاني ، فلا هي بالترادف الاصطلاحي الذي قيده العلماء ، ولا هي كبقية المفردات والعبارات ، وإنما لها سمتها ولا بد أن يتحدد موقعها واسمها في ظاهرة الترادف ، إذ ليس من العبث أن تبذل الجهود وتؤلف الكتب من خيرة العلماء في هذا النوع من التأليف ، وهذا النوع من الرصد والجمع ، دون اعتبار والذي يجرنا إلى هذا التوجه ، أن كثيرا مما سنراه ترادفا في القرآن الكريم هو من نوع المركب ، وبعبارة أخرى فان الترادف في القرآن الكريم جاء بالوجهين ، ترادف مفردات ، وترادف مركبات .

فما جاء في القرآن الكريم متعلقا بالنساء من مثل ( باشروهن ، اثتهن ، ولاتنكوهن ، ولا تقربوهن ، او لامستم النساء ، لم يطمثن ، أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ) هي مركبات بمعنى عام واحد ، ويجمعها جامع واحد ، ودلالاتها واحدة ، هي الجماع .

فاذا قال لنا قائل : أن من أراد أن يجد فروقا في دلالات المركبات وجدها حتى في المفردات ، بل هو واجدها في المفردة نفسها ، فكلمة شجرة تدل على

مسمى ، ولكن أي مسمى وأي شجرة ، ما اسمها وما حجمها وما ثمرها ، وما هيئتها ، وكيف نتصورها ، هل المعنى المعجمي الذي وضع إزاء كل نقطة يستوفي الدلالة كلها ، أم أن الظنون والفهوم والخيالات تتفاوت عند الناس .

تقول : انه لا بد من ايجاد تسمية لما يشبه " لم الشعث ورأب الصدع ، ورتق الفتق ، فهي إن لم تكن مترادفات بالاصطلاح فهي مترادفات لغويا ، او معنويا ، المهم ان يكون لها اعتبار وتسمية ، وهذا الاعتبار او التسمية التي نرتضيها ، وستكون المدخل لنا لدراسة الترادف في القرآن الكريم .

واذا حدد اللغويون والأصوليون مصطلح الترادف وحصروه بالمفردات ، ثم وجدنا قدرا هائلا عند البلاغين ، ومن قبلهم اصحاب كتب الالفاظ ، ومن المركبات التي تلتقي على المعنى الواحد كما التقت المفردات على المعنى الواحد ، فلماذا لا يتسع مفهوم الترادف فيكون هنالك ترادف مفردات ، وترادف مركبات ، وعندها نحل مشكلة الأسماء والصفات وتداخلهما مع بعضهما ، فيكون عندنا صفات مترادفة ، وكنايات مترادفة ، لقد وجدنا الاصفهاني ، وهو من منكري الترادف في القرآن الكريم يشير الى كل ما سبق من المركبات تتحدث عن النكاح والجماع ، يسميها كناية عن الجماع ، فلماذا لا تكون هذه جميعا ، كنايات مترادفة . هذا أمر نراه ، ولكنه يحتاج إلى أن يتعزز فيه القول .

## ١ - الترادف عند القدماء :

قضية الترادف واحدة من القضايا اللغوية المهمة التي أخذت اهتماماً طويلاً عند علماء اللغة القدماء ، وذلك راجع لأمرين طبيعة البحث نفسه وطبيعة المرحلة التي ظهر فيها هذا الخلاف واشتد .

أما طبيعة البحث فلأن الترادف مرتبط بقطبي العملية اللغوية وهما اللفظ والمعنى ، مرتبط بعلم الدلالة ، والتطور اللغوي أو الدلالي ، والحديث فيه حديث في متغير ومتطور ، ذلك لأن من شأن اللغة بألفاظها ومعانيها أن تواكب حياة الناس ، وأن تكون مسؤولة عن توفير الألفاظ التي يعبرون بها عن أغراضهم وحاجتهم<sup>(١)</sup> ، المادية والمعنوية على حد سواء ، وهي من أجل

١- إشارة إلى تعريف ابن جني أن اللغة « أصوات يعبر بها قوم عن أغراضهم » الخصائص ٢٣/١ .

التكاثر اللفظي، أو التوليد اللفظي، تلجأ إلى أساليب يكون بعضها منظماً ومتوقفاً وسائراً على سنن معين، ويكون بعضها الآخر عفويّاً فطريّاً آتياً من مجال التوسع والاستلطاف، ويكون الاستعمال هو الحكم.

وإن من شأن أي جديد، أو أي تحول عن المعروف المألوف، أن يقابل بالدهشة والتردد في القبول، وهذه الدهشة قد تكون مع الاستحسان والرضا والتأييد، وقد تقترن بالمعارضة والرفض، فكان أن رفض بعض القدماء الترادف في اللغة.

أما بالنسبة لطبيعة المرحلة، فقد جاء الحديث عن الترادف، باعتباره ظاهرة لغوية قوية، مواكباً لمرحلة النظر اللغوي الجاد، سواء أكان في المجالس العلمية اللغوية، والمشافهة في حضرات، بعضها رسمي وبعضها شعبي، أو كان في بواكير عملية الجمع والتدوين، وقد بدأت تلك في جذاذات وصفحات قليلة في موضوعات محددة، ثم تطورت وانتجت كتباً ومؤلفات كبرت حجماً وقيمة، وأسلوب تأليف.

أما من الناحية التاريخية، فقد بدأت بواكير الخلاف في الترادف -على ضوء ما وصلنا- في القرن الثاني الهجري أو نهاياته، ثم نما ذلك الخلاف وتصاعد في القرن الثالث «فمنذ بدأ الرعيل الأول من هؤلاء اللغويين في القرنين الثاني والثالث الهجريين في جمع اللغة من أفواه فصحاء العرب من جانب، وتفريغ ألفاظ القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والخطب والرسائل حتى نهاية العصر الأموي، والبحث عن معانيها وتفسيرها من جانب آخر، أخذ العلماء في تصنيف هذه المادة اللغوية في أنماط شتى، وعين لبعض هؤلاء العلماء أن يجمعوا الكلمات التي تدل على معنى واحد في العربية، في تأليف مستقلة سموها أحياناً بالترادف، وأحياناً أخرى باسم ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه»<sup>(١)</sup>.

وما أن نصل القرن الرابع حتى نجد الخلاف في أمر الترادف قد بلغ ذروته، وقد تمثل هذا في مجموعات الكتب التي ألقت من الفريقين، فريق المؤيدين للترادف وفريق المعارضين له، إضافة إلى الكتب التي بحثت في شؤون اللغة بشكل عام، فجاء الحديث عن الترادف من بين الأبحاث اللغوية



الأخرى. وهكذا وجدنا :

- ١- مجموعة من الرسائل ذات الموضوع الواحد، مثل كتاب اللين والعسل وخلق الإنسان.
- ٢- مجموعة كتب الألفاظ والمعاني.
- ٣- مجموعة كتب الفروق اللغوية.
- ٤- مجموعة كتب اللغة.
- ٥- مجموعة كتب اللحن.

وهكذا، ولأسباب عدة، لم نجد الترادف يشكل قضية خلافية في القرن الهجري الأول، لا في المجالس ولا التدوين، والذي يبدو أيضاً - كما يفيد السيوطي - أن رواة اللغة وجامعيها كانوا في القرن الثاني الهجري يسلمون بقضية الترادف، ولا يرونها محلاً لنزاع أو جدل، ومن هذا نرى أن عالماً جليلاً كآبي زيد الانصاري كان لا يرى غضاضة في أن يعبر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ، بل كان فيما يظهر يؤمن أن الأعرابي قد يحتفظ في ذاكرته بالألفاظ عدة للتعبير عن معنى واحد<sup>(١)</sup>. وهذا هو الترادف بمعناه الأصلي، قبل أن تظهر التعريفات والتعقيدات والخلافات فيه وبالقدر الذي يظل مقبولاً.

إلا أن الملل بدأ مع القرن الثالث أو أواخره، حيث صار الترادف قضية محورية أبرزها الجمع والتدوين على أساس المعاني، وحيث استحسن بعض أولئك الجامعين الإكثار من الكلمات المتقاربة في المعنى لدرجة لاتنزلها منزلة المترادف فعدوها من الترادف، الأمر الذي حذب عدداً من علماء اللغة إلى الوقوف في وجه هذه الظاهرة، حرصاً على اللغة أو نفوراً من فكرة التطور، وعلى رأس هؤلاء كان ابن الأعرابي وابن قتيبة وأبو بكر الأنباري وثعلب، وهكذا فإن القرن الهجري الثالث كان عصراً للمعارضة.

وجاء القرن الرابع والذي يليه وكان فيه من المعارضين أبو علي الفارسي وابن فارس وابن درستويه وأبو هلال العسكري والأصفهاني وغيرهم. وكان من المتحمسين للترادف والمدافعين عنه الهمذاني وابن خالويه والرماني وابن جني والباقلاني وغيرهم.

١- في اللهجات العربية/ إبراهيم أنيس ١٧٤.

ولئن جاز لنا أن نقول إن القرن الثالث أبرز مجموعة من العلماء المعارضين للترادف، فإننا نقول إن القرن الرابع أبرز مجموعتين متقابلتين من العلماء، ومجموعتين من المؤلفات، من كلا الفريقين، ونقول أيضاً إن ما تبع القرن الرابع من قرون كان لصالح دعاة الترادف، فلم نجد علماء ولا مؤلفات تؤلف في الفروق، أو في رد الترادف، كما كان الحال في القرنين الثالث والرابع، ولكن وجدنا علماء ووجدنا مؤلفات في القرون التي تلت القرن الرابع، تبرز الترادف، وكأن تلك القرون تفردت في التأليف للترادف دون معارضة، فقد ألف ابن سيده في القرن الخامس أضخم مؤلف معجمي يعنى بالترادف، وهو كتاب «المخصص»، وفي القرن التاسع ألف الفيروزابادي «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف»، وكتب في الترادف علماء أصوليون من مثل ألكيا الهراسي، والإمام فخر الدين الرازي، والتاج السبكي، وعلماء متخصصون في علوم غير علوم اللغة من مثل ابن خلدون.

ويتجدد الحديث في العصر الحديث عن الترادف في جملة القضايا اللغوية التي عني بها المحدثون من عرب ومسلمين، يتحدثون عن الترادف بمنهج وألية تختلفان نوعاً عن منهج القدماء وألياتهم، مستفيدين من النظريات الجديدة في علوم اللغة والعلوم الأخرى، متخصصين في بعض القضايا التي شددت العلماء القدماء إليها، من مثل أصل اللغة، أهي توقيفية أم تواضع واصطلاح، وأفضل اللغات، والعلاقة بين اللغات، وغير ذلك من الموضوعات التي تحدث عنها ابن فارس وابن جني والسيوطي وغيرهم.

ومما أبرز الترادف وجعله قضية خلافية ظاهرة، أن ترتيب تلك الأنواع والمجموعات المبسطة من المعاجم، وتبويبها، جاء على أساس المعاني، وليس على أساس حروف الهجاء، فهي معاجم معان، إذ جمعت فيها الألفاظ أو المركبات التي في معنى واحد في باب واحد، ورافق هذا في بعض الحالات استطرادات لما يمكن أن يقال في المعنى الواحد، ليس على أساس الترادف، ولكن من باب حسن اختيار الألفاظ للمقام. إلا أن بعض تلك المؤلفات كانت تصر على مفهوم الترادف، إما بعنوان الكتاب واسمه، أو في مقدمته، أو في عناوين أبوابه، فكان الخط في العناوين «مترادفة، متواردة، متقاربة، نظائر مؤتلفة»، وكان الخط في المقدمات، وغرض التأليف، ومنهج التأليف، وإيراد

المترادف وغير المترادف في قائمة واحدة.

كل هذا كان حافزاً لبعض العلماء أن يقفوا في وجه هذا التوجه الجديد من التفكير والتأليف، وهذا الاقتحام لحصون اللغة التي يجب أن تخصص ألفاظها لمعانيها، ومعانيها لألفاظها، كما قرر أصل الوضع.

وكما ذكرنا لم تبدأ موجة التأليف من الصفر، فقد سبقها ورافقها تلك المجالس العلمية والأدبية، التي كان يتبارى فيها العلماء، أيهم أكثر حفظاً لمترادفات المعنى الواحد، والذات الواحدة، والفعل الواحد، وقد كان العلماء يستجمعون ذاكرتهم في رصد كل ما يحمل جرثومه المعنى من الأسماء والصفات للشيء الواحد، ولئن كانت تلك المؤلفات، وكتب الألفاظ المرتبة على أساس المعاني، كما أفصحت مقدمتها، تنبئ عن أغراضها التعليمية البلاغية للكتاب والمتأديبين فتضمن المترادف وغيره؛ فإن أغراض تلك المجالس كانت في الغالب استعراضاً للعلم والمعرفة، وغالباً ما كانت تقتصر على الألفاظ المترادفة، أو ما يظن أنها مترادفة.

وقد رصدت لنا كتب الأخبار والأمالي والمجالس عدداً من تلك المجالس العلمية التي دار فيها الحديث والحوار حول الترادف، ومن ذلك:

١- حدث أن الرشيد قال للأصمعي: يا أصمعي إن الغريب عندك لغير غريب، قال يا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك، وقد حفظت للحجر سبعين اسماً<sup>(١)</sup>.

٢- حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة بطلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه، احفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي وقال، ما أحفظ إلا اسماً واحداً، وهو السيف، قال ابن خالويه، فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي، هذه صفات، وكان الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة<sup>(٢)</sup>.

٣- روى ابن فارس عن شيخه أحمد بن محمد بن بندار، أنه قال:

سمعت أبا عبد الله بن خالويه الهمذاني يقول: جمعت للأسد

١- الصحابي/ ابن فارس ٤٤.

٢- المزهر/ السيوطي ٤٠٥/١.

خمسمائة اسم، وللحياة مائتين»<sup>(١)</sup>.

٤- روى للثعالبي في فقه اللغة في فضل الدواهي «قد جمع حمزة  
«يعني حمزة بن حسن الأصفهاني- ما يزيد عن أربعمائة، وذكر أن  
تكاثر أسماء الدواهي من إحدى الدواهي. ومن العجائب أن أمة  
وسمت معنى واحداً بمئتين من الألفاظ،... وقد جمعت منها ما  
انتهت إليه معرفتي»<sup>(٢)</sup>.

إذن فسبيلنا إلى دراسة الترادف عند القدماء، واستبانة أوجه الخلاف  
فيه، هو تلك المجالس التي زخرت بأقوال العلماء ومساجلاتهم، وأبرزها  
«مجالس ثعلب»، وكتب الأمالي ثم كتب الموضوعات، ثم تلك الكتب التي  
عنيت بالألفاظ ذات الدلالات الموحدة أو المتقاربة أو المؤتلفة أو المتناظرة، مثل  
كتاب الألفاظ الكتابية للهمذاني، وجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، ثم كتب  
الفروق التي جاءت رداً على القائلين بالترادف، وحرصت على بيان الفرق بين  
المترادفات من جهة أصل الوضع أو غيره، وأبرزها كتاب «الفروق اللغوية»  
لأبي هلال العسكري، وكذلك كتب اللحن أو لحن العامة، لأنها تتضمن ما  
استعمله الناس ترادفاً من باب تطور المعاني، وعده بعض العلماء لحناً  
وخرجاً عن أصول اللغة.

إضافة إلى الكتب الجامعة لما يمكن أن يسمى علم اللغة أو فقه اللغة، من  
مثل كتاب الصاحبى لابن فارس، والخصائص لابن جني، والمزهر للسيوطي.  
ثم كتب ألفاظ القرآن، كما هو الحال عند الأصفهاني في كتابه «المفردات  
في غريب القرآن».

ومع أن المعاجم العربية، من مثل لسان العرب وغيره، لم تكن معنية  
بالترادف بصفة مباشرة، إلا أن تفسير معنى كلمة بكلمة وهما من واد واحد  
مثل جلس وقعد ينبىء أنهما مترادفتان. ونحن واجدون فيها كثيراً مما يمكن  
أن يعد ترادفاً، وكثيراً ما تفسر الكلمة بكلمة أخرى تحمل معناها وتحل  
محلها.

١- الصاحبى / ابن فارس ٤٣/٤٤ .

٢- فقه اللغة وسر العربية / أبو منصور الثعالبي ٣٠٩، انظر المزهر / ١/٣٢٥.

## المنكرون من القدماء

كثيرون هم الذين أنكروا الترادف في اللغة من القدماء، سواء أظهر هذا في المجالس والمناظرات أو في المؤلفات، وكما ذكرنا، فقد بدأ هذا واضحاً جلياً في بدايات القرن الثالث الهجري، بعد أن تفتت ظاهرة الترادف، ثم امتد في القرن الرابع الهجري وما يليه.

ومن أبرز الذين أنكروا الترادف من العلماء، ابن الأعرابي ت ٢٣١، ابن قتيبة ت ٢٧٦، ثعلب ت ٢٩١، أبو بكر الأنباري ت ٣٢٧، ابن درستويه ت ٣٤٧، أبو علي الفارسي ت ٣٧٧، ابن فارس ت ٣٩٥، أبو هلال العسكري ت ٣٩٥، الراغب الأصفهاني ت ٤٠٨.

ولأننا لا نستطيع تتبع القول مع كل واحد من هؤلاء على انفراد، فإننا سنتقتصر القول على أشهرهم، ممن عرفوا بمواقفهم من الترادف بصفة متميزة، وكثر القول منهم أو عنهم في هذه الظاهرة اللغوية.

### ١- ابن الأعرابي (ت ٢٣١)

جمهور العلماء يضع ابن الأعرابي في طليعة المعارضين للترادف، فهو شيخ ثعلب الذي هو شيخ ابن فارس، ويعتمد هؤلاء على ما أورده السيوطي في المزهري من قول ابن الأعرابي «كل حرفين أو قعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا، فلم نلزم العرب بجهله»<sup>(١)</sup>.

ويعتمدون أيضاً على قوله «الأسماء كلها، لعله خصت العرب ما خصت لها من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله، وذهب إلى أن مكة سميت مكة لجذب الناس إليها، والبصرة سميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها، والكوفة سميت الكوفة لازدحام الناس بها، من قولهم تكوف الرمل تكوفاً، إذا ركب بعضه بعضاً، والانسان سمي إنساناً لنسيانه، والبهيمة سميت بهيمة، لأنها أبهمت عن العقل والتمييز»<sup>(٢)</sup>.

ولكننا وجدنا واحداً من المحدثين وهو كاصد ياسر الزبيدي ينفي أن يكون ابن الأعرابي من المنكرين، بل كان، هو وثعلب، من المثبتين له، معتمداً على

١- المزهري / السيوطي ٣٩٩/١ - ٤٠٠

٢- المصدر ذاته ص ٤٠٠

نصوص وردت في كتاب البئر لابن الأعرابي، فهو يقول:

{وأما ابن الأعرابي وثعلب، فلم يكونا في الواقع منكرين للترادف، بل كانا مثبتين له، وممن يروونه وارداً في كلام العرب، وأية ذلك ما ورد في آثارهما اللغوية، إذ نجد في كتاب «البئر» مثلاً لابن الأعرابي، ما يدل على ذلك في غاية الوضوح، وينفي هذا الوهم الذي وقع فيه قدامى ومحدثون، كما نجد فيما رواه عنه اللغويون ما يثبت ذلك أيضاً، فمما جاء في كتابه «البئر»، بئر رواة ودخول: إذا كان في حلقها عوج» وجاء في وصفها أيضاً، والخضرم والعيلم: العزيرة، وجاء: «وإذا لم ينزح ماؤها قيل: بحرها لا ينكف، ولا ينكش ولا يؤبى ولا يفضض، ولا يغررض، ولا يفتح» إلى غير ذلك من النصوص الدالة بجلاء على أن ابن الأعرابي كان يذهب إلى القول بالترادف، فهذا مما ورد في كتابه البئر.

وأما ما أورده عنه اللغويون، فمنه مقدار واف، وأوثقه ما رواه عنه تلميذه ثعلب، وأودعه في كتابه المشهور «المجالس» فقد روى عنه عدة أقوال دالة على ذلك، من مثل قوله «ما أدري أين سكع، وأين صقع وأين بقع بمعنى واحد»، وقوله إن العرضية والعنجهية والعبدية تدل على معنى واحد هو الالتواء والانحراف عن التواضع».

وشبيهه بهذا ما حكاه عنه أبو القاسم الزجاجي (ت ٢٣٧هـ) إذ بين أن ابن الأعرابي كان يقول «النبراس: السراج، يقال: النبراس والسراج والقراط، والقرط وهزلق، والمصباح والوايصة والوابض والوبيص والمأنوس.

فهذه الشواهد تدل بلا أدنى شك على أن ابن الأعرابي كان يذهب إلى وقوع الترادف ووجوده في كلام العرب، فكيف يقال إذاً إنه ينكره<sup>(١)</sup>.

ومما ورد في المزهري في هذا الاتجاه، قول السيوطي عن ابن الأعرابي «وفي أمالي الزجاجي قال: أخبرنا نبطويه عن ابن الأعرابي قال: يقال للعمامة هي العمامة والمشوذ والسبب والمقطعة والعصابة والعصاب والتاج والمكورة.

وذكر أيضاً أنه يقال: جاء الرجل متختماً أي متعمماً أحسن بختيمة أي تعميمية، هذا حرف حكاه ابن الأعرابي<sup>(٢)</sup>.

١- فقه اللغة العربية/ كاصد ياسر الزبيدي ١٦٩.

٢- المزهري/ السيوطي ٤١٠/١.

٢- ثعلب : ت ٢٩١

وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وهو تلميذ ابن الأعرابي، وشيخ ابن فارس. وقد أخذ التلميذ عن شيخه، فقال ابن فارس: «وليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا وكذلك الأفعال نحو مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، وورقد ونام وهجع، قالوا ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب»<sup>(١)</sup>.

لقد أنكر ثعلب وجود الترادف «وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات، إما لأن أحدهما اسم الذات والآخر اسم الصفة أو صفة الصفة»<sup>(٢)</sup>.

ولكن الغريب الذي لا يتفق مع هذا، هو أن ثعلباً نفسه يذكر الترادف ويورده في مجالسه وأماليه، وقد أورد السيوطي له طائفة من هذه الألفاظ التي يذكرها ويشير إلى أنها بمعنى واحد. قال السيوطي:

«وفي أمالي ثعلب: يقال ثوب خلق وأخلاق، وسمل وأسمال ومزق وشبارق، وطرائق وطرايد ومشق، وهبب وأهباب، ومشبرق وشمارق، وخبب وأخباب، وخبائب، وقبائل، ورعابيل وذعاليب وشماطيط، وشراذم، ورُدْم وهِدْم وأهدام وأطمار بمعنى، وفي أمالي ثعلب يقال: أزم فلان وأطرق وأسكت وألزم وقرسم، وبلادم واسيط بمعنى أزم.

يقال: قطعت يده وجذبت وبترت وبتكت وبصكت وصرمت وترت وجذت. «<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً:

«يقال: وقع ذلك في روعي وخلدي ووهمي بمعنى واحد»<sup>(٤)</sup>.

وفي أمالي ثعلب: سويدا ء قلبه وخلية وحبّة قلبه وسواد قلبه وسوادة قلبه وجلجلان قلبه وسوداء قلبه بمعنى»<sup>(٥)</sup>.

١- المزهر/ السيوطي ٤٠٤/١

٢- المصدر ذاته ٤٠٣/١

٣- المصدر ذاته ٤١١/١-٤١٢

٤- المصدر ذاته ٤١٢/١

٥- المصدر ذاته ٤١٢/١

هذا ما أورده السيوطي تمثيلاً على الترادف عند ثعلب، ولم يرد بذلك الحصر، لأن كتاب مجالس ثعلب يضم أكثر من هذا من المترادفات، ومن ذلك قوله: «ويقال: هو في أسطمة قومه وجرثومة قومه وأرومة قومه، وصباية قومه، وصوابة قومه، وربا قومه، ورباء قومه»<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضاً «أزهد الرجل أي قل ماله، وأولج وأشقن وأوعر أيضاً، ويقال: عفا ودرس ومحا وأمحي»<sup>(٢)</sup>.

ونعود ثانية إلى رأي كاصد ياسر الزبيدي، الذي ينفي عن ثعلب، كما نفى عن ابن الأعرابي، إنكاره للترادف، معتمداً على ما ورد في مجالس ثعلب. ويقول: «وبالمثل ثعلب، إذ لا نجده منكرًا للترادف، بل هو ممن يقول به، تدلنا على ذلك أقواله في مجالسه»<sup>(٣)</sup>.

### ٣- أبو بكر الأنباري ٣٢٧هـ

سار أبو بكر الأنباري على منهج ابن الأعرابي، فبعد أن أورد أقواله في علة تسمية مكة والبصرة والكوفة والبهيمة قال «وقول ابن الأعرابي هو الذي نذهب إليه للحجة التي دللنا عليها، والبرهان الذي أقمناه فيه»<sup>(٤)</sup>.

### ٤- ابن درستويه ٣٤٧هـ

يعد ابن درستويه من العلماء المتشددين في موضوع اللفظ والمعنى، وهو لا ينكر الترادف وحده، وإنما ينكر كذلك المشترك اللفظي والتضاد، ولا يرى إلا أن لكل لفظ معنى، وأن لكل معنى لفظاً، وقد سار على نهج ابن الأعرابي في التشدد في الترادف، وإن كان موقفه، قياساً لبقية العلماء، أشد في المشترك والتضاد، وهو ينزل هذا منزلة الاستحالة.

ومن أقواله التي تبين موقفه قوله «فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من اللغويين والنحويين»<sup>(٥)</sup>.

وهو يفسر الأمر فيما وقع من الترادف تفسيراً خاصاً فنقول «وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات

١- مجالس ثعلب ١/١٠١

٢- المصدر ذاته ١/١٠١

٣- فقه اللغة العربية / كاصد الزبيدي، ١٧٠

٤- المزهر السيوطي ١/٤٠١

٥- المصدر ذاته ١/٣٨٤-٣٨٥



أنفسهم، فإن كانوا صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة. وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء»<sup>(١)</sup>.

وفي المشترك اللفظي يبدي خشيته على اختلال اللغة والمعنى إن وضعنا لفظاً في موضع لفظ أو في معناه، وبخاصة في الأضداد والمشارك فيردف قائلاً:

«وإنما اللغة موضوعة للإبانة على المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر، لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية»<sup>(٢)</sup>.

«وقال في موضع آخر: أهل اللغة أو عامتهم يزعمون أن فعل وأفعل، بهمزة وبغير همزة، قد يجيئان لمعنى واحد، وأن قولهم دير بي وأدير بي من ذلك، وهو قول فاسد في القياس والعقل، مخالف للحكمة والصواب، ولا يجوز أن يكون لفظان مختلفان لمعنى واحد، إلا أن يجيء أحدهما في لغة قوم، والآخر في لغة غيرهم، كما يجيء في لغة العرب والعجم، أو في لغة رومية ولغة هندية<sup>(٣)</sup>، وهو بهذا يسوي اختلاف اللهجات العربية، باختلاف اللغات المستقلة عن بعضها، كالعربية والرومية والهندية، وهو رأي لا يثبت في درس اللغوي.

ويظهر تشبث ابن درستويه بوقفية اللغة وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب، وواضع اللغة عز وجل حكيم عليم، من هذا المنطلق يتصدى ابن درستويه بقوة إلى كل تغيير في أصل الوضع، وينكر المشترك والتضاد وبنفس القوة التي ينكر بها الترادف.

#### ٥- أبو علي الفارسي ت ٣٧٧

علماء اللغة يضعون أبا علي الفارسي شيخ ابن جني، في قائمة المنكرين للترادف في اللغة، معتمدين على الخبر الذي تناقلته الكتب، المتعلق بالحوار الذي دار بينه وبين ابن خالويه في مجلس سيف الدولة، «حكى الشيخ

١-المزهر/ السيوطي ٢٨٥/١

٢-المصدر ذاته ٢٨٥/١

٣-المصدر ذاته ٢٨٥/١

القاضي أبو بكر بن العربي، بسنده عن أبي علي الفارسي قال: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: احفظ للسيف خمسين اسماً فتبسم أبو علي وقال، ما أحفظ له إلا اسماً واحداً، وهو السيف، قال ابن خالويه، فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات. وكان الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة»<sup>(١)</sup>.

ولقد وجدنا فتح الله المصري، محقق كتاب الألفاظ المترادفة للرماني، يرد هذا الاستنتاج، ويعد أبا علي الفارسي من المؤيدين للترادف، معتمداً على نقطتين:

١- ما قاله ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي في موضوع الترادف وهو «وكان أبو علي، رحمه الله، يستحسن هذا الموضوع جداً، وينبه عليه، ويسر بما يحضره خاطره منه»<sup>(٢)</sup>.

وقد كان ابن جني يتحدث عن بعض الأسماء المترادفة من مثل «الحاجة والحوجاء واللوجاء والإرب والإربة والمآربه واللبانة والتلاوة والتلية والأشكلة والشهلاء» ويقول فيها «وأنت تجد مع ذلك من اختلاف أصولها ومبانيها جميعها راجعاً إلى موضع واحد، ومخطوماً بمعنى لا يختلف، وهو الإقامة على الشيء والتشبيث به»<sup>(٣)</sup>.

٢- «إن ما روي عن أبي علي في مجلس سيف الدولة بحلب لا يعني إنكاره للترادف، فقد عد هذه الألفاظ الإمام الرازي وابن الأثير والجمهور من أهل الفقه والأصول، من صفات السيف، وليست أسماء مرادفة له، وهم من مثبتي الترادف»<sup>(٤)</sup>.

أما كاصد الزبيدي فيؤكد أن أبا علي من المنكرين للترادف، ويقرنه مع تمليذه ابن فارس قائلاً «فأما أبو علي وابن فارس فكانا حقاً منكرين للترادف، إذ كانا يذهبان إلى أن الشيء قد يسمى باسم واحد كالسيف مثلاً، ثم تكون له عدة ألقاب أو صفات كالصارم والمهند والحسام والعضب، وما إليها، فهذه عندهما صفات وليست أسماء»<sup>(٥)</sup>. وهو بهذا يستقي من المزهر.

١- المزهر/ السيوطي ٤٠٥/١

٢- الخصائص/ ابن جني ١٢٢/٢

٣- المصدر ذاته ١٢٧/٢

٤- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني للرماني/ تحقيق فتح الله المصري ص ١٥

٥- فقه اللغة العربية/ كاصد الزبيدي ١٦٨

وبمثل هذا قال محمد الأنطاكي «ويظهر أن إنكار الترادف والقول بالتباين كان مذهب أبي علي الفارسي أيضاً»<sup>(١)</sup> و أردف قائلاً:

«وعلى الرغم مما في قول أبي علي وابن فارس من جانب من الحق لا يمكن دحضه؛ فإن إنكار الترادف إنكاراً تاماً، مذهب لا تؤيده النصوص والشواهد الكثيرة، فالترادف شيء ثابت في العربية، كما هو ثابت في غيرها من الألسن»<sup>(٢)</sup>.

والذي نستغربه ونعجب له أن مالك لعيبني، صاحب الكتاب المتخصص في عنوانه وبحثه في الترادف «الترادف في اللغة العربية»<sup>(٣)</sup> يسكت عن أبي علي الفارسي، وهو يتحدث عن المنكرين للترادف والقائلين به، ولا نجد تفسيراً لهذا السكوت إلا أن يكون قد صعب عليه إدراجه في إحدى القائمتين، فأبو علي من خبر مجلسه مع ابن خالويه يعد من المنكرين، وهو من شهادة تلميذه ابن جنبي، بأنه «كان يستحسن هذا الموضع جداً وينبه عليه، ويسر لما حضره خاطره منه»<sup>(٤)</sup> يشي بأنه من المؤيدين.

لقد عدد العيبني من المنكرين ابن الأعرابي وثلعباً، وأبا بكر الأنباري، وابن فارس، وابن درستويه، وأبا هلال العسكري، والأصفهاني، ولكنه سكت عن أبي علي الفارسي.

#### ٦- ابن فارس ٣٩٥

لم يختلف العلماء في أن أحمد بن فارس من المنكرين للترادف، مستنديين على ما ورد في كتابه «الصاحبي» بصراحة ووضوح، فيقول: «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا أن الاسم واحد وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها، فمعناها غير معنى الأخرى»<sup>(٥)</sup>.

ويعرف قائلاً: «وقال آخرون، ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا وكذلك الأفعال، نحو مضى وذهب وانطلق وقعد وجلس

١- الوجيز في فقه اللغة / محمد الأنطاكي ٤٠١

٢- المصدر ذاته ٤٠٢

٣- الترادف في اللغة العربية، حكم مالك العيبني ١٩٨ - ٢٠٢

٤- الخصائص / ابن جنبي ١٢٣/٢

٥- الصاحبي / ابن فارس ٩٨

ورقد ونام وهجع. قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا الذي ينكر الترادف هو نفسه الذي يمجّد العربية، ويعتبر الترادف واحدة من خصائصها التي لا تتوافر في غيرها، بل إنه يذكرها ويسمّيها مترادفات، فهو يقول: «وإن أردت أن سائر اللغات تبين إبانة اللغة العربية فهذا غلط، لأننا لو احتجنا أن نعبر عن السيف وأوضاعه باللغة الفارسية لما أمكنا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة، فأين هذا من ذلك، وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب، هذا ما لا خفاء به على ذي نهية»<sup>(٢)</sup>.

وابن فارس، الذي ينكر الترادف نجده في كتابه «متخير الألفاظ» يورد كثيراً من المترادفات على المعنى الواحد، بل إنه لا يتحرج أن يأتي بالمفردات والمركبات، فكتابه هذا «صفل بالألفاظ المفردة المنتقاة السهلة والألفاظ المركبة التي ابتكرها الشعراء في تشبيهاتهم ومجازاتهم واستعاراتهم، فهو جولة رائعة خلال دواوين الشعراء، ما بقي منها وما ضاع»<sup>(٣)</sup>. وهو لم يخرج عن طريقة ابن السكيت، وغيره في تقسيم كتابه إلى أبواب.

وقبل أن نفصل القول مع أبي هلال العسكري فلا بد أن نذكر من دعاة الترادف ابن خالويه (ت. ٣٧٠)، وقد كانت له مجالس مع أبي علي الفارسي وغيره من منكري الترادف<sup>(٤)</sup>، وكذلك الزبيدي (ت. ٣٧٩) والباقلاني (ت. ٤٠٣هـ) وحمزة الأصفهاني (ت. ٤٦٠هـ).

#### ٧- أبو هلال العسكري ٣٩٥

يعد العسكري من أبرز العلماء القدماء الذين وقفوا عند ظاهرة الترادف، وقالوا فيها الشيء الكثير، وكتبوا وألفوا أكثر من كتاب وهاجسهم فيها هذا الأمر، ففي غير إشارات المتفرقة حول الترادف المنبثقة في كتاب الصناعيين فلقد بدا التركيز جلياً في كتبه الثلاثة:

١- الصاحبى / ابن فارس ٩٨

٢- المصدر ذاته ٤٤

٣- متخير الألفاظ / أحمد بن فارس / تحقيق هلال ناجي ص ٤٨

٤- المزهرة السيوطي ١/ ٤٠٥

١- الفروق في اللغة .

٢- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء .

٣- المعجم في بقية الأشياء .

فهذه الكتب في أساسها كتب ألفاظ، وهي كتب متعمقة في الترادف، سواء أكان هذا في الرصد والجمع أم في مناقشة موضوع الترادف، ولعله أول من أبرز مصطلح «الفروق اللغوية».

وأبو هلال العسكري على علمه وفضله، وما يشبه التخصص في موضوع الترادف، إلا أنه يبدو متناقضاً في هذا الأمر. ففي الكتاب الأول «الفروق اللغوية» يقف العسكري موقفاً صلباً من الترادف، حيث ينكره إنكاراً تاماً، معتمداً على إبراز الفروق بين الكلمتين أو الكلمات، التي يظن فيها الترادف، أي التي على معنى واحد. وهو وإن بدا مصيباً في بعض الحالات إلا أنه في معظم محاولاته بدا متمحلاً مكابراً معانداً، وهو وإن نهج في بعضها منهجاً لغوياً معتمداً على الفروق، فقد قاده عناده أو قناعاته في بعضها إلى الخروج عن الخط اللغوي والالتكاء على فروق أخرى غير دلالية، اعتماداً على وجه صرفي أو نحوي، بل كثيراً ما كان يلجأ إلى الفلسفة والحجاج العقلي البعيد عن طبيعة اللغة، كما أنه أورد كلمات افترض القول بترادفها ثم أخذ يرد على هذا وينفيه، وهي في أصلها غير مترادفة، ولم يقل أحد بترادفها.

وكانت داهية الدواهي في ذلك المعيار الذي اعتمد عليه أبو هلال العسكري في نفي الترادف، وهو ما يسمى «أصل الوضع» القائم على الاشتقاق. فقد استغل العسكري «أصل الوضع» «والاشتقاق» استغلالاً قوياً في رد الترادف، وهو في هذا يقف في وجه التطور الدلالي للألفاظ حيث يبقى متشبثاً بأصل الوضع الذي عفا عليه الزمن، ولئن عرفه الناس في عصر فقد نسوه في العصور اللاحقة.

وهو يورد إشارات تدل على التطور الدلالي ولكنه يوردها في موضع النقد والأخذ، ومن ذلك عباراته، «ثم كثر حتى صار»، «ثم كثر حتى سمي»، «ثم كثر حتى قيل ثم كثر حتى استعمل»، مثال ذلك :

١- الفرق بين يحسن ويعلم «ثم كثر حتى صار كأنه العلم وليس به»<sup>(١)</sup>.

٢- الفرق بين الهدى والبدنه «ثم كثر ذلك حتى سميت الإبل بدنأ مهزولة كانت أو سمينه، فالبدنه اسم يختص به البعير»<sup>(١)</sup>.

٣- الفرق بين الكفر والشرك «ثم كثر حتى قيل لكل كفر شرك، على وجه التعظيم والمبالغة في صفته، وأصله كفر النعمة»<sup>(٢)</sup>.

٤- ثم الفرق بين جاء وأتى: «ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين في موضع الآخر»<sup>(٣)</sup>.

٥- الفرق بين الاعطاء والهبة «ثم كثر استعمال الإعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التملك، فيقال أعطاه مالاً إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم»<sup>(٤)</sup>.

٦- الظن والحسبان: «ثم كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوسع وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال»<sup>(٥)</sup>.

ويبقى أبو هلال مع منطلقه الأول الذي اعتمد عليه في إيجاد الفروق وهو أصل الوضع، حتى إذا أعياه ذلك، بحث عن سبب أخرى للتفريق وقد يكون عقلياً أو نحويماً أو غير ذلك.

«الفرق بين قولك كفر النعمة وقولك بطر النعمة أن قولك بطرها يفيد أنه عظمها وبغى فيها، وكفرها يفيد أنه عظمها فقط، وأصل البطر الشق، ومنه قيل للبيطار بيطار، وقد بطرت الشيء أي شققته، وأهل اللغة يقولون البطر سوء النعمة، وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى «بطرت معيشتها»<sup>(٦)</sup>

الفرق بين الشك والامتراء، أن الامتراء هو استخراج الشبه المشكلة، ثم كثر حتى سمي الشك مرية وامتراء»، وأصله المري وهو استخراج اللبن من الضرع، مري الناقة يمرها مرياً. ومنه ما راه ومراداً إذا استخراج ما عنده بالمنظرة»<sup>(٧)</sup>

١- الفروق في اللغة / العسكري ص ٨٦

٢- المصدر ذاته ص ٢٢٥

٣- المصدر ذاته ص ٣٠٥

٤- المصدر ذاته ص ٢٢٥

٥- المصدر ذاته ص ٢٢٥

٦- المصدر ذاته ص ٢٢٥

٧- المصدر ذاته ص ٩٢

الفرق بين الادراك والوجدان أن الوجدان في أصل اللغة لما ضاع أو لما يجري مجرى الضائع في أن لا يعرف موضعه وهو على خلاف النشدان»<sup>(١)</sup>

إن تلك الإشارات من مثل «الاستعمال، النقل، التوسع، الكثرة، تناسي الأصل» هي مما يتحدث عنه أهل التطور الدلالي في اللغة، وكان هذا الإدراك من العسكري كافياً لجعله يعترف بالتطور الذي يوسع الدلالة أو يضيفها أو ينقلها بقرينة، فتلتقي على نحو جديد عدة كلمات على معنى واحد، ولكن أبا هلال أبي أن يعترف بذلك كله، وهو مدركه وقائله.

حتى إذا نظرنا في كتابيه الآخرين وجدناه يورد، طوعاً، عدداً من المترادفات على المعنى الواحد، باعترافه هو، ولو قالها غيره لنعى عليه ذلك، ولحرص على اصطناع الفروق.

أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية، يقف في وجه الترادف، ويؤلف في الفروق، ويقلبها على عدة أوجه، منها الدلالي ومنها النحوي والصرفي، ومنها الفلسفي، ومنها الاشتقاق والانطلاق من أصل الوضع، فإنه في الكتابين الآخرين «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء»، و«المعجم في بقية الأشياء» يبدو على عكس ذلك، فهو:

١- يورد أحياناً كلمات على المعنى الواحد، وربما كانت هي الكلمات ذاتها التي قال بعدم ترادفها.

٢- يسكت أحياناً ولا يعلق ولا يشير إلى الفروق.

٣- يستشهد أحياناً بأعلى مستوى لغوي وهو القرآن الكريم.

وإننا لنعجب من العسكري كيف «يبالغ في هذا الكتاب في منع الترادف، ويحاول جاهداً البحث عن الفروق بين الألفاظ المترادفة، فإنه في كتابين آخرين له، ينسى هذا المبدأ ويذكر الألفاظ المترادفة بلا اعتراض عليها، أو محاولة للتفريق بينها»<sup>(٢)</sup>.

ونقتطف من كتابه المعجم في بقية الأشياء «ما ذكره من الأسماء الدالة على «بقية الماء في الحوض»: وهي: الجحفة والخبطة والدعث، والرشف، والسملة، والهلال»<sup>(٣)</sup>

١- الفروق في اللغة / العسكري ص ٨٢

٢- فصول في فقه اللغة العربية / رمضان عبد التواب ٣١٥

٣- المعجم في بقية الأشياء / العسكري ، الصفحات ٦٥، ٧٦، ٨١، ٨٦، ٩٥، ١٥٤

أما في كتابه الثاني « التلخيص في معرفة أسماء الأشياء »، فالقول كثير، والاستشهاد يطول، ومن ذلك « ذكر سجية الإنسان: هي الطبيعة والسجية والسّجّحة والأجريا والخليقة والغريزة والسليقة والشيمة والضم والنّحاس والشنشنة.<sup>(١)</sup>، ومنها أيضاً:

رجل عاقل وأريب ولبيب وذو حجي وذو حجر وذو نهى<sup>(٢)</sup>.

ومنه في المركب قوله: « بعدت دار فلان، ونأت وشطت وشطبت وشطنت وشحطت وشسعت وتراخت وشطرت ونزحت... والغؤل البعد والنوى مؤنثة البعد<sup>(٣)</sup>.

وفي ذكر الموت جاء قوله:

« هو الموت والحمام والحتف والمنية، والمنون إذ أنت أريدت به المنية ... ويقال فاد الرجل يفيد ويفود إذا مات ، ويقال هلك الرجل إذا مات ، وفي القرآن « إذا هلك ، وردي يردي ، والردى الهلاك . وزئم زؤاما ، والموت الزؤام ، وزهقت نفسه زهوقاً ، والسام الموت ، ويقال قضى نحبه إذا مات ، ... وأودى الرجل إذا هلك وتوى يتوى ، والتوى الهلاك ، ووبق يبق ، وأوبقته ، وفي القرآن « أويوبقهن بما كسبوا ، أي يهلكهن »<sup>(٤)</sup>

ومما يبين اعترافه الصريح بالترادف في اللغة وفي القرآن الكريم بالتحديد قوله « والقلة إناء صغير للماء عندهم، وسميت قلة لأنها تقل باليد أي تحمل، يقال أقللت الشيء، إذا حملته، وفي القرآن « حتى إذا أقلت سحاباً ثقلاً أي حملته. وقلة كل شيء إعلاه »<sup>(٥)</sup>.

ولقد عجبنا لهذا الخلل في موقف العسكري من الترادف والفروق اللغوية في كتبه الثلاثة، ولم نجد إلا الرجوع إلى تاريخ تأليف كل كتاب من كتبه، فلم نجد تاريخاً لتأليف كل كتاب، إلا ما كان في كتاب « الفروق في اللغة »، حيث يقول: « وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة ٣٩٥هـ »<sup>(٦)</sup>

١- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء / العسكري ١٩

٢- المصدر ذاته ٨٨ .

٣- المصدر ذاته ١٢٢/١

٤- المصدر ذاته ١٧١/١ والآية ٣٤ الشورى

٥- المصدر ذاته ٢٩٦/١ والآية ٥٧ الأعراف

٦- المصدر ذاته



وسواء أكانت وفاته سنة ٣٩٥هـ، كما تذكر معظم الكتب أو بعد الأربعمائة كما ذكر السيوطي، فإن كتابه «الفروق في اللغة» يكون آخر كتبه الثلاثة، ومفاد هذا أن موقفه الراض للترادف والقائل بالفروق اللغوية، يكون آخر ما انتهى عليه.

والراغب الأصفهاني من منكري الترادف، وهو يقر الترادف في لغتين، وينكره في لغة واحدة «وينبغي أن يحمل كلام من على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا ينكره عاقل»<sup>(١)</sup>، وقد وجدنا في كتابه «المفردات في غريب القرآن»، يصنع صنيع العسكري، ويفسر المفردة القرآنية بالمفردة القرآنية وكأنه يعترف بالترادف عملياً، وإن أنكره نظرياً. ولكننا سنرجى الحديث عنه إلى أن نصل للحديث عن الترادف في القرآن الكريم.

### القائلون بالترادف من القدماء

كثر القائلون بالترادف من العلماء القدماء، وقد كان رأيهم هذا على عدة أوجه، فمنهم من قال بالترادف صراحة، ومنهم من أورد كلمة الترادف في عنوان كتابه أو مقدمته، أو في أبواب كتابه، ومنهم من جمع الألفاظ المترادفة في كتابه وجعلها على المعنى الواحد.

وفي كل الحالات سبق الحديث عن ظاهرة الترادف، ذكر مصطلح الترادف، وتحت هذا الفهم، يمكن ذكر سيبويه وقطرب والمبرد وابن فارس والأنباري وابن الأثير والسيوطي، وقد انطلقوا جميعاً من مقولة سيبويه «اعلم أن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»<sup>(٢)</sup>.

والنوع الثاني في هذا القول «اختلاف اللفظين والمعنى واحد» هو الترادف، ومما قال قطرب معللاً الترادف «إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر، ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب»<sup>(٣)</sup>.

١-المزهر/السيوطي/٤٠٥/١

٢-الكتاب/سيبويه/٢٤/١

٣-المزهر/السيوطي/٤٠٠/١-٤٠١

أما المبرد فقد كرر مقولة سيبويه ، ومثل عليها بقوله « أما اختلاف اللفظين والمعنى واحد فقولك: ظننت وحسبت، وقعدت وجلست، وذراع وساعد، وأنف ومرسن»<sup>(١)</sup>.

وقريب من هذا قول محمد بن القاسم الأنباري «والضرب الآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك البر والحنطة، والعيير والحمار، والذئب والسيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى»<sup>(٢)</sup>.

أما الأصمعي فقد ألف كتاباً يحمل عنوانه معنى الترادف وهو كتابه « ما اختلفت ألفاظه واتسعت معانيه » ، وألف ابن السكيت كتابه « الألفاظ ». وفي كتابه « الغريب المصنف » جعل أبو عبيد الله القاسم بن سلام جزءاً منه بعنوان « كتاب الأسماء المختلفة للشيء الواحد »<sup>(٣)</sup>.

وقد اعتمد القائلون بالترادف على أمرين هما العقل والنقل ، وقد كان منهم أصوليون ولغويون ، وردوا بأدلة عقلية تبين أنه لا شيء يمنع من دور الترادف في اللغة .

وقال الأمدى : « ذهب شذوذ من الناس إلى امتناع وقوع الترادف في اللغة، مصيراً منهم إلى أن الأصل عند تعدد الأسماء تعدد المسميات، واختصاص كل اسم بمسمى غير مسمى الآخر، وبيانه من أربعة أوجه »<sup>(٤)</sup>.

ويمضي في إقامة الحجة على وجود الترادف والرد على شذوذ الناس عقلاً ونقلًا واعتماداً على العقل قال:

« لا سبيل إلى إنكار الجواز العقلي، فإنه لم يمتنع عقلاً أن يضع واحد لفظين على مسمى واحد، ثم يتفق الكل عليه، أو أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين على مسمى، وتضع الأخرى له اسماً آخر من غير شعور كل قبيلة بوضع الأخرى، ثم يشيع الوصفان بعد ذلك، وكيف وذلك جائز بل واقع بالنظر إلى لغتين ضرورة فكان جائزاً بالنظر إلى قبيلتين »<sup>(٥)</sup>.

١- ما اتفق لفظه واختلف معناه / المبرد ٢-٢ ، انظر الزهر ٢٨٨/١

٢- الأضداد / محمد بن القاسم الأنباري ٦-٧ ، انظر الزهر ٣٩٩/١

٣- الغريب المصنف / القاسم بن سلام ٢٨٦ .

٤- الأحكام في أصول الأحكام / الإمام علي بن محمد الأمدى ٤٦ .

٥- المصدر ذاته

واعتماداً على النقل قال « ثم الدليل على وقوع الترادف في اللغة ما نقل عن العرب من قولهم الصلهب والشوذب، من أسماء الطويل، والبهتر والبحتر من أسماء القصير»<sup>(١)</sup>.

أما ابن جني فقد كان واضحاً في استحسان الترادف واعتباره من محاسن اللغة العربية، وقد جاء هذا في أكثر من موقع في كتابه الخصائص، وبخاصة ذلك الباب الذي سماه «باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني» قال فيه: «هذا فصل من العربية حسن، كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»<sup>(٢)</sup> وفيه يتحدث عن مرادفات الطبيعة والفضة، والذهب، والسحاب والحاجة، ومرادفات الحافظ للمال، ومرادفات الدم» وقد قال فيه «وكان أبو علي رحمه الله يستحسن هذا الموضع جداً وينبه عليه، ويسر بما يحضره خاطره منه»<sup>(٣)</sup>.

كما ظهر رأي ابن جني في الترادف، وهو يتكلم في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً، ومنه قوله «ما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به، كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان، فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته توأصفت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى»<sup>(٤)</sup> وهذا حديث عن الترادف، حين يكون من لغة أو لغتين.

ومن المثبتين للترادف:

- ١- الهمذاني في كتابه «الألفاظ الكتابية».
- ٢- قدامة بن جعفر في كتابه «جواهر الألفاظ».

١- الأحكام في أصول الأحكام / الإمام علي بن محمد الأمدي ٤٧ .

٢- الخصائص ابن جني ١١٢/٢ - ١٣٣

٣- المصدر ذاته ١٣٣/٢

٤- المصدر ذاته ٣٧٢/١

٣- ابن فارس في كتابه «متخير الألفاظ»، وكتابته «الصاحبي» عند بعضهم .

٤- أبو هلال العسكري في كتابه «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» .

٥- الرماني في كتابه «الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني» .

٦- ابن مالك في كتابه «الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة» .

٧- ابن سيده، صاحب الموسوعة اللغوية «المخصص»، ولعله أكبر كتاب في ما يضم من المترادفات، وقد أورد مصطلح الترادف في مقدمته بقوله «وكذلك أقول عن الأسماء المترادفة التي لا يتكثر بها نوع، ولا يحدث عن كثرتها طبع»<sup>(١)</sup>.

٩- الفيروز ابادي الذي يمثل الرقم القياسي في جمع ما يراه ترادفاً، وذلك في كتابه «الروض المسلول فيما له اسمان إلى ألوف» .

وإذا انتقلنا إلى علماء الأصول، وجدنا من مؤيدي الترادف:

١- الإمام فخر الدين الرازي صاحب التعريف المعتمد للترادف.

٢- وتاج الدين السبكي ووالده علي السبكي، في كتاب «الإبهاج في شرح المنهاج» وقد جاء فيه «الفصل الرابع في الترادف، وهو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد كالإنسان والبشر»<sup>(٢)</sup>.

وقد أشار السيوطي إلى تعليق التاج السبكي على منكري الترادف بقوله «وتكلف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب»<sup>(٣)</sup>

٣- ألكيا الهراسي<sup>(٤)</sup>، وقد تفرد بتصنيف آخر للألفاظ المترادفة والمتواردة حيث جعل الترادف في قسمين:

أ- ألفاظ متواردة، وهي التي سماها الجمهور مترادفة، وهي الكلمات المفردة، كما تسمى الخمر عقاراً وصهباء وقهوة، والسبع أسداً وليثاً وضرغاماً .

١- المخصص / ابن سيده / المقدمة

٢- الإبهاج في شرح المنهاج / السبكي ٢٣٨/١

٣- المزهري/السيوطي ٤٠٢/١

٤- المصدر ذاته ٤٠٦/١ - ٤٠٧

ب- ألفاظ مترادفة، وهي التي يقام لفظ فيها مقام لفظ لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد. كما يقال: «أصلح الفاسد ولم الشعث، ورتق الفتق، وشعب الصدع» .

وهو بهذا يعطي مصطلح الترادف للمركب، ويعطي مصطلح المتوارد للمفرد، وهنا نشير إلى أمرين:

١- أن السيوطي الذي أورد القول السابق، واستغرب تقسيم إلكيا للمترادف والمتوارد، قد أورد الشيء نفسه في المزهري، من غير أن ينسبه إلى إلكيا، ومن غير أن يعتبره تقسيماً غريباً، فهو يقول في مخالفة الألفاظ والمعنى واحد:

«ثم هذا ينقسم إلى ألفاظ متواردة وألفاظ مترادفة، فالمتواردة كما تسمى الخمر عقاراً وصهباء وقهوة وسلسالاً، والسبع ليثاً وأسدأ وضرغاماً، والمترادفة هي التي يقام لفظ مقام لفظ، لمعان متقاربة يجمعها معنى واحد، كما يقال أصلح الفاسد، ولم الشعث، ورتق الفتق، وشعب الصدع»<sup>(١)</sup>.

## الترادف عند المحدثين

لأنها قضية لغوية أصيلة، تتعلق بقطبي الدرس اللغوي (اللفظ والمعنى)، فقد استمر الاهتمام بقضية الترادف عند العلماء في مختلف العصور، وبخاصة عند العلماء المحدثين، فما من عالم من علماء اللغة المحدثين إلا قال قولاً وأبدى رأياً، وأقام دليلاً ونفى آخر، في موضوع الترادف، وما من مؤلف لغوي يعني باللفظ والمعنى أو بالمفردات إلا وظاهرة الترادف واحدة من موضوعاته، بل إننا وجدنا كتاباً يؤلف حديثاً بعنوان «الترادف في اللغة العربية»<sup>(١)</sup> ويتقدم به صاحبه لنيل شهادة الماجستير، كما وجدنا مؤلفاً آخر بعنوان «المشترك اللغوي»<sup>(٢)</sup> وهو دراسة للقضايا الخاصة باللفظ والمعنى، وتشتمل على القضايا الثلاث، المشترك اللفظي الذي يعني اتفاق كلمات في اللفظ واختلافها في المعنى، والتضاد الذي هو نوع في المشترك اللفظي حيث تكون العلاقة بين معاني الكلمات المختلفة علاقة الضدية، أما القضية الثانية فهي التقاء عدة ألفاظ على معنى واحد، وهو الترادف.

وبالإضافة إلى ذلك العدد الكبير من المؤلفات والأبواب التي تحدثت عن الترادف في تراثنا اللغوي القديم، وجاءت تحت نظر المحدثين وبحثهم، إلا أن المحدثين تميزوا عن القدماء بأنهم أفادوا من مجموع العلوم الحديثة التي أسعف بها العصر، مما هو لصيق بشأن اللغة وعلاقتها بفكر الإنسان وشعوره وحياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهكذا تحدد القول في الترادف عند المحدثين، وأخذ البحث الهيئة التي كان عليها القدماء، فوجد المؤيدون للترادف القائلون بوجوده، كما وجد المعارضون أو المنكرون له.

ولأن الظواهر اللغوية تكاد تكون مشتركة في اللغات فقد أسعف الحال أن تجري المقارنة بين اللغات في الترادف وغيره، كما أن زيادة الاتصال واتقان اللغات الأخرى، ونضج ظاهرة الاستشراق قد ساعدت على ذلك.

وكما صنعنا في دراسة آراء القدماء من مؤيدين ومعارضين، فإننا نجلي القول في آراء العلماء المحدثين حول الترادف، وهم كما كان أجدادهم الأولون بين مؤيد ومعارض.

١- لصاحبه حاكم مالك العيبي .  
٢- لصاحبه توفيق شاهين .

وقبل أن نقف عند كل واحد من هؤلاء، فإننا نشير إلى ملاحظة مفادها أن الكثرة العددية، والغلبة في الحجة، كانت في جانب المؤيدين للترادف، وهذا ما سيتبين لنا في الصفحات التالية:

### ١- محمد المبارك

قد نكون متسرعين إذا قطعنا بالقول إن محمد المبارك كان من المعارضين للترادف، بل إنه يكاد يكون من مثل أولئك الذين اختلف الناس في تصنيفهم من العلماء القدماء من أمثال ثعلب وابن فارس. ذلك لأن المنع عنده لم يأت من حيث المبدأ، وإنما جاء خوفاً واحتراساً، ورد فعل من التوسع والافراط في القول بالترادف لأدنى صلة أو مشابهة في المعنى.

فهو يؤمن بتطور الألفاظ وتطور المعاني على حد سواء، ولا يشترط أن يقتصر اللفظ الواحد على المعنى الواحد، أو المعنى الواحد على اللفظ الواحد، «فقد يكون معنى من المعاني موزعاً بين ألفاظ كثيرة في تلك اللغة»<sup>(١)</sup> وهو يدعو إلى دراسة الألفاظ حية في نصوصها لأن «الألفاظ لا تعيش منعزلة في متون النصوص مجتمعة مركبة مع غيرها من الألفاظ، ولذلك كانت دراستها مجردة منفردة دراسة عميقة غير منتجة، فيجب أن يستنتج معناها أو معانيها المتعددة من مجموع النصوص التي تحدد استعمالها، وتمكننا من ضبط معناها ضبطاً دقيقاً»<sup>(٢)</sup>.

كما إنه يدعو إلى الدراسة التاريخية التطورية للألفاظ، فالمفردات التي نستعملها اليوم «قد يكون معناها الحالي مغايراً لمعانيها القديمة، لذلك وجب الأخذ بطريقة الدراسة التاريخية التطورية، التي تدرس الألفاظ على تعاقب العصور وفي مختلف الأطوار التي مرت بها»<sup>(٣)</sup>.

بل هو يمس موضوع الترادف مسأً مباشراً فيقول «فقد يكون معنى من المعاني موزعاً بين ألفاظ كثيرة في تلك اللغة»<sup>(٤)</sup>.

بل هو يدعو إلى النظرة الشاملة للمفردات، «إن دراسة مفردات اللغة بجملتها ومجموعها هي التي تعطي صورة صحيحة عنها، وفكرة عن غناها أو

١- فقه اللغة خصائص العربية/ المبارك ١٦٥.

٢- المصدر ذاته ١٦٤.

٣- المصدر ذاته ١٦٥.

٤- المصدر ذاته ١٦٥.

فقرها»<sup>(١)</sup>.

ويتحدث المبارك عن تغيير معنى الكلمة أو تعدد معانيها على ضوء الاستعمال أو الاستعمالات، ونراه يتحدث عن المادة الأصلية للكلمة أو المعنى الأصلي ويتحدث عن تطور معانيها إذ أن الكلمات لا تحتفظ دوماً بمعاني أصولها الاشتقاقية، ومثل هذا الكلام لا يرضي أبا هلال العسكري صاحب الفروق اللغوية، ولا ابن دريد صاحب الاشتقاق.

ولكنه يؤكد أن نسبة هذا البعد عن المعنى الأصلي قليل في اللغة العربية، إذا قيست مع غيرها من اللغات .

ويبقى المبارك سائراً في إقراره لبدأ التطور اللغوي أو الدلالي، استجابة لحاجات العصر والمعاني الجديدة، «ذلك أن كل لغة حية تولد ألفاظاً جديدة للتعبير عن المعاني الجديدة، ولكل منها طريقة خاصة بها في توليد الألفاظ واستحداث الكلمات، بطريق الاشتقاق أو النحت أو غيرهما من الأصول والألفاظ الموجودة عندها»<sup>(٢)</sup>.

ويأتي الكلام عنده جلياً ندياً في الحديث عن التطور وصناعة الألفاظ الجديدة للمعاني الجديدة «إن تسمية الأشياء ووضع الألفاظ للدلالة على مدلولاتها عمل مستمر في جميع اللغات الحية، فإن الإنسان لا يزال يكتشف ويصنع أشياء جديدة، ولا يفتأ يطلع على معانٍ مبتكرة أو فكر طريفة، أو يصوغ مفاهيم حديثة، وهو في كل هذه المجالات محتاج إلى ألفاظ جديدة تدل على هذه الأشياء والمعاني الجديدة»<sup>(٣)</sup>.

ونراه يأخذ على المعاجم أنها تقدم الكلمة بمعناها الأصلي، وقد تواكبها إلى فترة زمنية مبكرة، دون أن تواكب تطور معانيها «إن معاجم اللغة العربية تدون المعاني الأصلية الأولى للكلمة، والمعاني الأخرى التي طرأت على الكلمة حتى نهاية القرن الأول للهجرة تقريباً، وتقف عند هذا الحد. وأما المعاني التي طرأت بعد هذا التاريخ فليس من معجم يجمعها، إلا بعض أنواع منها جمعت في كتب خاصة كمصطلحات الفقهاء والفلاسفة»<sup>(٤)</sup>.

١- فقه اللغة خصائص العربية/ المبارك ١٦٥.

٢- المصدر ذاته ١٨٦

٣- المصدر ذاته ١٩١

٤- المصدر ذاته ٢١١



ولكن الأستاذ مبارك الذي يقول كل ما ذكر، ينبري مهاجماً ذلك التسبيب في الترادف الذي اعتري الأمة في عصور الانحطاط والفرقة، ويضع عنواناً اسمه « أفة الترادف والعموم والخصوص » ويقول:

« ونحن اليوم في حاجة إلى بعث اللفظ الدقيق من لغتنا، وإحياء الفروق بين الألفاظ لتكون لدينا لغة تصلح أن تكون أداة لنهضتنا العلمية والأدبية، وأداة لتكوين التفكير الدقيق السليم في تربيتنا». (١)

ولا يخفف من دهشتنا لذلك الهجوم على ما كان عده خصيصة من خصائص العربية، أعني الترادف، إلا ذلك التحديد الزمني، فهو يتكلم عن عصور الانحطاط المنصرمة، وهي عصور نتفق معه في أن الضعف اللغوي كان ظاهرة عامة فيها، ولنسمعه يقول « ولقد أصاب العربية في عصور الانحطاط المنصرمة مرض العموم والغموض والإبهام، كما أصابت هذه الآفات التفكير نفسه، فضاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة فغدت مترادفة ».

وهكذا تأتي غضبته على ما سبقه من عصور كفضبة أبي هلال العسكري على ما سبقه من عصور، بعد أن بالغ الناس في إهمال الفروق بين الألفاظ.

## ٢- الرافعي:

والرافعي بأسلوبه العذب وجمله المكتنزة وفكره العميق، يرتقي بظاهرة الترادف لتكون واحدة من خصائص اللغة العربية العظيمة، بل يعتبر الترادف من مستلزمات حياة اللغة أي لغة.

« فإن اللغة الحية هي التي تكون مشايعة بأوضاعها لكل ما يجد من مستحدثات الحياة، فكلما خلت ألفاظها، المتداولة بين أهلها، مما يصور معنى جديداً، أو يؤدي غرضاً حاداً، لم تعقم أوضاعها بما ينتج هذا اللفظ الجديد، ويسد هذه الخلة الطارئة، فهي بذلك، فيما تأخذ وتدع، كأنها تتنفس، والنفس أول صفات الحياة» (٢).

هذا رأيه في الترادف بشكل عام، وفي اللغات جميعاً، أما في اللغة العربية فإنه يراه أمراً مألوفاً كذلك، ويعزو ذلك إلى اختلاف أوضاع العربي،

١- فقه اللغة خصائص العربية/ المبارك ٣١٨ .

٢- تاريخ آداب العرب / الرافعي ١٧٠/١

مما ترتب عليه اختلاف ألفاظهم، وعدم وجود منهجية واضحة لصناعة الألفاظ، « أن أوضاع العرب تختلف لأنهم يتصرفون في اللغة لا يعرفون لها قيوداً اصطلاحية، وما من عربي إلا وهو في حكم العرب كلهم، باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها أصل الوضع، لأن اللغة العربية مفردات وضعها أفراد، وقد كانت لهم أشياء، كأنها مظاهر الطبيعة المتسلطة عليهم بمعانيها المتناقضة، وصفاتها المتباينة، لبلوغها الغاية في مألوفهم من اللذة والألم والمنفعة والمضرة، وهذه يراها كل عربي، ويحدث عنها، ويصفها على ما يجد في نفسه من أثرها، وعلى ما يراه من صفاتها المختلفة»<sup>(١)</sup>.

ونراه يقر صراحة بذلك الترادف « الذي تقل فيه ألفاظ المعنى الواحد، فإنه يكاد يكون طبيعياً في اللغات كلها، ومأتاه في العربية من اختلاف الأوضاع لتعدد القبائل، كالمدينة في لغة دوس والسكين في غيرهم، ولا يتعين في مثل هذا النوع أن يكون في كل كلمة زيادة في المعنى والفائدة عما في غيرها، لأن كلا اللفظين موضوع لمعنى واحد لا زيادة في دلالة»<sup>(٢)</sup>.

ويأخذ الرافعي على الاشتقاقيين ولعهم في إيجاد تلك الزيادة في اللفظين على الشيء الواحد، ويعده تعسفاً « بعد أن دلت الكلمتان على الشيء الواحد دون زيادة، وكان الزيادة من عندهم ومن صنعهم، وليس من اللفظين وليس من المدلول عليه، فأنت « تجد لأهل الاشتقاق في هذا المذهب تعسفات كثيرة وتأويلات باطلة، كقول بعضهم، إن الإنسان سمي إنساناً باعتبار النسيان أو باعتبار أنه يؤنس، وسمي بشراً باعتبار أنه بادي البشرية»<sup>(٣)</sup>.

ويشير إشارة ذكية ترفض توجه الاشتقاقيين وتأخذ عليهم تعسفهم، فيرد قائلاً شبه ساخر وأسف « .. فكأن لفظ النسيان الذي يدل على معنى جزئي معقول، وضع قبل لفظ الإنسان الذي هو مدلول اللغة كلها، وذلك هو التاريخ الميت الذي حسابه عند ربه»<sup>(٤)</sup>.

ويذكر الرافعي أن هناك مجالاً كثرت فيه الألفاظ العربية المترادفة أكثر من غيره، وهو « الميل الجنسي» « فلا تكاد تتصفح مادة في القاموس المحيط حتى تصيب من مترادفاته لفظاً أو أكثر»<sup>(٥)</sup>.

١- تاريخ آداب العرب / الرافعي ١٩١/١

٢- المصدر ذاته ١٩٢/١

٣- المصدر ذاته ١٩٣

٤- المصدر ذاته ١٩٣

٥- المصدر ذاته ١٩٣

وهكذا يبدو لنا الرافي مقراً مستملاً للترادف القليل، ومنكراً للترادف الكثير الآتي من الصفات التي «يتصرف في وضعها أفراد كل قبيلة فلا تختص بالوضع الواحد لما علمت من اختلاف السبب الحامل على اشتقاقها، ثم تنزل هذه الصفات منزلة الحقائق العرفية بعد أن تكون قد فشلت في الاستعمال، وتلتحق ألفاظها بأصل اللغة، وهذا هو القسم الأكبر من المترادفات، كثرت عندهم أسماء وصفاته»<sup>(١)</sup>.

### ٣- إبراهيم أنيس

إبراهيم أنيس صاحب دراسات جادة، وأفكار جريئة في موضوع اللغة، وبخاصة فيما يتعلق بالألفاظ والمعاني، ولقد تجلّى هذا في كتابيه «دلالة الألفاظ» و«في اللهجات العربية».

وهو، في موضوع ما كتب، يبدو من المتيقنين بوجود ظاهرة الترادف في كل لغة، وفي اللغة العربية بشكل خاص، فالألفاظ التي هي أدوات اللغة، وحجارة بنائها كائنات حية متطورة، تولد وتعيش وتقوى وتبلى وتبتذل، وتتطور وتتغير، وتلتقي وتتأفر، وتتعدد دلالاتها، وتختلف من سياق لآخر، ولا تقتصر على مجرد المعنى، بل تحمل أثراً شعورياً على السامع.

والألفاظ عنده «لم تخلق لتحبس في خزائن من الزجاج أو البلور، فيراها الناس من وراء تلك الخزائن، ثم يكتفون بتلك الرؤية، ولو أنها كانت كذلك لبقيت على حالها جيلاً بعد جيل، دون تغير أو تحول، ولكنها وجدت ليتداولها الناس، وليتبادلوا بها في حياتهم الاجتماعية، كما يتبادلون بالعملة والسلع»<sup>(٢)</sup>.

وهو يتحدث عن عوامل التطور في الدلالة، وعن أشكال ذلك التطور ومظاهره، ويتحدث عن المجاز والاستعارة، والتخصيص والتعميم، وركي الدلالة وانحطاطها، وانتقالها من المحسوس إلى المجرد، ومن المحسوس إلى المحسوس.

ولقد تحدث د. أنيس عن رحلة صراع علماء العربية مع دلالة الألفاظ، وأخذ على الفريقين مغالاتهم في القول بالترادف أو في إنكاره، فبعض هؤلاء العلماء قد أسرفوا في الاعتزاز بالألفاظ المترادفة، ظناً منهم أنها معجزة

٢- تاريخ آداب العرب / الرافي ١٩٢ .

٢- دلالة الألفاظ / أنيس ١٣٤

اللغة العربية. وهم لحرصهم على جميع الألفاظ المترادفة قد تجاهلوا تطور الدلالة فيها، وخلطوا بين عصور اللغة، ولذا جمعوا بين لفظ عرفت له دلالة جاهلية قديمة، وآخر اشتهر بدلالة إسلامية، وجعلوا من اللفظين ضدين وقرينين»<sup>(١)</sup>.

وهو يعطي رأيه صريحاً في أن الترادف كائن في كل اللغات، ولكنه في العربية أكثر .

وهو يعزو كثرة الترادف أولاً إلى موسيقى اللفظ قبل كل شيء، على حين نجد غيره يذكر موسيقى اللفظ، وبخاصة في الشعر، سبباً من أسباب شيوع الترادف، ولكنه لا يضعها في المقام الأول، فقد شغلت موسيقى الكلام أصحاب اللغة عن رعاية الفروق بين الدلالات فأهملوها أو تناسوها، واختلطت الألفاظ ببعضها<sup>(٢)</sup>.

وهو مع إقراره بالترادف فإنه لا يميل كل الميل، ويرفض تلك الكثرة في المترادفات، وينعى على كل فريق حماسه لمذهبه اللغوي وإفراطه في الآخذ أو الرد. ويحاول أن يضع بعض القيود والشروط، كالإتجاه التام «فإذا دلت نصوص اللغة على أن بين الألفاظ المختلفة الصورة فروقاً في الدلالة، مهما كانت تلك الفروق طفيفة، لا يصح أن تعد من المترادفات، لأن شروط الترادف الحقيقي هو الإتجاه التام في المعنى. والحكم في هذا مرجعه أولاً وأخيراً إلى الاستعمال، لا أن يتكهن به بعض أصحاب المعاجم»<sup>(٣)</sup>.

وهو ينتقد أصحاب الكتب من الفريقين، إذ « ليس كل ما ورد في هذه الكتب من المترادفات، وإنما هي كتب تجمع في ثناياها مجموعة كبيرة جداً من تلك الألفاظ المترادفة، بحسبها مرتبة على حسب الموضوعات أو الدلالات، وليس يتصور أن يضم كتاب مستقل كل الكلمات الخاصة بالمطرمثلاً، دون أن يكون بين هذه الكلمات عدد من المترادفات. كما لا يعقل أن كتاباً يخصص لألفاظ «اللبن» دون أن يتضمن قدراً من الترادف وأوسع هذه الكتب وأشملها هو كتاب المخصص لابن سيده فهو سبعة عشر مجلداً، تضم بين ثناياها أكبر مجموعة من تلك المترادفات»<sup>(٤)</sup>.

١- دلالة الألفاظ / أنيس ٢١٩

٢- المصدر ذاته ٢١٢

٣- المصدر ذاته ٢١٢

٤- المصدر ذاته ٢١٦

إذن فهي دعوة إلى غربة تلك الكتب التي جمعت المترادفات ، واستبقاء ما صح منها، وتطابقت معانيها، وليست دعوة إلى إسقاطها ورد كل ما ورد فيها.

ثم تأتي حملته على أصحاب الفروق، الذين تحملوا وأجهدوا أنفسهم في تلمس الفروق بين أي كلمتين، يمكن أن يظن أنهما مترادفتان، معتمداً على معيار افتقده القائلون بالفروق، وهو الاستعمال، أو الشواهد والنصوص، إذ كان جديراً بأصحاب الفروق، وفي طليعتهم أبو هلال العسكري، أن يقنعونا بالفروق ، وبعدم الترادف، بما يوردون من نصوص وشواهد قديمة بدل أن يعتمدوا على الخيال والاجتهاد العقلي، الذي لا يسهل تكذيبه أو تصديقه.

وإذا سبق أن وجدنا المبارك يثني على صنيع أبي هلال العسكري ودقته في التفريق بين دلالات الألفاظ، فإننا وجدنا ابراهيم أنيس يستهجن منه ذلك الموقف، ويبين ما يمكن أن يعد منه تناقضاً، فيقول:

«ومن الغريب أن ناقداً من النقاد القدماء مثل أبي هلال العسكري، وهو من عرف بعنايته بمذهب اللفظية، وفيه يحاول جهده أن يلتمس فروقاً دقيقة بين مدلولات بعض الألفاظ المترادفة، دون سند من نصوص أو شواهد، وليس عمله في هذا الكتاب إلا عمل الأديب ، صاحب الخيال الخصيب ، الذي يرى في الأمور ما لا يراه غيره، ويلتمس من ظلال المعاني ما لم يخطر على ذهن أصحاب اللغة القدماء»<sup>(١)</sup>.

وهو يرى « أن بعض هؤلاء الذين أنكروا الترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون في الكلمات أموراً سحرية ، ويتخيلون في معانيها أشياء لا يراها غيرهم ، فهم قوم شديداً الاعتزاز بألفاظ اللغة ، يتبنون الكلمات ويرعونها رعاية كبيرة ، ينقبون عما وراء المدلولات ، سابحين في عالم من الخيال ، يصور لهم من دقائق المعاني وظلالها ، ما لا يدركه إلا هم ، ولا يقف عليه إلا أمثالهم ، وفي كل هذا من المبالغة ما يباه اللغوي الحديث في بحث الترادف »<sup>(٢)</sup>

ويقرب ابراهيم أنيس من موضوعنا أكثر حين يتحدث عن الترادف في القرآن الكريم، وإن كان ذلك في إشارات خفيفة، ومن ذلك قوله:

١- دلالة الألفاظ / أنيس ٢١٧

٢- في اللهجات العربية / ابراهيم أنيس ١٨٢

«أما الترادف فقد وقع في ألفاظ القرآن، رغم محاولة بعض المفسرين أن يلتمسوا فروقاً خيالية لا وجود لها إلا في أذهانهم، للتفرقة بين تلك الألفاظ القرآنية المترادفة»<sup>(١)</sup>. بل هو لا يرى الترادف التام إلا في اللغة العربية النموذجية لغة القرآن الكريم « ففي القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة، والذي نطق به الرسول للمرة الأولى، نرى الترادف في بعض ألفاظه، ولا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين يلتمسون في كل لفظ من ألفاظه شيئاً لا يرونه في نظرائه من الألفاظ الأخرى »<sup>(٢)</sup>

#### ٤- صبحي الصالح:

يصف د. صبحي الصالح اللغة العربية «بسعة التعبير، وكثرة المفردات وتنوع الدلالات»، وأنها «أوسع اللغات ثروة، وأغناها في أصول الكلمات الدوال على معانٍ متشعبة قديمة وحديثة... فقد أتيح للغة القرآن من الظروف والعوامل ما وسع من طرائق استعمالها وأساليب اشتغالها وتنوع لهجاتها، فانطوت من هذا كله على محصول لغوي، لا نظير له في لغات العالم»<sup>(٣)</sup>.

ولكنه لا يرى هذا حكراً على اللغة العربية، إذ لو أتيح للغة ما أتيح للعربية لكتب لها ما كتب للعربية.

ويتحدث عن أسباب غزارة مفردات اللغة العربية بشكل عام، وغزارة المفردات في الشيء الواحد، كما هو الحال في الجمل والسيوف، وغيره مما وسمت البيئة العربية أهلها به، مع أن غزارة الألفاظ في الشيء الواحد تعني كثرة الاهتمام به ولا يعني بالضرورة كثرة المترادفات فيه.

ويتحدث عن الترادف وأسبابه والقائلين به والمنكرين له، ولكنه يشير إلى خطورة إبقاء الترادف في اللغة العربية ففي «إنكارهم معنى أخطر كثيراً مما يتصوره أي باحث من المحدثين، فلا سبيل معه إلى القول بانفراد العربية بكثرة المفردات وسعة التعبير»<sup>(٤)</sup>.

ويبدو توسطه واعتداله في قوله «ولسنا نريد بهذا أن ننكر مع أحمد ابن فارس وقوع الترادف، بل نؤثر أن نعتدل في رأينا، فلا ضير علينا إذن أن

١- دلالة الألفاظ/ابراهيم أنيس ٢١٥

٢- في اللهجات العربية / ابراهيم أنيس ١٧٩

٣- دراسات في لغة / صبحي الصالح ٢٩٢

٤- المصدر ذاته ٢٩٥

نأخذ بمذهب من يقول في شأن الترادف « وينبغي أن يحمل كلام من منعه على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا ينكره عاقل»<sup>(١)</sup>

وقد حل الإشكال بأن اعتبر اللغتين أو الواضعين القبيلتين، على اعتبار أن كلمة لغة كانت تعني عند العلماء لهجة. وهو أمر تحدث فيه كثير من العلماء فاللغة واللغات كان يقصد بها اللهجة واللهجات، ويوضح هذا بقوله « نود أن ننبه -مخافة الوقوع في اللبس- على أن الاختلاف بين لغتين يراد منه الاختلاف بين لهجتين، كلتاهما فرع لغة واحد، وتفرعها عن أصل واحد هو الذي يسوغ ضم ما عند هذه إلى تلك، فيصح لنا -على هذا الأساس- التغني بمآثر لغتنا التي تشتمل على محصول لغوي لا مثيل له بين لغات العالم»<sup>(٢)</sup>.

ويظهر توسطه مرة أخرى في قوله « وهكذا لم نجد مناصاً من التسليم بوجود الترادف، ولا مفراً من الاعتراف بالفروق بين المترادفات، لكن هذه الفروق -على ما يبدو- تنوسيت فيما بعد، وأصبحت من حق اللغة، التي ضمنتها إليها، أن تعتبرها ملكاً لها، ودليلاً على ثرائها وكثرة مترادفاتها»<sup>(٣)</sup>.

ويستشهد برواية «ثب واقعد» مؤكداً أن اختلاف دلالة اللفظتين جاء لأنهما من بنيتين لغويتين، ولو صدر لفظ وثب وقعد بمعنى واحد عن قبيلة واحدة، وفي بيئة لغوية واحدة، لما كان ثمة احتمال للترادف بين اللفظتين»<sup>(٤)</sup>.

ويقول حول قصة «ثب واقعد» «وواضح أننا لا نقصد من هذه القصة أن نجري وراء المبالغين في الترادف، فنهل كما هولوا، ونزعم الترادف المطلق بين مئات الأسماء وعشراتهما لمسمى واحد»<sup>(٥)</sup>.

ولقد كان طبيعياً أن يقول بوجود الترادف في القرآن الكريم، بعد أن قال بوجوده في اللغة العربية، وبخاصة وهو يرى لغة قريش، لغة القرآن مجمع اللغات أو اللهجات العربية، وكأن ترادف القرآن من النوع الذي هو في لغتين فلا ينكره عاقل. يقول في شأن الترادف في القرآن الكريم:

«وعلى هذا الأساس نقر بوجود الترادف في القرآن الكريم، لأنه وقد نزل بلغة قريش المثالية يجري على أساليبها وطرق تعبيرها، وقد أتاح لهذه اللغة

١- دراسات في فقه اللغة / صبحي الصالح ٢٠١

٢- المصدر ذاته ٢٠١

٣- المصدر ذاته ٢١٠

٤- المصدر ذاته ٢١٢

٥- المصدر ذاته ٢١٢

طول احتكاكها باللهاجات العربية الأخرى اقتباس مفردات تملك أحياناً نظائرها، ولا تملك منها شيئاً أحياناً أخرى، حتى إذا أصبحت جزءاً من محصولها اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة، إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة، وبهذا نفس ترادف أقسم وحلف في قوله «وأقسموا بالله جهد أيمانهم»<sup>(١)</sup> وقوله «يحلّفون بالله ما قالوا، ولقد قالوا كلمة الكفر»<sup>(٢)</sup>، وترادفت «بعث وأرسل» في قوله «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً»<sup>(٣)</sup> وقوله «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض»<sup>(٤)</sup> وقوله «تالله لقد آثرك الله علينا»<sup>(٥)</sup>. فقريش كانت تستعمل في بيئتها اللغوية الخالصة أحد اللفظين في هذه الأمثلة الثلاثة، وإنما اكتسبت اللفظ الآخر من احتكاكها بلهجة أخرى لها بيئتها اللغوية المستقلة»<sup>(٦)</sup>.

#### ٥- علي عبد الواحد

تحدث علي عبد الواحد عن الترادف في اللغة العربية، من خلال حديثه عن أمرين مهمين، أولهما عناصر اللغة العربية، وما تمتاز به عن أخواتها اللغات السامية، وثانيهما صراع اللغات، ولقد أوسع القول في الأمرين.

ومن أبرز ما ذكر من خصائص اللغة العربية، كثرة مفرداتها، فهي «أوسع أخواتها ثروة في أصول الكلمات والمفردات.. وقد تجمع فيها من المفردات في مختلف أنواع الكلمة اسمها وفعلها وحرفها، ومن المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال... ما لم يجتمع مثله للغة سامية أخرى، بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم، فقد جمع للأسد خمسمائة اسم وللثعبان مئة اسم... وكذلك الشأن في الأوصاف، فلكل من الطويل والقصير والكريم والبخيل والشجاع والجبان.. في اللغة العربية عشرات من الألفاظ».

وحين يتحدث عن الأسباب الحقيقية لكثرة المفردات والمترادفات، فإنه يضع السبب الأول في «أن طول احتكاك لغة قريش باللهاجات العربية الأخرى قد نقل إليها طائفة كبيرة من مفردات هذه اللهاجات، ولم تقف لغة قريش في اقتباسها هذا عند الأمور التي كانت تعوزها، بل انتقل إليها كذلك من هذه

١- الآية ٥٢ سورة النور

٢- الآية ٧٤ سورة التوبة

٣- الآية ١٥ سورة الاسراء

٤- الآية ٢٣٥ سورة البقرة

٥- الآية ٩١ سورة يوسف

٦- دراسات في فقه اللغة / صبحي الصالح / ٢٠٠



اللهجات كثير من المفردات والصيغ، التي لم تكن في حاجة إليها، لوجود نظائرها في متنها الأصلي، فعززت من جراء ذلك مفرداتها، وكثرت المترادفات في الأسماء والأوصاف والصيغ وأصبحت الحالة التي انتهت إليها أشبه شيء ببخيرة امتزج بمياهها الأصلية مياه أخرى انحدرت إليها من جداول كثيرة، وإلى هذا يشير ابن جني في كتاب الخصائص<sup>(١)</sup>.

كما أنه لا يخفى تحفظه على صنيع جامعي المعجمات، فقد دافع أولاً عن صانعي المعجمات، ورد التهمة في « أن يكون جامعو المعجمات قد خلقوا كثيراً من هذه المفردات خلقاً لحاجات في نفوسهم<sup>(٢)</sup>، بعد رد هذا الاتهام يرى علي عبد الواحد:

١- « إن جامعي المعجمات لم يأخذوا عن قريش وحدها، بل أخذوا كذلك عن قبائل أخرى.. وكان من جراء ذلك أن اشتملت المعجمات على مفردات لم تكن مستخدمة في لغة قريش، ويوجد لبعضها مترادفات في متن هذه اللغة الأصلي، وفيما انتقل إليها من غيرها فزاد هذا في نطاق المفردات والمترادفات في المعجمات سعة على سعة<sup>(٣)</sup>.

٢- « أن جامعي المعجمات، لشدة حرصهم على تسجيل كل شيء، دونوا كلمات كانت مهجورة في الاستعمال ومستبدلاً بها مفردات أخرى، فكثرت من جراء ذلك في المعجمات مفردات اللغة ومترادفات<sup>(٤)</sup>.

أما في موضوع الصراع بين اللغات، وتأثر اللغة باللغات الأخرى، وتبادل المفردات بين اللغات، فإنه لا يذكر اصطلاح «الترادف»، وإنما يتكلم عما يعده من أسباب الترادف أو مصادره، من مثل الخاص والعام، فيقول: « وكثيراً ما ينال معنى الكلمة تغيير أو تحريف عند انتقالها من لغة إلى لغة أو من لهجة إلى أخرى، فقد يخصص معناها العام، ويقصر على بعض ما يدل عليه، وقد يعمم مدلولها الخاص، وقد تستعمل في غير ما وضعت له لعلاقة ما بين المعنيين، وقد تنحط إلى درجة وضیعة في الاستعمال، فتصبح من فحش الكلام وهجره، وقد تسمو إلى منزلة راقية فتعتبر من نبيل القول ومصطفاه<sup>(٥)</sup>.

١- فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي ١٧٢

٢- المصدر ذاته ١٦٩

٣- المصدر ذاته ١٦٩

٤- المصدر ذاته ١٧٢

٥- علم اللغة/ علي عبد الواحد ٢٢١

ويقول د. علي عبد الواحد قولاً جميلاً في انحسار بعض المفردات المتعلقة بالحشمة والأدب والعورات، وما يتعلق بالعلاقات بين الناس، وحلول مفردات جديدة محلها، ويقارن العربية بغيرها، فيقول:

« فاللغة اللاتينية لا تستحي أن تعبر عن العورات ،والأمور المستهجنة، والأعمال الواجب سترها، بعبارات مكشوفة، ولا أن تسميها بأسمائها الصريحة، على حين أن العربية بعد الإسلام تتلمس أحسن الحيل، وأدناها إلى الحشمة والأدب في التعبير هذه الشؤون، فتلجأ إلى المجاز في اللفظ، وتستبدل الكناية بصريح القول: القبل، الدبر، قارب النساء، لمس امرأته، قضي حاجته... الخ»<sup>(١)</sup>

ويستشهد بألفاظ القرآن وعباراته المتعلقة بهذا المجال، فيردف قائلاً «ولقد كان لها بهذا الصدد في ألفاظ القرآن الكريم وعباراته أسوة حسنة، «نساءكم حرث لكم، فأتوا حرثكم أنى شئتم»<sup>(٢)</sup>، «واهجروهن في المضاجع»<sup>(٣)</sup>، «لامستم النساء»<sup>(٤)</sup>، «وقد أفضى بعضكم إلى بعض»<sup>(٥)</sup>، «أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم»<sup>(٦)</sup>، «فاعتزلوا النساء في المحيض»<sup>(٧)</sup>، «والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا»<sup>(٨)</sup> وما إلى ذلك من كريم العبارات ونبيل الألفاظ»<sup>(٩)</sup>.

## ٦- علي الجارم :

علي الجارم صاحب رأي متوازن في أمر الترادف في اللغة ، وقد بدا هذا في مقاله في مجلة مجمع اللغة الملكي ، فبعد أن تحدث تاريخياً عن الترادف ، وكيف تحصل في اللغة العربية ، وعن فوائده ، نراه يدعو إلى التأمل والتدقيق في الترادف فهو يقول « ونستطيع ، مما سقناه من مرادفات العسل أن نقيس عليه غيره ، وان نحكم بأن أكثر ما نسمع من المترادفات الكثيره ، إنما جمعت على نحو من التسامح، ... »

١- علم اللغة/ علي عبد الواحد ٢٣١

٢- الآية ٢٢٣ سورة البقرة

٣- الآية ٣٤ سورة النساء

٤- الآية ٦ سورة المائدة

٥- الآية ٢١ سورة النساء

٦- الآية ١٨٧ سورة البقرة

٧- الآية ٢٢٢ سورة البقرة

٨- الآية ٣ سورة المجادلة

٩- علم اللغة / علي عبد الواحد ٢٤٠

على أننا لا ننكر الترادف ، ونرى أنه واقع قطعاً ، وأن وجوده في اللغات من الخير لها ، ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق وعدم الانحراف في التوسع والتضييق»<sup>(١)</sup>

ويخلص رأيه بالقول « ومجمل القول أن الترادف واقع في العربية ، وأن كثيراً من علماء اللغة والأدباء ، توسعوا فيه ، وتناسوا ما بين الكلمات من فروق ، أو اختلاف في الوضع ، أو اختلاف بين حقيقة ومجاز ، وإن الواجب يدعو إلى تمحيص هذه المفردات وتحديد ما بينها من فروق ، نهيب بعلماء اللغة أن يتجردوا إلى البحث حتى لا تكون اللغة خصبة نامية في ناحية ، وقفرا في ناحية أخرى ، وحتى تكون أدق تعبيراً وأوضح بياناً »<sup>(٢)</sup>

### ٧- السكاكيني

ولا ننهي الحديث عن رأي المحدثين في الترادف قبل أن نشير إلى تلك المعركة التي اشتدت على صفحات الجرائد بين الأستاذ شكيب أرسلان وخلييل السكاكيني . لقد كانت مساجلات بين الرجلين ، في مقالات صحفية ، مطولة

ولم يكن السكاكيني منكراً للترادف حقيقة لغوية تاريخية، ولكنه يرى اختلاف العصور والحاجات ومتطلبات كل عصر ، وأن طبيعة عصرنا توصف بالسرعة في كل شيء ، والترادف لا يتفق وهذه الطبيعة ، لأنه يقلب المعنى في عدة ألفاظ أو عبارات .

« تتطور اللغة في ألفاظها وأساليبها تطورا مستمرا في تودة وخفاء ، فلكل عصر بل لكل إقليم في كل عصر لغته وأسلوبه »<sup>(٣)</sup>

وإذا كانت حجة السكاكيني، طبيعة العصر ، ودواعي السرعة في كل شيء ، فلقد اعتمد شكيب أرسلان على طبيعة اللغة العربية ووجود الترادف فيها ، وعلى طبيعة العربي ، وعلى ما عليه الأدباء حين يعبرون ويخاطبون ويؤثرون .

١- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ج١ ، ١٩٣٤ القاهرة ص ٢٢٠

٢- المصدر ذاته ٢٢٩

٣- مجموعة السكاكيني ص ٧٤

## ستيفين أولمان Stephen Ulman

في وقت مبكر، وبمنظرة شاملة تحدث ستيفن أولمان عن الترادف في كتابه الشهير « دور الكلمة في اللغة»، ولا نستطيع تصنيف أولمان مع المؤيدين أو المعارضين لظاهرة الترادف في اللغة، ولكنه يبدو من الموضوعيين المحترسين، وقد دعاه هذا إلى بيان منافع الترادف والحاجة إليه في أساليب التعبير المختلفة، وإلى بيان خطورته وفضوله على أقل تقدير. ويمكن أن نلخص أفكار أولمان حول الترادف في النقاط التالية:

١- الترادف حسب تعريفه « هو ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق، وهذا التعريف يختلف عن تعريف الإمام فخر الدين الرازي الذي قال « هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد». وهكذا يتخفف أولمان من قيد أوجب الجدل والخلاف، وأخرج كثيراً من الكلمات من أن تكون مترادفات وهو « الاعتبار الواحد».

ولكن أولمان بتعريفه هذا أضاف قيداً جديداً وهو أن المترادفات قابلة للتبادل فيما بينهما في أي سياق، وقد يكون من السهل أن تتبادل مترادفتان فيما بينهما على المعنى الواحد، ولكن هذا لا يكون سهلاً « في أي سياق» وقد يسهل هذا في المترادفات الدالة على ذوات، مثل «بشر و إنسان، مدينة وسكين» ولكنه يصعب أو يدق في الأحداث التي تحتل التفاوت في الدرجة المشتركة بينها، مثل نظر ولح، أحب وعشق... كما أن لتضام الكلمات مع بعضها، ظلالاً تختلف من سياق لآخر.

٢- الترادف التام ممكن، ولكنه قليل ونادر، وفي هذا يقول « والترادف التام - بالرغم من عدم استحالة - نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر، وفي هذا رد على من اتهموا الرواة وواضعي المعاجم بالتزيد وصناعة المترادفات، وفي هذا من ناحية أخرى رد على المنكرين ورد على المتكثرين للترادف.

وهو يعلل الندرة هذه بابتعاد الكلمات المترادفة عن بعضها بعد حين، أي أن الترادف في نظره لا يطول، أو لا يدوم، ولا تتلازم الكلمتان تلازماً أبدياً، فقد تبتعد المترادفات عن بعضها نتيجة الاستعمال الذي يضيف على إحدى المترادفات ظلالاً جديدة، تنأى بها عن سربها « فإذا وقع هذا الترادف التام فالعادة أن يكون هذا الفترة قصيرة محدودة، حيث أن الغموض الذي يعتري

المدلول، والألوان أو الظلال المعنوية، ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدرج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد»<sup>(١)</sup>.

ونكاد نلمس من هذه العبارة الأخيرة «أنها تلتقي مع القيد الذي وضعه الإمام فخر الدين وهو «الاعتبار الواحد». وكأن «الجانب الواحد» عنده هو «الاعتبار الواحد».

٢- هناك ترادف تام، ولكنه قليل نادر، وهناك «أنصاف أو أشباه مترادفات» وهي كثيرة، وقد عبر عن هذا بقوله «وبالجملة سوف يتبين لنا أن معظم المترادفات ليست إلا أنصاف أو أشباه مترادفات، وأنه لا يمكن استعمالها في السياق الواحد أو الأسلوب الواحد، دون تمييز بينها».

وكأني بهذا الاصطلاح الذي تفرد به أولمان «أنصاف وأشباه مترادفات» يحمل الدلالة القديمة التي استعمالها بعض القدماء وقالوا «الألفاظ المتقاربة» والمتشابهة، والمتواردة وقالوا المتكافئة، والنظائر. وكأن الحيرة التي عند أولمان هي الحيرة التي كانت عند أولئك.

وأشير إلى أمر أكاد استنتجته من كلام أولمان هذا، وهو احتكامه إلى الاستعمال، الذي عبر عنه «بالسياق» وكأن الترادف التام يكون واضحاً في الكلمات المنفردة، المخزونة في المعاجم أو في أذهان الناس، حتى إذا جاء استعمالها ظهرت الفروق والظلال التي تباعد بين المترادفات.

٤- للترادف فوائد، وله أخطار، ويجب التعامل معه باحتراس وفتانة، ومن فوائد الترادف أنه:

١- يثري اللغة ويغني أساليب التعبير.

«ومن البديهي أنه لا يمكن التقليل من شأن الفائدة التي نجنيها من وجود مثل هذا الثراء في أساليب التعبير التي يمكن التبادل فيما بينها»<sup>(٢)</sup>.

١- دور الكلمة/ ستيفين أولمان، ترجمة كمال بشر ١٠١  
٢- المصدر ذاته ٩٩

ويستشهد أولمان بما وقع للغة الإنجليزية وقد توسعت في استيعاب المترادفات ويقول «واللغة الانجليزية غنية بصفة خاصة بالمترادفات، أو أشباه المترادفات بتعبير أدق، فهي قد فتحت الباب على مصراعيه للاقتراض من اللغة اللاتينية، وما تفرع عنها من لغات، وقد عملت بذلك على إثراء مصادر الترادف فيها إثراءً واسعاً، واكتسبت ألواناً من المعاني الدقيقة والدلالات المختلفة، كما ظفرت بتنوع في التعبير إلى درجة لم تصل إليها أية لغة أوروبية أخرى»<sup>(١)</sup>.

٢- «قد تصبح ذات مزايا لغوية وأسلوبية لا حصر لها، إذا استغلت بمهارة ولباقة، إذ إنه في استطاعتنا أن نستغلها في الدلالة على ألوان المعنى وظلاله المختلفة»<sup>(٢)</sup>.

وحين يقارن بين الاقتراض من اللغة اللاتينية واللغة السكسونية اللتين أخذت منهما اللغة الإنجليزية، فإنه يقول «وأحياناً تكون الكلمات اللاتينية خالية من الدلالات غير المحبوبة التي قد توجد فيما ينافسها من كلمات سكسونية... بل إن الكلمات اللاتينية قد تكون وسيلة من وسائل تلطيف المعاني ذات الوقع السيء على النفس»<sup>(٣)</sup>.

٣- يزيل الغموض الذي يقع في استعمال بعض المفردات، «فإذا ما تطرق الغموض مثلاً إلى كلمة من الكلمات بحيث تصبح غير وافية الغرض، فالغالب أن نلجأ إلى كلمة أخرى مرادفة لها كي تسد هذا النقص»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الإشارة سبق فيها أولمان، فقد أشار إليها علماء اللغة العرب القدماء، وقد ذكر السيوطي في المزهري شيئاً من هذا للإمام أبي بكر الرازي، فقال «قال الإمام، قد يكون أحد المترادفين أجلى من الآخر، فيكون شرحاً للآخر الخفي»<sup>(٥)</sup>.

٤- قد تكون كلمة أكثر تحديداً وتخصيصاً للمعنى من كلمة أخرى، أو أعمق في التجريد والتعميم، وقد تكون محبوبة أكثر من غيرها.

١- المصدر ذاته ١.٠

٢- المصدر ذاته ١.٣

٣- المصدر ذاته ١.٤

٤- المصدر ذاته ١.٤

٥- المزهري، السيوطي ٤٠٦/١

أما عيوب الترادف وأخطاره فمناها:

١- أن استعمال المترادفات بحجة تنويع الأسلوب يصبح أمراً مصطنعاً، مملاً يثقل السمع، وقد يسبب الغموض، أو يكون مجرد حشو في الكلام «فإذا كانت الحكمة تحتم تجنب التكرار، فإن مجرد التنويع في الأسلوب باستعمال المترادفات قد يصبح تنويعاً مصطنعاً لا روح فيه»<sup>(١)</sup>.

ويشير أولمان إلى أن هذا التنويع الممجوج يكثر في الأساليب الخطابية والانفعالية، فإنها «بوجه خاص هي التي تستخدم المترادفات استخداماً مسرفاً، رغبة في تقوية الفكرة وتأكيدها»<sup>(٢)</sup>.

ونود أن نشير إلى أن ستيفن أولمان متأثر إلى حد ما بمقارنته بين اللغة اللاتينية واللغة السكسونية اللتين كونت منهما اللغة الانجليزية مترادفات كثيرة.

وجدير بالذكر أن كمال بشر مترجم كتاب أولمان ستيفن «دور الكلمة» قد رد الخلاف في شأن الترادف، «إلى سببين رئيسيين: أولهما عدم الاتفاق بين الدارسين على المقصود بالترادف، بل إن بعضهم لم يكلف نفسه مؤونة تعريفه، أو حتى الإشارة إلى تعريف أورده غيره، أما السبب الثاني فهو اختلاف وجهات النظر، أو اختلاف المناهج بين الدارسين»<sup>(٣)</sup>.

١- دور الكلمة/ ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر ١٠٢

٢- المصدر ذاته ١٠٢

٣- المصدر ذاته ١١٠

الفصل الرابع

# الترادف في القرآن الكريم



## خصائص اللغة العربية

لا يحق لأحد أن ينسب الفضل كله إلى لغة ما، ولكن يكون لكل لغة خصائصها وميزاتها، وقد تكون لغة أقوى من أخرى في نظامها اللغوي، أو غناها اللفظي، في قوتها، أو يسرها وسرعة تعلمها وانتشارها، في قدرتها على التطور والمواكبة لمستجدات الحياة. وهذا هو الفهم الذي يتجه إليه علم اللغة الحديث.

وإذا وجدنا عدداً من العلماء الأقدمين والمحدثين يضيفي الشرف والقداسة على اللغة العربية، فإننا نرد هذا إلى أمرين، إما إلى الاعتبار الديني، بصفتها لغة القرآن الكريم، ولغة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإما إلى مجموعة من الخصائص والصفات التي تحلت بها اللغة العربية، وربما لم تتوافر لغيرها، وإذا كان علم اللغة الحديث يرفض الشرفية والقداسة للغة ما، فإنه يدرك جيداً أن اللغات تتفاضل أو تتفاوت في مجموعة الخصائص التي تتوافر لها.

ولقد تحدث عدد من العلماء القدماء والمحدثين عن خصائص اللغة العربية ويقصدون بها اللغة العربية الموحدة، أو المشتركة أو النموذجية أو الفصحى التي كان عليها العرب قبيل نزول القرآن الكريم، وبها نزل.

ومن هؤلاء العلماء ابن جني، في كتابه «الخصائص»، ومنهم ابن فارس في كتابه «الصاحبي»، والسيوطي في كتابه «المزهر»، ومن المحدثين محمد المبارك في كتابه «فقه اللغة وخصائص العربية»، وصبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة، وإبراهيم السامرائي في كتبه المختلفة، وأبرزها في هذا المجال كتابه «في شرف العربية»

ولقد جعل هؤلاء وغيرهم الترادف واحداً من خصائص اللغة العربية ورأوه أمراً يستحق النظر والتأمل، وقد جعل ابن جني الحديث عن الترادف في باب «تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني» وفيه يقول:

«وهذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أنك تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»<sup>(١)</sup>، وقد مثل على ذلك بعدد من

المترادفات<sup>(١)</sup> منها: «الغريزة والنحيطة والنقيبة والنحيضة والسجية والطبيعة والسليقة» ويقول فيها «فالأصول مختلفة والامثلة متعادلة والمعاني مع ذينك متلاقية»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ما ذكره السيوطي في فضل الترادف «وإن أردت أن سائر اللغات تبين إبانة العربية فهذا غلط، لأننا لو احتجنا أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية، لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسميات بالأسماء المترادفة، فأين هذا من ذلك، وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب؟»<sup>(٣)</sup>.

ويقول محمد المبارك «وقد تختار العرب في الشيء صفتين أو أكثر من صفاته، فتجعل له اسمين أو أسماء، باعتبار تلك الصفات، وتنشأ بسبب ذلك بعض الألفاظ المترادفة»<sup>(٤)</sup>.

هذه بعض الأقوال لبعض العلماء العرب، تبين مدى اهتمامهم بالترادف، ووقوفهم عنده باعتباره ظاهرة لغوية متميزة، وخصيصة من خصائص اللغة العربية.

وهذه اللغة العربية التي يتحدثون عنها، وتحدث عنها كل كتب اللغة هي اللغة العربية الفصيحة الموحدة المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم، فما هي اللغة العربية المشتركة، لغة القرآن الكريم، ولأي قبيلة تنسب.

### لغة القرآن الكريم

الذي عليه العلماء جميعاً من قداماء ومحدثين أن القرآن الكريم نزل وحيأ على لسان الرسول العربي محمد عليه الصلاة والسلام، باللغة العربية التي كان عليهم العرب يومئذ، وهي اللغة التي كان القوم يتعاملون بها في شعرهم ونثرهم ومجالسهم الأدبية، وفي محاكماتهم ومساجلاتهم.

وكما هو معلوم، فقد كان العرب قبائل شتى، وكان لكل قبيلة لغتها أو لهجتها، إلا أن قريشاً كانت متميزة على بقية القبائل العربية جميعاً، لما

١- الخصائص/ ابن جني ١١٨/٢

٢- المصدر ذاته ١١٨/٢.

٣- المزهر/ السيوطي ٣٢٢/١.

٤- فقه اللغة وخصائص العربية/ محمد المبارك ٣٠٥.

توافر لها من سلطان ديني وتجاري وسياسي وموقع جغرافي، وقدرة على الاتصال مع القبائل العربية، ومع الوافدين إلى مكة من غير العرب.

ونتيجة للاتصال الوثيق بين هذه القبائل، التي تترد إلى أصل واحد، تشكل للعرب لغة مشتركة، كانت قريش محورها، ومركز استقطابها، ونواتها، حتى إذا نزل الوحي على الرسول القرشي العربي نزل بتلك اللغة الرسمية الفصيحة، بألفاظها وبنائها .

ولم تتردد قريش في استخلاص ما عند القبائل الأخرى من مفردات، أضافتها إلى رصيدها اللغوي، فاجتمع لها على المعنى الواحد أكثر من كلمة، قال الفارابي، « كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الأعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة، لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم...»<sup>(١)</sup>.

هذه الخريطة الجغرافية اللغوية التي رسمها لنا الفارابي، تبين كيف تشكلت اللغة العربية التي نزل بها القرآن، حيث كانت مكة أو قريش تمثل مركز الدائرة أو العاصمة، ولم يؤخذ من لغة أولئك الذين نأوا عنها، سواء أكان نأيهم باتجاه البراري والصحاري، أم باتجاه الحواضر والمدن من غير ديار العرب.

ومن هنا نفهم اختلاف بعض العلماء في اللغة المشتركة، التي نزل بها القرآن الكريم، هل هي لغة قريش، أم هي مزيج من لغات القبائل العربية جميعاً؟

والمنطق يقضي أن لغة العرب هي لغة جميع القبائل العربية التي ساهمت في هذا التكوين اللغوي، وإذا رجح بعض العلماء أن العربية إنما هي لغة قريش، فلتلك الهيمنة والقوة والغزارة والحضارة التي كانت عليها

قريش فحكم هؤلاء العلماء جاء من باب التغليب لا الحصر ، فللغة قريش كان الحظ الأوفى والقدر الأوفر من غيرها من لغات القبائل.

وحين جاء القرآن الكريم رسالة ومعجزة في أن واحد ، فقد جاء بلسان القوم ، بلسان عربي مبين، وما كان له إلا أن يكون كذلك ليفهمه الناس أولاً، وليعجزوا عن الاتيان بمثله ثانياً، وبذلك يعجبون ويصدقون ويؤمنون، وهم أهل الكلمة وأهل الفصاحة والبيان. ووجه الاعجاز أنه جاء بلغتهم بالفاظهم وعلى سنتهم ثم تحادهم أن يأتوا بسورة من مثله فعجزوا.

والترادف ظاهرة لغوية وجدناها في اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، وإذا كانت المفردة أو الكلمة تحمل معناها المعجمي، وهي تقف منفردة، فإن عبقريتها وجمالها وتام معناها لا يكون إلا وهي داخل السياق، ولهذا فإن حسن اختيار المفردة للمقام أو الموقع في السياق، هو الذي يعطي السياق الحسن والجودة.

وهكذا فإن النظم وظيفية مشتركة، النص يخدم اللفظة ويحييها ويجليها بمعناها وموسيقاها، وملاءمتها لما قبلها وما بعدها، كما أن اللفظة تخدم النص إذ يصبح بحسن اختيارها، وبحسن إحلالها في موقعها صورة متحركة وشيئاً مؤثراً في نفس السامع والقارئ.

ولأن القرآن تركيب لغوي، بل هو التركيب اللغوي الأول المتفق عليه، المطمأن لسلامته، فإن اللفظة والسياق يتبادلان عملية الابداع والاعجاز، ويكون الترادف فيه عملية اختيار للألفاظ، وإحلالها في الموقع المناسب.

إن الترادف الذي وجدناه في اللغة العربية ظاهرة مشروعة ، وفيها استلطاف واستحسان لمفردة دون اختها التي تلتقي معها على المعنى نفسه، لا بد أن يكون موجوداً في القرآن الكريم ، لأن مهمته ودوره في حياة القارئ لا تقف عند مجرد توصيل المعنى.

وقبل أن نتحدث عن مفردات القرآن الكريم طريقاً لاستبانة الترادف فيه، لا بد أن نقدم بشيء، عن دور الكلمة في حياة اللغة وحياة الناس.

## دور الكلمة

ما نظننا بحاجة إلى جهد كبير لبيان دور الألفاظ وأثرها في الدرس اللغوي، في أي لغة من اللغات، فالألفاظ هي اللبنة التي يتم بها البناء اللغوي، إذ لا يتم التواصل والفهم ونقل المعاني والأغراض إلا بالألفاظ، ومجموعة الألفاظ تشكل الجملة المفيدة، ومجموعة الجمل تشكل النص اللغوي، بل أن الألفاظ قوالب المعاني، بل إن اللغة «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»<sup>(١)</sup>. والأصوات هنا هي الألفاظ.

وفي حديثه عن دور الألفاظ في البناء اللغوي، يقول الإمام الرازي واتباعه «السبب في وضع الألفاظ أن الانسان الواحد وحده لا يستقل بجميع حاجاته، بل لا بد من التعاون، ولا تعاون إلا بالتعارف، ولا تعارف إلا بأسباب وحركات أو إشارات أو نقوش، أو ألفاظ توضع إزاء المقاصد، وأيسرها وأفيدها وأعمها الألفاظ»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت الحركات والاشارات والنقوش والألفاظ وسائل تعبير أو اتصال أو نقل، فإن الألفاظ تبقى هي المتميزة، وكأنها هي الصور المتحركة، بينما تبدو الوسائل الأخرى كالصور الجامدة، وكأنها الأزهار الحقيقية بينما الأخرى الأزهار الصناعية.

فالألفاظ، إضافة إلى قدرتها على النقل والدلالة، فإنها تتمتع بالقدرة على التعبير والتأثير في أن واحد، وهو أمر يتعلق بالحس والشعور، فهي المعنى والصوت والموسيقى «ونحن بالكلمات نلم بجميع ما يتصل بساحة شعورنا، وليست الكلمات إشارات مجردة واصطلاحية فحسب، بل بوسعها أن تنشئ بجرسها ورنتها وإيقاعها لحناً مستقلاً عن مدلولها الخاص»<sup>(٣)</sup>.

واللغة التي هي أم الكلمات «تحرص على ائتلاف الجرس ويسر التعبير، وصفاء الرونق، وخفة الأداء، فهجرت كل خشن، وتجافت عن كل ما يؤذي حركات الصوت وبرد النفس»<sup>(٤)</sup>.

ولقد عني العرب كثيراً بلغتهم وبيانهم ودرسهم اللغوي، مبتدئين البداية الصحيحة، بالمفردات، مقلبين النظر فيها من أوجه عدة، شملت

١- الخصائص / ابن جني ٢٢/١

٢- المزهرة / السيوطي ٢٨/١

٣- الفن ومذاهبه / لويس هورتيك / تعريب بدر الدين قاسم الرفاعي ٣٦

٤- المدخل إلى دراسة العربية / أحمد خليل ٤٨.

حروف الكلمة وصيغتها ودلالاتها، وهي تقف منفردة، ثم موقعها ودلالاته وتناسقها وظلالها وأثرها في النفس، وهي تقف مع أخواتها.

ومن شدة تعلق العرب بألفاظهم، وتأنقهم في اختيارها، لاعتبارات تزيد على المعنى، اتهموا بأن ذلك يأتي على حساب المعنى، وأنه نوع من التعلق بالهيكل دون الجوهر.

ولقد اشتد الحوار بين أنصار اللفظ وأنصار المعنى، ولقد أفرد ابن جني باباً، رد فيه على من أدعى على العرب عنایتها بالألفاظ وإغفالها للمعاني، وحاول أن ينفي هذه التهمة، مبيناً «أن العرب، كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها»<sup>(١)</sup>.

فهو لا ينفي تعلق العرب بألفاظهم، ولكنه يؤكد أن تعلقهم بالمعاني أكبر «فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها، وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني، وتنويه بها، وتشريف منها»<sup>(٢)</sup>.

وتطور الأمر من علم الصرف الذي يعني بالمفردة إلى علم النحو وعلم البلاغة اللذين يعنيان بالتركيب.

أما في شأن الكلمة المفردة، فقد وقف العرب عند معايير فصاحة الكلمة وسلامتها لفظاً وصوتاً، وعابوا بعض اللهجات بما عرف عنها من صفات عدوها عيوباً قياساً باللغة المشتركة التي تجاوزت من تلك العيوب، «فقد ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية خبّة، وتلتلة بهراء»<sup>(٣)</sup>.

«والعرب تميل عن الشيء، الذي يلزم كلامها الجفاء إلى ما يلين حواشيه ويرقها، وقد نزه الله لسانها عما يجفيه، فلم يجعل في مباني كلامها جيماً تجاوزها قاف متعدية ولا متأخرة، أو تجمعها في كلمة صاد أو كاف، إلا ما كانت أعجمياً أعرب، وذلك لجسأة هذا اللفظ، ومباينته ما أسس الله عليه كلام العرب من الرونق والعذوبة»<sup>(٤)</sup>.

٣- المصدر السابق ١١/٢  
٤- المزهر/ السيوطي ١/٣٤٣.

١- الخصائص/ ابن جني ١/٢١٥  
٢- المصدر السابق ١/٢١٦-٢١٧

والذين فضلوا لغة قريش لم يقفوا عند تبرئتها من العيوب الصوتية التي كانت عند غيرها، إنما ذكروا مزايا تلك اللغة، ورواء ألفاظها، وخلوها من حوشي اللفظ، وأنهم أوتوا حظاً من القدرة على اختيار الأحسن من ألفاظ غيرهم نظراً لما تمتعوا به من ذوق حضاري وحسن لغوي «حتى صاروا في آخر أمرهم أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس»<sup>(١)</sup>.

وفي شأن وزن المفردة وصيغتها أكد علماء اللغة أن تلك الأوزان والصيغ لم تأت عشوائياً وإنما «أوزان العربية وأبنيتها هي إحدى مقوماتها وخصائصها المميزة، وهي... تقوم بوظيفة فكرية منطقية ووظيفة فنية، والإخلال بها وإفسادها إفساد لنظام اللغة وإخلال بانسجامها، ولذلك كان العرب إذا ادخلوا كلمة أعجمية احتاجوا إلهيا في لغتهم صاغوها على نماذج من نماذج ألفاظهم وبنوها على أحد أبنيتهم، وجعلوها على أحد أوزانهم»<sup>(٢)</sup>.

حتى إذا ما انتقلنا إلى الكلمة في السياق وجدنا لهم بها عناية واهتماماً، وجدنا قولهم لكل مقالهم مقال، ولكل كلمة مع اختها تضاماً، وجدنا جودة النظم تقوم على حسن اختيار الكلمة، وحسن وضعها في الموضع الصحيح، «لأن الكلمة إذا تمكنت في موضوعها الأصيل، دلت على المعنى كله، فإذا حشرت حشراً، وقسرت قسراً، دلت على بعض المعنى، أو أ جاءت إلى غيره، وفي اختيار الكلمة الخاصة بالمعنى إبداع، والكلمة في الجملة كالقطعة في الآلة، إذا وضعت في موضعها على الصورة اللازمة، والنظام المطلوب، تحركت الآلة، وإلا ظلت جامدة، وللکلمات أرواح كما يقول موباسان»<sup>(٣)</sup>.

وفي الجانب الموسيقي للسياق، تحدثوا عن ضوابط ثلاث هي الوزن في الشعر أو القافية، والسجع في النثر، والفاصلة في الآية القرآنية.

هذا هو دور الكلمة وهي منفردة، ثم وهي في السياق، ولقد تبين لنا مدى تعلق العرب بألفاظهم، والمعايير التي وضعوها لاختيارها، وبفضل اتساع اللغة بوجود المترادفات التي على المعنى الواحد، أمكن للمنشئين أن يختاروا من المفردات ما هو أنسب وأحسن وأكثر ملاءمة. والترادف هو الذي يمكن من اختيار الألفاظ، إذ لو لم يكن للمعنى الواحد إلا مفردة واحدة، لسقط الاختيار ولتكررت تلك اللفظة أو المفردة في كل السياقات.

١- تاريخ آداب العرب / الرافعي ٨٦/١.

٢- فقه اللغة وخصائص العربية / محمد المبارك ٢٨٧.

٣- دفاع عن البلاغة / أحمد حسن الزيات / المقدمة.

## الترادف في القرآن الكريم

القرآن تركيب، وهو محدد في سورة وآياته وألفاظه وحركاتها، ولو انتفى فيه الترادف، لما وجدنا إلا تلك اللفظة الوحيدة تتكرر في كل سورة وآياته، وهو أمر لا يقبل بلاغياً للمنتج من الناس، فكيف يكون لرب الناس، وكيف يكون للقرآن الكريم وهو في أصله معجزة لغوية؟

ولأن القرآن الكريم نزل بهذه اللغة التي نتحدث عنها، اللغة التي وجدت الكلمة وأكرمتهما وهذبتها، وهي اللبنة التي يقام عليه البناء اللغوي كله، فإننا نرى أن الترادف كائن في القرآن الكريم، وذلك بالأدلة التالية:

### أولاً : وقوعه في اللغة العربية التي نزل بها القرآن :

والمنطق يقضي أن ما توافر في العربية التي جاء القرآن على سننها، لا بد أن يتوافر في القرآن الكريم، فألفاظه هي الألفاظ التي عرفوها وألفوها واستعملوها، وأصوله النحوية والصرفية هي ذاتها، فهو لم يخرج عن نسيج اللغة ولكنه جاء بالمدحش والمعجز لخصوصية فيه.

والذين أنكروا الترادف في القرآن هم الذين أنكروه في اللغة، والذين قالوا به في القرآن قالوا به في اللغة من قبل ذلك، وإذا وجدنا من يراه في اللغة ولا يراه في القرآن، فإن هذا متأت من جهة الافراد والتركيب، فقد وجدنا من يقول بوجود الترادف في المفردات ويمنعه في المركبات، والقرآن تركيب.

ولقد تبين لنا في فصول سابقة ثبوت الترادف في اللغة العربية، قال بهذا القدماء والمحدثون على حد سواء، ولا يمنعنا من هذا الاثبات وجود عدد من العلماء، ممن أنكروا الترادف في اللغة، فما من ظاهرة لغوية إلا تجد مثل هذا الانكار والاختلاف، فقد وجدناه في المجاز، كما وجدناه في المشترك اللفظي والتضاد، والذي نراه أن ما جاء بعد القرن الرابع كان انتصاراً للترادف وتأييداً له.

إن الوجه الأول من النظر يقضي أن لا بد من وجود الترادف في القرآن، بعد أن ثبت وجوده في اللغة التي جاء عليها القرآن بلسان عربي مبين، وإذا وجد من يجيز الترادف والمشارك والمجاز والكناية في اللغة ولا يجيزه في القرآن الكريم، فإن مرد ذلك إلى النظرة الدينية التي تقدر



القرآن الكريم، وهو كلام الله سبحانه.

لقد صعب على هؤلاء العلماء الغير على القرآن الكريم، أن يقال فيه ما يقال في لغة الناس وكلامهم، وبخاصة أن كلام الناس يعتوره النقص والقصور والعيب، والتفاوت من منشىء لآخر، وبخاصة أن الترادف عندهم فيه تزيد في اللغة وفضول دون فائدة، ولا يمكن أن ينسب هذا لكلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبخاصة أن المجاز يحمل في بعض معانية صفة الكذب، والقول بغير الحقيقة أو المبالغة، وكلام الله منزّه عن ذلك، وبخاصة أن المشترك والتضاد فيهما نوع من العبثية، ولا حاجة لهما في أصل اللغة، وهما نوع من الترادف.

هذه هي النظرة التي أبت أن يتعامل مع لغة القرآن الكريم بالقيمة والنظرة نفسها، وبالمعايير نفسها التي ينظر فيها إلى لغة البشر.

ولهذه النظرة جذور أساسية موهلة، حيث غلب في بعض الحالات القول بوقفية اللغة، وأنها من عند الله، وهي نظرية أصبحت في علم اللغة الحديث من المنسيات، أو من قضايا التاريخ اللغوي القديم.

وهؤلاء العلماء الذين رفضوا اخضاع لغة القرآن الكريم للدرس اللغوي، بحسن نية، وظناً منهم أنهم يخدمون كتاب الله، بعدم النظر في لغته، بالمقاييس نفسها التي ينظرون بها إلى أي نص لغوي، نزع أنهم أساءوا إلى القرآن الكريم نفسه، والواحد منا اليوم، وهو يتلمذ على علم ابن تيمية وابن القيم يعجب من ذلك الموقف الذي وقفاه من حكاية المجاز في القرآن الكريم، وكان الأجدر بأولئك العلماء الأجلاء أن يستعينوا بالقرآن الكريم ولغته في فهم لغة العرب، لا أن ينكروا ما في لغة العرب على القرآن الكريم.

وإننا لنعجب لهذا الفصام النكد الذي أوجدوه أو أوجده بعضهم بين لغة العرب ولغة القرآن الكريم، هذا مع الاعتراف والتقدير، بأن جميع علوم اللغة العربية جاءت وتفتقت من خلال نظرهم في القرآن الكريم، فقد جاء النظر في القرآن الكريم مفتاحاً لكل علوم العرب.

والذي يؤكد لنا أن هذه الظواهر اللغوية من مثل الترادف والمشارك والتضاد والمجاز موجودة في القرآن، بل بشكل أوفى وأوضح وأغزر من كلام العرب، هو أن هذه الظواهر لا تأتي من المستوى الأدبي للغة، بل تأتي مع

الأرقى والأقدر والأبلغ والأجمل من القول، فالمجاز لا يستطيعه المتكلم العادي البسيط، والترادف لا يتمكن منه إلا من تمكن من لغة العرب، وتمكن من ألفاظهم ومركباتهم، والمشارك والتضاد ما كان له أن يكون قليلاً في اللغة لو أنه كان بمكنة كل متكلم.

فكيف ننفي عن القرآن الكريم ظواهر لغوية وأساليب فنية، ليست في مقدور العامة، بل هي للغة الخاصة، بل هي مما يحتاج إلى سعة في اللغة ومفرداتها وتراكيبها وأساليبها. وقد لا يختلف الناس في قدراتهم في الكلام العادي الذي يكتفي بمجرد أداء المعنى، ولكنهم لا شك متفاوتون فيما بعد ذلك من أساليب وتراكيب ونحن لا نجد المجاز والترادف والكناية والاستعارة والمشارك والتضاد والتشبيه عند المبتدئين والمتعلمين للغة العربية، ولكننا نجده عند علماء العربية ومبدميها، وفي ذلك هم يتنافسون ويتفاضلون.

### ثانياً: أقوال العلماء

يسعفنا الحال في القول بالترادف في القرآن الكريم، مستشهدين بأقوال العلماء وأفعالهم:

#### ١- ابن عباس:

وهو ترجمان القرآن<sup>(١)</sup> وهو من هو في معاشته لألفاظ القرآن ومعانيه، وقد كان المرجع في التفسير بعد رسول الله، «واستطاع ابن عباس أن يجد في الآثار الأدبية، وفي لهجات القبائل، وفي طريقة العرب في القول، ما يعينه على تفسير القرآن الكريم تفسيراً لغوياً<sup>(٢)</sup> وهو القائل «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»<sup>(٣)</sup>.

ابن عباس هذا فسر القرآن بالقرآن، أي فسر المفردة القرآنية بالمفردة القرآنية، وجعل المفردتين على معنى واحد، وهذا نوع من الترادف في القرآن، ودليل على وجوده فيه.

وبعد ابن عباس حرص المفسرون على اتباع هذا الأسلوب، وتفسير القرآن بالقرآن، وقد قالوا: «أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن»<sup>(٤)</sup>.

١- البرهان / الزركشي ١٧٥/٢.

٢- مصادر اللغة / عبد الحميد الشلفاني ١٩.

٣- الاتقان في علوم القرآن / السيوطي ١ / ٢٥٥.

٤- البرهان / الزركشي ٧٥/٢.

ونشير إلى مواقع تم فيها تفسير القرآن بالقرآن، وهو ما نعتقده  
ترادفاً، ومن ذلك :

- ١- إجابات ابن عباس فيما عرف بمسائل نافع بن الأزرق.
- ٢- كتاب «المفردات في غريب القرآن الكريم».
- ٣- كتاب التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ، لأبي هلال العسكري ،  
ومع أنه على غير منهج ابن عباس أو الأصفهاني ، إلا أنه بوجه من  
أوجه النظر اعترف بالترادف في القرآن الكريم .

١- من تفسير ابن عباس، فيما عرف بمسائل نافع بن الازرق: (١)

يؤمنون: يصدقون	يزجي: يجري
جنفاً: إثماً	يؤوساً: قنوطاً
سنة: نعاس	كسفاً: قطعاً
متوفيك: مميتك	موئلاً: ملجأ
أخوان: أخلاء	هدأ: هدماً
شنان: عداوة	ركزاً: صوتاً
شرعةً ومنهاجاً: سبيلاً وسنة	البغاء: الزنا
إملاق: فقر	الطود: الجبل
صدف: أعرض	الجبلة: الخلق
الصراط: الطريق	داخرين: صاغرین
عزروه: وقروه	جذوة: شهاب
ذرأنا: خلقنا	إفكاً: كذباً
انبجست: انفجرت	منساته: عصا
كافة: جميعاً	الأجداث: القبور
ريبة: شك	يوبقهن: يهلكهن
طائفة: عصابة	المتين: الشديد
ترهفهم: تغشاهم	ريب المنون: الموت
يعزب: يغيب	الأنام: الخلق
عصيب: شديد	سحقاً: بعداً
يهرعون: يسرعون	نبرأها: نخلقها
بعد أمه: حين	سبلاً: طرقات
زعيم: كفيل	رواسي: جبال
أغويتني: أضللتني	عسعس: أدير
مواخر: جوارى	صيب: مطر
الفحشاء: الزنا	القسط: العدل
يعظكم: يوصيكم	لا تبخسوا: لا تنقصوا
جاسوا: مشوا	يعرشون: يبنون
قضى: أمر	متبّر: هالك

## ٢-الراغب الاصفهاني

اقترن ذكر الراغب الاصفهاني بمفردات القرآن التي جاءت عنده على شكل معجم خاص سماه «المفردات في غريب القرآن». وقد كثرت الإشارة إلى هذا الكتاب والاستشهاد به، لما يشبه التخصص، ولتميزه في التأليف، فهو ليس كتاب تفسير بالمعنى المعروف، وليس معجم ألفاظ بالمعنى المقتضب الذي يعطي الكلمة ومعناها، ولكنه أخذ من مفهوم المعجم تركيبه واشتماله على المفردات التي ظن أنها تشكل على متعلم القرآن الكريم.

ومما يجعل هذا المؤلف ملتصقاً ببحثنا أمران:

١- أنه معنى بمفردات القرآن الكريم، وفي كثير من الحالات يفسر اللفظة القرآنية بأختها القرآنية، وهذا يعد عندنا ترادفاً في القرآن الكريم.

٢- أنه استعمل مصطلح «الترادف» وحدد موقفه من الترادف في القرآن الكريم، في مقدمة كتابه ذلك، قائلاً:

«واتبع هذا الكتاب إن شاء الله ونسأ في الأجل، كتاب ينبيء عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر، بلفظ من الألفاظ المترادفة، دون غيره من اخواته، نحو ذكره القلب مرة، والفؤاد مرة والصدر مرة، ونحو ذكره تعالى في عقب قصه (إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون)، وفي أخرى (لقوم يتفكرون)، وفي أخرى (لقوم يعلمون)، وفي أخرى لقوم يفقهون، وفي أخرى لأولي الابصار، وفي أخرى لذي حجر، وفي أخرى لأولى النهى، ونحو ذلك، مما يعده من لا يحق الحق ويبطل الباطل أنه باب واحد، فيعتقد أنه إذا فسر الحمد لله بقوله الشكر لله، ولا ريب فيه بلاشك فيه، فقد فسر القرآن ووفاه التبيان<sup>(١)</sup>.

٣- أن منكري الترادف يستشهدون بهذا الكتاب ويعتمدون عليه في إنكارهم.

ونحن، وإن كنا لا ننكر فضل هذا الكتاب، وتفردته في أسلوبه، وجهد صاحبه فيه، إلا أننا نناقش قوله السابق من جهات:

١- يتضمن النص السابق اعترافاً بوجود الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، ولكنه يرى فيها فروقاً غامضة، ولكنه لم يأت على بيان هذا الغموض

١-مفردات في غريب القرآن / الأصفهاني المقدمة ص٦

أو إثباته، في كل الحالات من لغة العرب، بشعرها ونثرها، على عكس ما فعل ابن عباس، إذ اعتمد ابن عباس في التدليل على معنى كل لفظة بشاهد من شعر العرب أو نثرهم.

وهذا الفرق، إذا كان، فهو فرق دقيق جداً يدركه أهل العلم والاختصاص، ولا يستطيع أن يدركه الناظر العادي في القرآن الكريم، والقرآن الكريم جاء في نظمه وأسلوبه على الفصيح، وغير الغامض من اللفظ.

٢- إن قوله «وبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيرها من أخواتها.. هذا الكلام يتفق تماماً وما نقول، فكل خبر يناسبه واحدة من الألفاظ المترادفة دون أخواتها، فهي في أصلها مترادفة، لكن واحدة منها تناسب هذا المقام أو هذا السياق دون غيرها.

هذا ما نقوله، وهذا ما قاله كثير من العلماء الأقدمين، وقد ذكرنا قول البارزي «اعلم أن المعنى الواحد قد يخبر عنه بألفاظ، بعضها أحسن من بعض»<sup>(١)</sup>

٤- الأصل في قضية الترادف أن تكون قضية لغوية، وأن يكون النظر فيها لغوياً محضاً، فما به يربط الأمر بالدين والصلاح والتقوى؟ فالذي يقول بالترادف في القرآن الكريم ولا يرى الفروق الغامضة هو في نظره مخالف للدين، لا يحق الحق ولا يبطل الباطل.

٥- إذا اخذنا بالأولويات، بمعيار الاقتراب التاريخي من عصر النبوة وسلامة اللغة، فإن قول ابن عباس أولى بالاتباع من قول الأصفهاني، وإذا أنكر الأصفهاني ترادف «الحمد لله، والشكر لله» وترادف، لا ريب، ولا شك، فقد وجدنا ابن عباس يقول بترادفها، ويفسر الواحدة منها بالأخرى.

وإذا وجدنا السيوطي يفرق بين لا ريب ولا شك، فليس لأنهما ليسا على معنى واحد، ولكنه يرد الأمر للأنسب والأحسن والأخف، بعيداً عن المعنى، فهو يقول.

«لا ريب فيه أحسن من لا شك فيه، لثقل الإدغام، ولهذا كثر ذكر الريب»<sup>(٢)</sup>. هذا هو رأي السيوطي الذي يعلل الفرق تعليلاً صوتياً. وليس من جهة المعنى.

١- الاتقان في علوم القرآن / السيوطي ٢/٢٦٩

٢- المصدر ذاته

ونعجب أن نجد عمر الساريسي يرى أن الترادف تهمة ويحاول أن ينفىها عن الأصفهاني قائلاً: «إننا بهذه الأمثلة أيضاً ندفع تهمة الترادف عن الألفاظ الأسرية التي كثيراً ما يجمعها الراغب في حظائر المعاني الواحدة»<sup>(١)</sup>، فماذا عساه يقول بعد أن نورد قائمة مما نراه ترادفاً مما استخلصناه من كتاب الأصفهاني «المفردات في غريب القرآن».

وكما عززنا رأينا بوجود الترادف في القرآن الكريم بقائمة من ألفاظ القرآن التي فسرهما ابن عباس بألفاظ قرآنية، وبقائمة رأيناها ترادفاً قرآنياً عند العسكري فإننا نفعّل الشيء نفسه هنا، فلقد قمنا بدراسة كتاب الأصفهاني «مفردات غريب القرآن» واستخلصت منه هذه القائمة التي نطق بها الأصفهاني، حيث اعترف بالترادف القرآني ضمناً، إذ فسر القرآن بالقرآن، اللفظة باللفظة، في بعض الحالات، واستطرد وتوسع ورجع إلى أصل الوضع في حالات أخرى.

٢- من كتاب «المفردات في غريب القرآن» للأصفيهاني

الأصفاة: الأغلال	الأب: الوالد
ضنين: بخيل	الأزفة: القيامة
ضنكاً: ضيقاً	الأسى: الحزن
ضيزى: ناقصة	انبجس: انفجر
عيلة: فقراً	البرية: الخلق
فرجت: انشقت	بازغاً: طالماً
الفؤاد: كالقلب	بوراً: هالكين
ولا تقربوهن: كناية عن الجماع	تارة: مرة، كرة
القصي: البعيد	ثلة: جماعة
اللغوب: التعب والنصب	محظور: ممنوع
الفيت: وجدت	الحنث: الذنب
ألهاه: شغله	الحوب: الاثم
مزج: خلط	ختم: طبع
مس: المس كاللمس وكني به عن النكاح	سجى: سكن
ناديتم: دعوتهم	السراط: الطريق
النصب: التعب	السرمد: الدائم
النفس: الروح	السغب: الجوع
نأى: أعرض	السفر: الكتاب
الهجود: النوم	سفر: أسم علم لجهنم
يوفضون: يسرعون	مسكوب: مصبوب
	سنة: طريقة



### ٣- من كتاب التلخيص / للعسكري

- ٥١- العنق: ومن أسمائها الجيد والعنق والرقبة.
- ٥٦- قال الأصمعي: الجوف فيه القلب وهو الفؤاد.
- ٨٨ - رجل عاقل وأريب ولييب وذو حجة وذو حجر وذو نهى.
- ٩٤ - رجل بخيل وشحيح وضنين.
- ٩٥- الاملاق والفقر والحاجة والخصاصة.
- ١٠١- الشنآن البغض والعداوة، والمقت أشد البغض. رجل عدل وعادل ومقسط.
- رجل جائر وقاسط وظالم وحائق
- ١٠٢ وفي القرآن «فمن خاف من موص جنفاً» والألت الجور والنقص، في القرآن «لا بآلتكم من أعمالكم شيئاً»، أي ينقصكم، وكذلك الليت لأنه يليته إذا نقصه، ومنه قراءة من قرأ «لا يلىتكم من أعمالكم».
- ١٠٦- الفزع والورع والوجل.
- ١٠٨- الكذب والإفك والخرص، رجل خراص، وفي القرآن قتل الخراصون.
- واختلق الرجل وخلق واخترق وحزق إذا كذب، وفي القرآن «وخرقوا لله بنين وبنات
- ١٢٦- ذكر الجماعات من الناس
- هم جماعة... وزرافة، والنفر والرهط ما دون العشرة من الرجال، والعصبة قالوا هم نحو العشرة إلى الأربعين، والله أعلم.
- ويقال جاءنا عنق من الناس أي جماعة، وفي القرآن «فظلت أعناقهم له خاضعين» يعني جماعاتهم، والصرة الجماعة من النساء.
- ١٣٣- ذكر النوم:
- فأول النوم الوسن والسنة والنعاس، ويقال للنوم الهجوع والهجوم والرقاد.
- ١٣٥- ذكر كسب الإنسان
- هو الكسب والكدح وفي القرآن «إنك كادح»، والجرح «يعلم ما جرحتم بالنهار» أي كسبتم.
- ١٣٨- وهو في بؤس وضنك إذا ضاق.
- ١٣٩- عاث الرجل في ماله إذا أفسده، «ولا تعثوا»
- ١٤٢- وقد أقوى الرجل إذا افتقر وفي القرآن «ومتاعاً للمقوين».
- ١٤٨- وفي القرآن «أعجلتم أمر ربكم» أي سبقتموه.
- ١٥١- ذكر العون

- أعنته وأردأته، وفي القرآن، فأرسله معي رداءً، أي عوناً، وأزدته مآزدة  
وأسعدته وساعدته وعاضدته كل ذلك إذا أعنته.
- ١٥٢- ذكر الاضطرار  
اضطررته وألجأته وأجأته، وفي القرآن «فأجأها المخاض».
- ١٥٢- ذكر الصرف: صرفته عن وجهه وثنيتها ولفته، وفي القرآن «قالوا  
أجئتنا لتلفتنا» وأفكته وفي القرآن «أنى يؤفكون».
- ١٧١- ذكر الموت:  
ويقال هلك الرجل إذا مات، وفي القرآن «إذا هلك، «والردي والهلاك والسام  
الموت... ويقال قضى نحبه إذا مات.
- ووبق، وفي القرآن «أو يوبقهن» أي يهلكهن، وقد احتضر الرجل إذا حضرته  
الوفاة.
- ١٩٠- والبعل الزوج.
- ١٩٧- والعهن: الوان الصوف المصبوغة كالعهن المنفوش
- ٢٠٥- القميص يقال له السربال. وفي القرآن «سراويلهم من قطران»
- ٢١٥- الجُد جمع جدة، وهي الطريقة: وفي القرآن «ومن الجبال جُدُد بيض».
- ٢٣٥- الأرائك الواحدة الأريكة وهي الأسرة.
- ٢٥٠- الدار المنزل.
- ٢٥١- الغرفة، وكانت العرب تسميها محراباً، ومنه قال محاريب غمدان.  
وجاء في التفسير «يعملون له مايشاء من محاريب» أنها الغرف.
- ٢٥٢- والصيصة الحصن والجمع الصياصي، وفي القرآن «ونزل الذين  
ظاهروهم من أهل الكتاب من صياصهم».
- ٢٦١- البناء والبنيان واحد، وفي القرآن «بنيان مرصوص» والمرصوص  
الوثيق كأنه بني برصاص.
- ٢٦٢- والبرج عند العرب القصر المشرف، وفي القرآن «ولو كنتم في بروج  
مشيدة»
- ٢٦٧- ويقال: انهدم البيت واستهدم وانقض.
- ٢٩٦- وفي القرآن «حتى إذا اقلت سحاباً ثقالاً» أي حملته.
- ٢٩٨- وفي القرآن «حافين من حول العرش» أي مطيفين.
- ٣١٧- ويقال للأسرة أرائك الواحدة أريكة.

## آراء المحدثين

وجدنا عند العلماء القدماء من يؤيد وجود الترادف في القرآن الكريم، ومن ينكر ذلك، وكان طبيعياً أن نجد هذا الخلاف عند المحدثين، فهم كذلك بين مؤيد ومنكر، ولكن الجديد في الأمر أن المحدثين نظروا نظرة لغوية، وأفادوا من معطيات العصر وعلومه، وتخففوا من مؤثرات كانت ظاهرة في أحكام القدماء، فلم ينظر المحدثون للأمر نظرة دينية تقديسية، ولم يجدوا في القول بالترادف أي إساءة للقرآن الكريم، بل ربما رأوا ذلك وجهاً من أوجه عظمتة وإعجازه.

لقد ألح على المنكرين القدماء أمور مثل وقفية اللغة وأصل الوضع والاشتقاق، ونزهوا القرآن الكريم من أن ينسب إليه ما ينسب لكلام البشر، كما دخلت في الأمر المذاهب الدينية، أو النظرة المذهبية.

### مصطفى صادق الرافعي

عرف الرافعي بتمكنه من اللغة العربية دراسة وكتابة ودفاعاً، كما عرف بانبهاره بالإعجاز القرآني، وهو الذي كتب في أدب اللغة العربية وإعجاز القرآن، فنال الحسنيين، ونظر بالعينين، لقد كان الرافعي ذواقة للغة وسحرها، مغموساً في القرآن وإعجازه، وقد جاءت كتاباته وما يخط قلمه تنبيء عن هذا الإدراك العميق.

وقد أفاد الرافعي بذوقه البياني وحسه اللغوي، إضافة إلى حجته وطرق إقناعه، أن الترادف كائن في القرآن الكريم، وأنه حاجة من حاجاته، وأسلوب من أساليبه، وشيء من إعجازه، وهو الذي أدرك أن للفظه وظائف غير وظيفة المعنى المعجمي، إذ «أن المعنى الواحد يعبر عنه بالفاظ لا يجري واحد منها في موضعه عن الآخر، إن أريد به شرط الفصاحة، لأن لكل لفظ صوتاً، ربما أشبه موقعه من الكلام، ومن طبيعة المعنى الذي هو فيه، والذي تساق له الجملة، وربما اختلف، وكان غيره بذلك أشبه»<sup>(١)</sup>.

وهو يغلظ القول على المنكرين قائلاً «يعيب بعض علمائنا الجهلة، المستحتمقين، ممن يسمون أنفسهم مجددين، ما يرون في الكتابة العربية من الترادف، ولو كانوا عوراً.. للفتناهم إلى أن أصل الخلقة أن يكون في الوجه

عينان لا عين واحدة، لكنهم قوم يجهلون»<sup>(١)</sup>.

ونحن وإن كنا نقره على إنكاره على المنكرين إنكارهم، إلا أننا لا نرى ربطاً أو علاقة بين الصفات الخلقية واللغوية، وإما أن نقبل الكلام على أنه نوع من السخرية، أو أنه بالمعنى الأبعد نوع من الرد على القائلين بأن الترادف زيادة لا فائدة فيها، فيقول لهم، خلق الله للإنسان عينين ولم يخلق له عيناً واحدة، فهل هذا زيادة في الخلق دون فائدة؟!

ويتحدث عن طريقة نظم القرآن وأنها تجري على استواء واحد على مستوى الحروف والألفاظ والآيات «فترى اللفظ قاراً في موضعه، لأنه الألين في النظم، ثم لأنه مع ذلك، الأوسع في المعنى، ومع ذلك الأقوى في الدلالة، ومع ذلك الأحكم في الإبانة، ومع ذلك الأبدع في وجوه البلاغة، ومع ذلك الأكثر مناسبة لمفردات الآية مما يتقدمه أو يترادف عليه»<sup>(٢)</sup>.

ولولا الترادف لما تحققت للقرآن الكريم السعة في الاختيار والاقتماد في النظم، إذ «لا بد في نظم القرآن من إخطار معاني الجمل، وانتزاع جملة ما يلائمها من ألفاظ اللغة، بحيث لا تند لفظة، ولا تتخلف كلمة، ثم استعمال أمسها رحماً للمعنى، وأفصحها في الدلالة عليه، وأبلغها في التصوير وأحسنها في النسق»<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يأتي حديث الرافعي عن الترادف في القرآن، من خلال حديثه عن نظمه وإعجازه، أما رأيه في الترادف في اللغة فقد خصص له عنواناً مستقلاً، وقد وسع القول فيه.

ويورد أمثلة من القرآن الكريم، تبين ما أسعف به الترادف من حسن الاختيار، لاعتبارات متعددة، فهو يشير إلى بعض الكلمات التي لم ترد في القرآن إلا مفردة، أو مثناة أو مجموعة لأن ذلك هو الأليق أو الأنسب أو الأكثر ملاءمة.

ففي القرآن «ترى بعض الألفاظ لم يأت فيه إلا مجموعاً، ولم يستعمل فيه صيغة المفرد، فإذا احتاج إلى هذه الصيغة استعمل مرادفها، كلفظة اللب،

١- تاريخ آداب العرب/ الرافعي/ ٢/ ٢١٤ هامش.

٢- المصدر ذاته ٢/ ٢٦٢

٣- المصدر ذاته ٢٣٧

فإنها لم ترد إلا مجموعة..... بل جاء في مكانها القلب، وذلك لأن لفظ الباء شديد مجتمع»<sup>(١)</sup>، ومثلها اللب - الكوب - الأرجاء.. الأرض.

هكذا بدا لنا الرافعي من القائلين بالترادف في اللغة العربية وفي القرآن الكريم الذي هو معجزة اللغة العربية.

### إبراهيم أنيس

شأنه شأن معظم المحدثين، فإن إبراهيم أنيس يقر بوجود الترادف في القرآن الكريم، كما أقر بوجوده في اللغة من قبل، مع أنه يرفض الكثرة الكثرة مما سماه القدماء ترادفاً، ولقد وضع شروطاً يجب توافرها في المفردتين لتكونا مترادفتين، مثل «الاتفاق في المعنى اتفاقاً تاماً، على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة»<sup>(١)</sup>، وكذلك اتحاد البيئة: اللغوية واتحاد العصر، وألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر<sup>(٢)</sup>.

ويقول في شأن القرآن الكريم «ففي القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة، والذي نطق به الرسول للمرة الأولى، نرى الترادف في بعض ألفاظه شيئاً لا يرونه في نظرائه من الألفاظ الأخرى»<sup>(٣)</sup>.

ونستطيع أن نوفق بين هذا القول، وقول الأصفهاني «فينبغي أن يحمل كلام من منع على منعه في لغة واحدة، فأما في لغتين فلا ينكره عاقل»<sup>(٤)</sup> فالقرآن في أصله جاء من أكثر من لغة، أو أكثر من لهجة، وقد كانت لكل قبيلة لهجة أو لغة، وكان يطلق على اللهجة لغة، فالقرآن جاء من عدة لهجات، عدة لغات، وهذا ليس موضع إنكار من الأصفهاني، ثم تمازجت اللهجات مع اللهجة الأم لهجة قريش، فتكونت اللغة الموحدة، فمن قال القرآن من عدة لغات فهو على حق، ومن قال القرآن من لغة واحدة (يعني التي انتهت عليها لغات العرب) فهو على حق أيضاً، وهكذا فالترادف القرآني حقيقة لأنه في أصله من عدة لغات، وهذا لا ينكره عاقل.

١- المصدر السابق ٢٤٤/٢

٢- المصدر ذاته ١٧٨

٣- المصدر ذاته ١٨٠

٤- المزهر السيوطي ٤٠٥/١

أظنه نموذجاً للترادف

ومن خلال مقارنته بين الترادف والمشارك والتضاد ، ومقدار وقوع كل منهما في القرآن الكريم ، يرى إبراهيم أنيس أن الترادف هو الأكثر والأشيع . « أما الترادف فقد وقع بكثرة في ألفاظ القرآن الكريم ، رغم محاولة بعض المفسرين أن يلتمسوا فروقاً خيالية لا وجود لها إلا في أذهانهم ، للتفرقة بين تلك الألفاظ القرآنية المترادفة »<sup>(١)</sup> .

وهو لا يرى ترادف المفردات القرآنية فحسب ، بل يرى ترادف التركيب القرآني ، وقد جاء قوله « ويبدو من الاستعمال القرآني أن معنى في أذنيه وقرأ لا يختلف مطلقاً عن معنى الأصم في قوته أو ضعفه ، مما يجعلنا نتشكك في كثير من الفروق التي ساقها هؤلاء المؤلفون »<sup>(٢)</sup> .

ويسوق إبراهيم أنيس بعضاً من الآيات القرآنية التي يرى فيها ترادفاً<sup>(٣)</sup>

- |                   |  |
|-------------------|--|
| ٩١ سورة يوسف      | ١- « تالله لقد آثرك الله علينا »         |
| ٤٧ سورة البقرة    | - « وأني فضلتكم على العالمين . »         |
| ١٨ سورة النساء    | ٢- « حتى إذا حضر أحدكم الموت »           |
| ٦١ سورة الانعام   | - « حتى إذا جاء أحدكم الموت »            |
| ٦٤ سورة آل عمران  | ٣- « يعث فيهم رسولاً »                   |
| ٦٤ سورة آل عمران  | - « أرسل فيهم رسولاً »                   |
| ٢ سورة البلد      | ٤- « وأنت حل بهذا البلد »                |
| ٤٥ سورة الحج      | - « فكأي من قرية أهلكتها وهي ظالمة »     |
| ١٥١ سورة آل عمران | ٥- « ومأواهم النار وبئس مثنوى الظالمين » |
| ٣٩ سورة النازعات  | - « فإن الجحيم هي المأوى »               |
| ٦٨ سورة المائدة   | ٦- « فلا تأس على القوم الكافرين »        |
| ٧٠ سور النمل      | - « ولا تحزن عليهم »                     |
| ١٠٩ سورة الانعام  | ٧- « وأقسموا بالله جهد أيمانهم »         |
| ٦٢ سورة النساء    | - « ثم جاءوك يخلفون بالله »              |

٢- في اللهجات العربية / إبراهيم أنيس ١٨٠

١- دلالة الألفاظ / إبراهيم أنيس ٢١٥

٢- المصدر ذاته ٢١٦

٥٤ سورة البقرة

٨- «فتوبوا إلى بارئكم»

١٦ سورة الرعد

-«قل الله خالق كل شيء»-

### صبحي الصالح

بلغت هادئة ورأي مطمئن، يرى صبحي الصالح أن الترادف كائن في اللغة العربية، وأنه من مميزات وخصائصها من حيث الكثرة ودقة النظر، ويرى أنه كائن في القرآن الكريم الذي جاء باللغة العربية المشتركة.

وهو يرى أن هذا الترادف جاء من واضعين أو من لغتين، وبمعنى آخر من أكثر من قبيلة، إحداهما قريش. وهو، وإن أقر بوجود الفروق الدقيقة بين الألفاظ المستعملة، فإنه يرى أن تلك الفروق الدقيقة قد تنوسيت مع كثرة الاستعمال.

أما بالنسبة لوقوع الترادف في القرآن الكريم فإنه يراه أمراً طبيعياً، بعد أن اندمجت لهجات أو لغات بلغة قريش، فهو يقول ويعلم «وعلى هذا الأساس نقر بوجود الترادف في القرآن الكريم، لأنه وقد نزل بلغة قريش المثالية، يجري على أساليبها وطرق تعبيرها، وقد أتاح لهذه اللغة طول احتكاكها باللغات العربية الأخرى اقتباس مفردات تملك أحياناً نظائرها، ولا تملك منها شيئاً أحياناً أخرى، حتى إذا أصبحت جزءاً من محصولها اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة»<sup>(١)</sup>.

وهذا التعليل يتفق مع ما قاله ابن فارس «كانت قريش على فصاحتها وحسن لغتها ورقة ألسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك الصفات إلى نحائزهم وسلانقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»<sup>(٢)</sup>

ويورد صبحي الصالح عدداً من المترادفات في القرآن الكريم قائلاً: «وبهذا نفس ترادف أقسم وحلف في قوله «وأقسموا بالله جهد أيمانهم» وقوله «يحلفون بالله ما قالوا، ولقد قالوا كلمة الكفر» وترادف بعث وأرسل في قوله «وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً» وقوله «وما أرسلناك إلا رحمة

١- دراسات في فقه اللغة - صبحي الصالح ٢٤٧.

٢-الصاحبي/ ابن فارس ٢٢ - ٢٤

للعالَمين» وترادف فضل وأثر في قوله « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض» وقوله « تالله لقد أترك الله علينا»<sup>(١)</sup>.

ويرد مفسراً ومعلقاً « فقريش كانت تستعمل في بيئتها اللغوية الخاصة أحد اللفظين في هذه الأمثلة الثلاثة، وإنما اكتسبت اللفظ الآخر من احتكاكها بلهجة أخرى لها بيئتها اللغوية المستقلة»<sup>(٢)</sup>.

وتأتي قيمة رأي المرحوم د. صبحي الصالح في موضوع الترادف في القرآن الكريم، في أنه يجمع بين علوم اللغة وعلوم القرآن الكريم، وله دراسات جادة في المجالين، وكم كنا نتمنى أن يعتمد الأصوليون والمفسرون، ممن أنكروا الترادف القرآني، أن يعتمدوا النظرة اللغوية ولا يجافوها، وأن ينظروا للقضية النظرة اللغوية التكاملية، التي تتسع في النظر للألفاظ والدلالات والنظم.

### رمضان عبد التواب

أفاد رمضان عبد التواب بوقوع الترادف في القرآن الكريم، لأنه راجع في اللغة المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم، وهو يقول « ويفسر لنا هذا السبب وقوع الترادف في العربية المشتركة. أو ما نعرفه باسم العربية الفصحى، ونستطيع أن نفهم على ضوءه ما وقع في القرآن الكريم من هذه الألفاظ المترادفة، كورود حلف وأقسم مثلاً بمعنى واحد في قوله تعالى: « يحلفون بالله ما قالوا» وقوله « وأقسموا بالله جهد أيمانهم» وكورود بعث وأرسل بمعنى واحد في قوله تعالى « بعث فيهم رسولاً» وقوله « فأرسلنا فيهم رسولاً» وإن كان من يمنع الترادف يحاولون التفرقة بين اللفظين كأبي هلال العسكري..... ولا يخفى ما في ذلك من التكلف ومخالفة الاستعمال القرآني<sup>(٣)</sup>.

ولقد تبين لنا أن معظم المحدثين القائلين بالترادف يكادون يقولون القول نفسه، وكأنهم ينقلون ألفاظ بعضهم، فالدليل يكاد يكون هو هو، بل إن الشواهد القرآنية التي يوردونها في الترادف تكاد تكون هي هي، وكم كنا نتمنى لو تنوعت عندهم الأدلة والشواهد لكنهم في غالبيتهم يحومون حول

١- دراسات في فقه اللغة العربية/ صبحي الصالح ٢٤٧ - ٢٤٨

٢- المصدر ذاته ٣٤٨

٣- فصول في فقه اللغة/ رمضان عبد التواب ٣١٧



المترادفات إياها ، « حلف وأقسم ، بعث وأرسل ... ».

وممن قال بالترادف من المحدثين توفيق شاهين ، وقد اعتمد على تفسير « التحرير والتنوير » ، للعلامة محمد طاهر عاشور ، في تفسير قوله تعالى « فمن افتري على الله الكذب » ، قال المفسر « الافتراء الكذب ، وهو مرادف الاختلاف ، ونظيره إطلاق اسم الاختلاف على الكذب ، فالافتراء مرادف للكذب ، واردافه بقوله هنا « الكذب » تأكيد للافتراء ، وتكررت نظائر هذا الورداف في آيات كثيرة »<sup>(١)</sup>.

ويتبع شاهين قائلاً « فالقول بخلو القرآن الكريم من الترادف تجديف في قضية كبرى ، لا يكفي الحكم فيها بنظرة عجي »<sup>(٢)</sup>

### بنت الشاطيء

يأتي رأي بنت الشاطيء في موضوع الترادف على جانب من الأهمية لأنه أكثر التصاقاً ببحثنا « الترادف في القرآن الكريم » ولئن توافر لنا آراء عدد من العلماء في الترادف في اللغة العربية ، فإن القليل منهم تحدثوا عن الترادف في القرآن الكريم ، أما بنت الشاطيء ، فإنها تعطي رأياً في مسألة الترادف في القرآن الكريم ، إضافة إلى رأيها في مسألة الترادف في اللغة العربية .

ولقد تآتى هذا لبنت الشاطيء نظراً لما توافر لها من إطالة النظر في القرآن الكريم ، بل هي تكاد تكون متخصصة في الدراسات القرآنية من الناحية البيانية أو اللغوية .

وهي تقف بوضوح مع المنكرين للترادف في القرآن الكريم ، بل في اللغة ، بل هي تكاد تحذو حذو أبي هلال العسكري ، وتسير على خطاه ، وتقول ما يقول ، وتستشهد بأقواله وآرائه . ولئن بدا العسكري معتمداً على المنطق والحجاج العقلي حيناً ، وعلى الخيال واصطناع الفروق حيناً آخر ، مكتفياً بالجانب النظري ، فإن بنت الشاطيء تستشهد بأقواله فيما يتعلق بالترادف باللغة ، حتى إذا جاء الحديث عن الترادف في القرآن الكريم ، اعتمدت على الدراسة التطبيقية لألفاظ القرآن الكريم ، محاولة من خلال رصد الآيات التي تتضمن المفردات التي يقال إنها مترادفة ، فحاولت أن تظهر ما فيها من فروق في

١- المجلة التونسية / مصطفى هلال / س ٥ ، ع ٥ ،

٢- المشترك اللغوي / توفيق شاهين / ٢٤٠

المعنى، معتمدة عنصر المقابلة هنا وهناك، حتى إنها لتكاد تقنع القارئ بما تذهب إليه من إنكار الترادف.

ففي كتابها «الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرقي». تتحدث بنت الشاطيء عن اختلاف نظرة علماء اللغة إلى الترادف، وكيف أنهم كانوا على طرفين متناقضين «منا من يعد هذا التعدد ظاهرة فقدان الحس اللغوي وعدم قدرته على ضبط الدلالات وتحديد معاني الألفاظ، أو يراه من الفضول والتزويد الذي لا فائدة فيه، ومنا من يراه ظاهرة ثراء وسعة وقدرة على التصرف، وما أكثر من يباهون بهذه الثروة اللغوية، ويعدون لها ميزة من مزايا العربية الشريفة»<sup>(١)</sup>.

وتحكي بنت الشاطيء حكاية الترادف وآراء العلماء مقتبسة آراء العسكري وابن فارس والسيوطي والمبرد، وغيرهم.

ونلمح رأيها المنكر في قولها «وإن يكن تقدم الدراسات اللغوية قد جاوز بنا مرحلة المفاضلة الساذجة بين لغتنا وغيرها من اللغات، ووجهنا إلى البحث عن خصائص العربية منتفعين مما هدت إليه البحوث العلمية في اللغويات والصوتيات، فلم تعد كثرة الألفاظ الدالة على المعنى الواحد مدعاة فخر ومباهاة، وإنما أصبحت قضية تلتمس حلاً»<sup>(٢)</sup>.

ونراها ترد على المبرد قائلة: «وما جاء به أمثلة لاختلاف اللفظين والمعنى واحد، فيه نظر، إذ ليس الظن والقعود والذراع والأنف مرادفة للحساب والجلوس والساعد والمرسن»<sup>(٣)</sup>.

وهي إلى هنا تعطي رأيها، غير معتمدة على حجة أو دليل.

ونراها تصف واقعاً تراه «وظلت القضية معلقة لم يستقر فيها أصحاب العربية على رأي حتى بعد أن اتصلت دراساتنا الحديثة بجديد البحوث في علوم اللغة والصوت والاجتماع. وإن كان مذهب القول بالترادف هو الذي غلب وراج في العصور المتأخرة، ويقول به اليوم عدد من أصحاب التخصص في فقه اللغة وعلم الاجتماع اللغوي»<sup>(٤)</sup>.

أما عن الترادف في القرآن الكريم، فإنها تقول: «شهد التتابع الاستقرائي لألفاظ القرآن في سياقها أنه يستعمل اللفظ بدلالة معينة، لا

٣- المصدر ذاته ١٩٤  
٤- المصدر ذاته ١٩٧

١- إعجاز البيان القرآني/ بنت الشاطيء ١٩٢  
٢- المصدر ذاته ١٩٢

يمكن أن يؤديها لفظ آخر، في المعنى الذي تحشد له المعاجم وكتب التفسير عدداً أقل أو أكثر من الألفاظ.»

ثم تجري بنت الشاطيء الدراسة على بعض المترادفات محاولة نفي ترادفها، وهي:

الرؤيا والحلم، أنس وأبصر، النأي والبعد، الحلف والقسم، التصدع والتحطم، الخشوع والخشية، الخضوع والخوف، زوج وامرأة.

وتشير بنت الشاطيء إلى أن المحققين من فقهاء العربية «لم ينكروا الترادف في الألفاظ التي تختلف حروفها وموادها فحسب، بل أنكروه كذلك في الألفاظ تتفق مادتها وحروفها وتختلف صيغها وأبنياتها، إلا أن يجيء ذلك في لغتين، بل إنه لا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد» وتستشهد بأقوال أبي هلال العسكري في ذلك.<sup>(١)</sup>

وتمثل على ذلك: أشتات وشتى/ الإنس والإنسان/ النعمة والنعيم.

وتقول بنت الشاطيء «وأكتفي بما قدمت من شواهد تؤيد ما ذهب إليه المحققون من أهل اللغة في إنكار الترادف إلا أن يجيء في لغتين».<sup>(٢)</sup>

ولا تخرج الباحثة من هذا الموضوع إلا بشيء من الحيرة والتردد، قائلة: «وقد ينبغي لي أن أعترف هنا بقصوري عن فروق الدلالة لبعض ألفاظ قرآنية تبدو مترادفة، فليس لي إلا أن أقرب بالعجز والجهل، وأنا أتمثل بكلمة ابن الأعرابي «كل حرفين أرجعتهما العرب على معنى واحد، في كل منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله».<sup>(٣)</sup>

وفي مواقع متفرقة من الكتاب تضيف الباحثة تأكيداً جديداً على نفي الترادف «ولا تترادف الألفئدة والقلوب في حس العربية المرهف ليقال فيهما برعاية الفاصلة، بل يطلق القلب بدلالة عامة على الجهاز العضوي في أجهزة الجسم، وعلى موضع الشعور والأهواء والعقيدة والوجدان.

أما الفؤاد فلا يطلق إلا بدلالة خاصة على المعنوي دون العضوي، ونحن

١- المصدر ذاته ١٩٨

٢- المصدر ذاته ٢٢٠

٣- إيجاز البيان القرآني/ بنت الشاطيء ٢٢٠

نعرف مثلاً جراحة القلب، أما جراحة الفؤاد فلا تدخل في نطاق الطب البشري، ونحن نأكل القلب كما نأكل الكبد والكلى، أما الفؤاد فليس مما يؤكل أو يباع، ونحن نعرف قلوباً للبشر والحيوان الأعجم على اختلاف فصائله، أما الفؤاد فلإنسان لا غير»<sup>(١)</sup>.

وبهذه الخصوصية في الدلالة المعنوية للفؤاد جاء اللفظ مفرداً وجمعت ست عشرة مرة في القرآن الكريم، ليس فيها ما يمكن أن يحمل على معنى الجراحة... ولا نزال نستعمل القلب بمعناه العضوي في التشريح والطب وأصناف اللحوم ولا نستعمل الفؤاد بهذه الدلالة على الإطلاق.

وكذلك لا تترادف مؤصدة ومغلقة، ليقال باحتمال العدول عن أولهما إلى الأخرى رعاية للفاصلة»<sup>(٢)</sup>.

ونحن بدورنا نقول: إن صنيع ابن عباس «ترجمان القرآن» في تفسير القرآن بالقرآن، مفردة بمفردة خير جواب على ما ذهبت إليه بنت الشاطي، وهو شيء صنع شيئاً منه كل من العسكري والأصفهاني، وهما من منكري الترادف.

كما أن قولها إن القلب يدل على جهاز عضوي، ولا يدل الفؤاد على ذلك، لا يقف حجة قوية في الإقناع، فقد عرف العرب للشعر لغة أو ألفاظاً غير التي استعملوها في نثرهم، وإذا كانت مترادفة لم ينكر ترادفها، فإذا كان هذا هو الشعر، فكيف بالقرآن الكريم، ولئن حاولت بنت الشاطي محاولات تطبيقية لانكار الترادف فقد تفردت في هذا، إذ لم نجد من المنكرين من أقام إنكاره على الدرس العميق والنطق واكتفى بتنزيه القرآن من الترادف.

والذي نخلص إليه أن بنت الشاطي جازمت بعدم وجود الترادف في اللغة، ولكنها احتارت بمفردات القرآن ومترادفاته.

### ثالثاً: تضافر الدلالات في ألفاظ القرآن الكريم

اللفظة، وهي تقف منفردة خارج الاستعمال، تكون في حالة الكمون، ويقتصر دورها ودلالاتها على شيء واحد هو المعنى أو الدلالة المعنوية المعجمية، التي وضعها القوم إزاءها، حتى إذا ما وظفت المفردة، ودخلت الاستعمال تألقت ودخلت في المعنى العام، وصارت ذات تأثيرات ودلالات متعددة، وصار النظر إليها من عدة أوجه.

والتكلم أو المرسل حين يختار مفردة لمعنى ما من بين عدد من المفردات أو المترادفات التي تؤدي ذلك المعنى، أو تدل على تلك الذات، فإنما يضع في حسابه اعتبارات متعددة، وينصرف اهتمامه إلى أكثر من المعنى، فهو يبحث عن الأوضح والأحسن والأنسب والأسهل في اللفظ، والأسرع للفهم، والأحب إلى النفس، والأكثر توهجاً وتعبيراً عما في النفس. كما أنه يتحاشى اللفظة السوقية أو الحوشية أو الثقيلة في اللفظ وعلى السمع، وهو يتحاشى الكلمة الملبسة والكلمة ذات الآثار الجانبية.

وبمقدار ما يوفق في اختيار هذه المفردة دون غيرها لهذا السياق أو ذاك يكون إبداعه وجمال أسلوبه ونظمه، وتأثيره في نفس السامع أو القارئ.

وكما يرقى ذوق الإنسان في اختيار أنواع اللباس والطعام وأنواع السلوك والتعامل مع الأشياء، فإن ذوقه يرقى في اختيار الكلمة المناسبة لهذا الموقف أو ذاك، ثم في نظم تلك الكلمات وتنسيقها مع بعضها، كما تتناسق الأزهار والورود.

ولأن القرآن الكريم تركيب، فإن النظر فيه، سواء أكان في الترادف أو في غيره من المسائل، لا بد أن يقوم على هذا الاعتبار، اعتبار المركب أو التركيب، ولا يثنينا عن هذا التعريف الذي جعله العلماء الأقدمون للترادف حيث اقتصروه على حالة الأفراد، أو الألفاظ المفردة، ففي التركيب يكون مجال التفاضل.

« اعلم أن تفاوت التفاضل ينقع في تركيب الألفاظ أكثر مما يقع في مفرداتها، لأن التراكيب أعسر وأشق، ألا ترى ألفاظ القرآن الكريم من حيث انفرادها قد استعملتها العرب ومن بعدهم، ومع ذلك فإنه يفوق جميع كلامهم ويعلو عليه، وليس ذلك إلا لفضيلة التركيب<sup>(١)</sup> .

ولا تتحقق فضيلة التركيب إلا بوجود رصيد من الألفاظ على المعنى الواحد، ليتم الاختيار، ولو اقتصر المعنى الواحد على كلمة واحدة، تلك التي وجدت ذات يوم، وأخذت صفة « أصل الوضع » لما تحققت فضيلة التركيب أو النظم، ولما تفاضل المنشئون، بل لسمح النظم حيث تستدعي الحاجة تكرار المفردة ذاتها في عدة مواقع، « فلو تكرر اللفظ الواحد لسمح وسمح، ويقال الشيء إذا تكرر تكرج، والطباع مجبولة على معادة العادات، فخالفوا بين الألفاظ والمعنى واحد<sup>(٢)</sup> .

ولأن القرآن، يتصدى لموضوعات متعددة، ولأنه يخاطب الناس على مختلف الفهوم، فإنه يقيم بناءه اللغوي، واختياره للألفاظ، على شيء من الاتساع، فالخاطبون مختلفون، والمقامات مختلفة فيه، بين ما هو قصص أو حوار أو دعوة للتأمل أو توجيه أو أحكام وتشريعات، فكان لا بد أن يكون له سعة في الاختيار لمختلف المقامات، إن الاتساع في الموضوعات والمواقف والحالات يتطلب اتساعاً في اختيار الألفاظ من متعدد، والترادف هو الذي يفي بهذا المطلب.

### تعدد المقامات

وكما نتحدث عن تناسب الحروف في الكلمة، وتناسب الكلمات في العبارة، فإننا نتحدث عن مناسبة الألفاظ للمقام، إذ تتوقف الجودة على مدى مجانسة الألفاظ للموضوع، ومدى ملاءمتها له، فمواقف الشدة تحتاج للألفاظ الجزلة الفخمة، ومواقف اللين تناسب الألفاظ اللينة السهلة « ولا شك أن العربية تسعف بذلك، وتعين عليه، لكثرة مفرداتها، ولوجود ظاهرة الترادف فيها، فإذا كان المنشئ في معرض فخر عمد إلى الجزل القوي، وترك ما يرادفه من الألفاظ السهلة الرقيقة، فاختر الحيزوم وترك الصدر، وأخذ الصمصام وعاف السف، وإذا كان في موقف غزل وجد أمامه للتعبير عن بعض المعاني عدداً من الألفاظ المترادفة، بعضها الدمث الشفاف وبعضها الضخم القوي، فإذا أخطأ الاختيار، وجاء باللفظ الجزل يضعه بجوار الرقيق، فقدت العبارة انسجامها، وأضاعت حسن جرسها وروعة تأثيرها»<sup>(١)</sup>.

فإذا كان هذا هو الحال في كلام الناس، وقد تحددت موضوعاتهم وطاقاتهم وقدراتهم على اختيار اللفظ الأنسب، فكيف يكون الحال في القرآن الكريم، وهذا الذي نحن بصدد، وهو حسن اختيار اللفظة للمقام المناسب، واختيار المرادفة المناسبة على أساسه، عده علماء الدراسات القرآنية شيئاً من الإعجاز القرآني إذ «مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلاف المقامات وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع يليق به، وإن كانت مترادفة، حتى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهب تلك الطلاوة، وفاتت تلك الحلاوة»<sup>(٢)</sup>.

١- مجلة مجمع اللغة العربية ٣١١-٣١٢، ٤، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠، ١١٨/٢

ونحن لا نقول أكثر من هذا، نقول ما قال الزركشي، فالترادف قائم وباق مع تغير مواضع الألفاظ، وإن الاختيار قائم على الطلاوة والحلاوة، وليس على تغير المعنى.

وهو يمثل على هذا بعدة مترادفات على معنى واحد، اختلفت مواقعها، ولم يتغير معناها الواحد، ولكن كل واحدة في موقعها جاءت هي الأنسب، من ذلك أنه «استعمل الجوف في الأول والبطن في الثاني، مع اتفاقهما في المعنى، ولو استعمل أحدهما موضع الآخر لم يكن فيه من الحسن والقبول عند الذوق ما لاستعمال كل منهما في موضعه»<sup>(١)</sup>.

ومما نراه قولاً في الترادف قول ابن الأثير «ومن عجيب ذلك أنك ترى لفظتين تدلان على معنى واحد، وكلاهما حسن الاستعمال، وهما على وزن واحد، وعدة واحدة، إلا أنه لا يحسن استعمال هذه في كل موضع تستعمل فيه هذه، بل يفرق بينهما في مواطن السبك، وهذا لا يدركه إلا من دق فهمه وجل نظره»<sup>(٢)</sup>.

وهو هنا لا يجرّد المفردتين من دلالتهما على معنى واحد، وهذا هو ترادفهما، ولكنه يتحدث عن حسن الاختيار، وحسن الموقع، وهذه قضية جمالية بيانية، والكلمة لا يقال إنها مناسبة أو غير مناسبة إلا في السبك الذي هو النظم.

ونورد قولاً ثالثاً في الموضوع نفسه، في الترادف، في التركيب أو السبك أو النظم، وذلك هو قول البارزي في أول كتابه «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل، وقد أورده السيوطي في الاتقان» اعلم أن المعنى الواحد قد يخبر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض، وكذلك كل واحد من جزأي الجملة، يعبر عنه بأفصح ما يلائم الجزء الآخر، ولا بد من استحضار معاني الجمل، أو استحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ، ثم استعمال أنسبها وأفصحها، واستحضار هذا متعذر على البشر في أكثر الأحوال، وذلك عتيد حاصل في علم الله، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصح، وإن كان مشتملاً على الفصيح والأفصح والملح والأمح»<sup>(٣)</sup>.

١- البرهان / الزركشي ١١٨/٢ - ١١٩

٢- المثل السائر / ابن الأثير ١٤٢/١

٣- الاتقان في علوم القرآن / السيوطي ٢٦٩/٢

وهذا النص كسابقه يستبقي المعنى الواحد للمترادفات، ويجعل التفاضل في الحسن والملاءمة للموقع.

ونفهم من هذه الأقوال أن المفردات المترادفة سواء في المعنى فقط وليست سواء فيما عدا ذلك، ليست سواء في مناسبة التركيب، لأن التراكيب تختلف، وأول اختلافها في الموقف أو المقام، فهناك مواقف الجد والقوة والجزالة، وهناك مواقف اللين والرقة والسهولة.

وقد يقول لنا قائل، إن الترادف يكون في حالة الأفراد، حتى إذا دخلت المترادفات في السبك اختلفت، وهذا الفهم نرد عليه من أوجه:

١- الاستعمال لا يسقط المعنى، بل إن الكلمة أعطيت معناها، والمعنى أعطي كلمته للاستعمال، وما وضعت الألفاظ إلا للاستعمال، وليس للتحنيط وليس للمعاجم، وكل كلمة أخذت معنى فهو لها داخل الاستعمال وخارجه، ولولا ذلك لفسدت اللغة، فالاستعمال لا يغير المعنى، ولكن عند الاستعمال يتحدث الناس أو الناقدون أو البيانون فيقولون، هذه الكلمة مناسبة في هذا الموضوع، وقد يقولون لو جاء المنشئ بكلمة أخرى تحمل معناها لكان أجمل أو أنسب أو أحسن أو أكثر ملاءمة.

ومشكلة الذين اعترفوا بالترادف في حالة الأفراد، ثم وجدوا تغييراً ما في حالة الاستعمال أو السبك، أنهم نسبوا ذلك التغير -حسناً أو قبحاً- إلى المعنى، وكأن المعنى هو كل شيء في حياة الكلمة.

وحقيقة الأمر أن المترادفات لا تلتقي إلا على المعنى ابتداءً، وقد نختلف بعدها في كل شيء، فقد تختلف المترادفات:

- في عدد الحروف. مثل: دنا - اقترب/ وزن - مثقال .
- في الصيغة. مثل: فقر - إملاق/ أذلة - صاغرون - مذعنين .
- في الجزالة والليونة. مثل: تثقفهم - ألفيا - وجدنا .
- في مناسبتها لما قبلها وما بعدها .
- في الإفراد والتثنية والجمع: السفينة - الفلك - الجواري .
- في التذكير والتأنيث. جيد - رقبة/ جمال - زينة - حلية .



جهرأ - علانية/ بغير - ناقة

- في صيغة الفعل

- في الحرف الأخير في الفاصلة القرآنية

- في الإيحاء والتأثير: وجلت - خاف / مسلمون - مذعنين

- في الشيعوع، ضيزى، التناوش

وهذا الذي أجريناه محاولة في التمثيل، وهو لا يعطي الصورة الصحيحة، بل إن الاستعمال أو السبك، أو إيراد المفردات أو المترادفات في الآيات هو الذي يكشف فروق الحسن والملاءمة، وليس فروق المعنى.

٢- أننا لا نعرف القرآن الكريم إلا تركيباً، وما عرفناه مفردات معجمية، بل إن مفرداته هي المفردات التي عرفها الناس واستعملوها، ولهذا فإن أي حديث عن القرآن الكريم هو حديث عن المركب على النمط العربي.

والذي نراه أن الاختلاف بين الألفاظ المفردة، والألفاظ في التركيب ليس في جهة المعنى، وبخاصة في الذوات، كالحية والثعبان، وكالبروج والحصون، ولكن الاختلاف في أن اللفظة المفردة لا تحتفظ إلا بالمعنى المعجمي، وليس فيها شيء آخر يخضع للنقاش والمفاضلة والاختيار.

أما في التركيب فهناك عملية جديدة تتم، ومعنى جديد عام يتكون، وظلال تتشكل، وموسيقى جديدة تظهر، التركيب والنظم عملية صناعة أو ولادة جديدة، وفيه بعض الكلمات تخسر وتخفت، وبعض الكلمات تتألق وتتدفق، وتصنع مع ما قبلها وما بعدهما، وبطريقة تركيبها جواً وأثراً وصورة، ولكن هذا لا يعني أن الكلمات اختلفت في المعنى في السياق، ولكنها اختلفت في أيهما الأنسب لهذا الموقع والموقف أو ذلك، واختلفت فيما شكلته مع أخواتها.

والمعنى الواحد له في اللغة العربية أكثر من لفظ يدل عليه، سواء أكان هذا من اللهجات العربية التي اجتمعت في اللغة الموحدة، أو من لغات أجنبية أو من التطور الدلالي للمفردات أو من الاستعمال المجازي للألفاظ.

وحيث يستعمل القرآن واحدة من هذه، في هذه السورة أو الآية فإنه يختار الأحسن والأنسب للسياق والموقف، وحين يقع الاختيار ويتولد معنى

عام جديد أو صورة، فإننا لا نرد هذا إلى أن اللفظتين تخلتا عن المعنى المشترك بينهما، وإنما نقول الكلمتان متفقتان في المعنى، ولكن واحدة منهما أنسب من الأخرى، ربما للاعتبار الصوتي أو لمناسبة الموقف (جزلاً كان أو سهلاً) وربما للأثر النفسي أو الصورة المتكونة والمتخيلة.

ونمثل بترادف الأفعال فنقول:

إن « أتى وجاء وحضر » بمعنى واحد في حالة الأفراد، وللقرآن أن يختار منها ما يشاء، فإذا جاء قوله تعالى:

« إذا جاء أحدكم الموت<sup>(١)</sup> ، « إذا حضر أحدكم الموت<sup>(٢)</sup> »

نجد أن جاء وحضر تبقيان على ترادفهما، ولكننا نقول، حضر في موقعها أنسب من جاء، وجاء في موقعها أنسب من حضر، ناظرين للسياق كله، ونمضي نسأل لماذا جاءت حضر في موضع، وجاء في موضع، أهو لاعتبار صوتي، أم إيحائي، أم للصورة الكاملة أم ماذا، ولكننا لا نقول إن جاء وحضر غير مترادفتين، ولا نقول كانتا مترادفتين في الأفراد، ثم اختلفتا في السياق. ونقابل بين جاء وأتى في قوله تعالى :

« وجاءوا أباهم عشاء يبكون<sup>(٣)</sup> » حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها<sup>(٤)</sup>

نجد أنهما بقيتا مترادفتين، وبالمعنى نفسه، كما كانتا في حالة الأفراد، وهنا لا ننفي الترادف، ولكننا نحاول ونتلمس، لماذا كانت جاءوا هنا وأتوا هناك، وقد نعلم، وقد نقول الله أعلم.

ونحن لو حاولنا إحلال « حضروا » محل جاءوا أو أتوا في الايتين السابقتين لما وجدنا ذلك لطيفاً أو مقبولاً، وقد لا ندري لماذا.

ونمثل بترادف الأسماء فنقول :

الأب هو الوالد، هكذا قال الراغب الأصفهاني، وفي التركيب جاء قوله تعالى « ووالد وما ولد » وما كان له إلا أن يكون كذلك، للتجانس بين والد وولد، ولم يكن ممكناً أن يقال « وأب وما ولد » فهي في نص الآية مناسبة، وفي

١- ٦١ سورة الأنعام

٢- ١٨ سورة النساء

٣- ١٦ سورة يوسف

٤- ١٧ سورة الكهف

الثانية المفتعلة نابية مرفوضة، وهنا لا نقول، إن معنى والد وأب قد تغير ولم تعودا مترادفتين، ولكننا نقول، ما كان يصح إلا ما جاء في القرآن الكريم ومن الفروق بين أب ووالد، أننا نأتي بالفعل من الثانية فنقول ولد، ولا نأتي به من الثانية، ولا نقول أبواً. وحين احتاج القرآن إلى المثني وجد في المفردتين «أبوان، والدان» وحين احتاج الجمع وجد جمع أب - آباء ولم يجد جمع والد.

وهكذا وفي أمر المفرد والمركب نجدنا نطمئن إلى قول ابن الأثير السابق. «ومن عجيب ذلك أنك ترى لفظتين تدلان على معنى واحد، وكلاهما حسن الإستعمال، وهما على وزن واحد، وعدة واحدة»<sup>(١)</sup> لا أنه لا يحسن إستعمال هذه في كل موضوع تستعمل فيه هذه بل يفرق بينهما مواطن السبك»<sup>(١)</sup>

ونحن مع هذا الفهم، فالاستعمال أو مواطن السبك، الذي هو النظم يفرق بين المترادفتين، ولكن ليس من حيث المعنى المعجمي الذي كان لهما، ولكن لدلالات أخرى وظلال وآثار ومناسبة وتناسق، قد يكون من جهة الصوت أو الأثر في النفس أو مناسبة الموقف أو غير ذلك.

ونحن نتفق معه في أن «القلب والفؤاد سواء في الدلالة»<sup>(٢)</sup> وليست كما ذكرت بنت الشاطئ. ونحن أيضاً معه في قوله «ولم يستعمل في القرآن أحدهما في موضع الآخر»<sup>(٣)</sup>. كل هذا صحيح لا يستعمل «الفؤاد» إلا حيث استعمل فيه، وكذلك «القلب»، ولكن ليس هذا بسبب اختلاف المعنى المعجمي في الاستعمال بعد أن كانا مترادفتين في الأفراد.

وبمعنى آخر فإن التركيب أو السبك لا يلغي الترادف في اللغة أو في القرآن، ولكن حسن الاختيار لا يقف عند المعنى فقط، بل على أي المترادفتين هي الأنسب هنا، وأيها أنسب هناك.

وعلى الشاكلة نفسها نفهم قول البارزي السابق «اعلم أن المعنى الواحد قد يخبر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض»<sup>(٤)</sup> في السبك.

١- المثل السائر / ابن الأثير ١٤٣/١

٢- المصدر ذاته ١٤٥/١

٣- المصدر ذاته .

٤- المصدر ذاته .

والذي نقوله في هذا، إن الترادف يبقى على حاله في الأفراد والتركيب، ولكن الاستعمال أو التركيب يكشف فروقاً جديدة بين المترادفتين، ولكنها فروق خارج المعنى المعجمي، ومن أراد أن يلتمس فروقاً، يستبين بها روعة التركيب القرآني، فإنه واجدهما في غير المعنى المعجمي.

و«صدقاتهن، وأجورهن» سواء في المعنى الإفرادي، وهما مترادفتان، ولكن القرآن استعمل كلاً منهما في موضع لا يصلح أن تحل فيه اختها، بقي علينا أن نتلمس السبب، لا أن نقول سقط الترادف مجرد الاستعمال. قال الراغب: «أتوهن أجورهن كناية عن المهور» وهناك ملحظ آخر، وهو عدد مرات ورود الكلمة في القرآن الكريم، أما أجورهن فقد وردت ست مرات، أما «صدقاتهن» فلم ترد إلا مرة واحدة، وقد تكون أجورهن أخف من صدقاتهن، ولكنهما في كل الحالات مترادفتان.

و«الحلية والزينة» مترادفتان، و«يحفظ - يعصم - يكلاً» مترادفات، وهي خارج الاستعمال وهي داخله.

### تعدد الدلالات

وفيما يتعلق بدائرة الدلالات، فإن علم اللغة الحديث يتكلم عن دلالات عدة للكلمة، فالكلمات لا تختلف في المعاني فقط، ولا تنبئ عن المعاني فقط، بل إن الكلمات تتفق وتختلف في أمور أخرى، أو دلالات أخرى، وقد جعلوا الدلالات في:

١- الدلالة المعجمية الذهنية.

٢- الدلالة الصوتية.

٣- الدلالة الإيحائية النفسية.

وهذه الدلالات ليست جديدة على تاريخ البلاغة العربية، فقد تحدث فيها القدماء طويلاً، وإن لم يعطوها هذه الاصطلاحات بالتحديد.

### ١- الدلالة الذهنية:

أما الدلالة الذهنية أو المعجمية فهي التي تنقح في الذهن حين تذكر الكلمة، وهي الدلالة المشتركة في الفهم عند الناس، وهي المعنى الذي يحفظه المعجم أو يبينه. وهذه هي التي نقصدها عندما نقول إن لكل كلمة معنى.

والمترادفات تلتقي في هذه الدلالة المعجمية، التي يمكن الاحتكام إليها والرجوع إليها في حالة الأفراد أو التركيب.

تلتقي المترادفات في الدلالة المعجمية الذهنية، وبها يتفاهم الناس، ولكن المترادفات غالباً ما تختلف في الدلالة الصوتية والدلالة الإيحائية النفسية.

وفي المرحلة البدائية، ولأجل أغراض التفاهم فقط يكتفي الناس بالدلالة المعجمية المحسوبة على الكلمة، ولا يذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك، وكلما ارتقينا في سلم الإبداع الأدبي، التفتنا إلى البعد الصوتي، والبعد الإيحائي النفسي، أو راعينا الدلالات الأخرى الصوتية والإيحائية، وارتقينا إلى <sup>الحس</sup> الصورة التي يولدها النص أو العمل الأدبي.

## ٢- الدلالة الصوتية

جاء القرآن الكريم في أمة العرب التي اشتهرت بكلمتها شعرا ونثرا، وبموسيقى تلك الكلمة وعذوبتها، وخصوصها من الشوائب الصوتية، جاء القرآن الكريم وقد نضجت موسيقى الكلام، وكأنها عند العرب شيء من الفطرة والقران الكريم ليس بشعر، بل هو نوع من النثر، بل هو نثر متميز بموسيقاه، موسيقى حروفه وألفاظه ونظمه، ولا بد أن من مراعاة الجانب الصوتي ونحن ننظر في ألفاظ القرآن المترادفة.

والعرب أمة سماع قبل أن تكون أمة كتابة، ولقد عاشوا على السماع المنغم عمرا طويلا، فكان الشعر عندهم متعة روحية، وكان الوزن الشعري يفعل فيهم فعل السحر، بل إن نثرهم السماعي وهو الخطابة، جاء لسجعه وتقسيمه وتوازن جملة شيئا قريبا من الشعر، أو مراعيًا للنزعة الصوتية الموسيقية، وكذلك جاءت حكمهم ووصاياهم وأمثالهم مراعية هذا البعد الصوتي الموسيقي المؤثر.

وكانت موسيقى الكلام معيارا للتفاضل بجانب المعايير الأخرى، في تقويم الكلام، ولربما طغى معيار الوزن والصوت والموسيقى على المعنى والفكرة <sup>لأن</sup> الصوت أقرب في الوصول.

هكذا كان الأثر الصوتي على الحس العربي « ومن له أدنى بضيرة يعلم أن للألفاظ في الأذن نغمة لذيذة، كنغمة أوتار، وصوتا منكرا كصوت حمار،

وأن لها في الفم حلاوة كحلاوة العسل ومرارة كمرارة الحنظل ، وهي على ذلك تجري مجرى النغمات والطعوم «<sup>(١)</sup>.

ولقد تتبع العرب الجانب الصوتي في لغتهم ، ابتداء من بالحروف ومخارجها ثم الكلمة وعدد حروفها وتباعدها وتقاربها ووزنها وحركة حروفها وكان الجانب الصوتي مقياسا لمعرفة العرب من الأصيل .

والسيوطي ينسب هذا الى وقفية اللغة العربية وأنها من عند الله ، وهو يقول « والعرب تميل عن الذي يلزم كلامها الجفاء الى ما يلين حواشيه ويرفها ، وقد نزه الله لسانها عما يجفيه ، فلم يجعل في مباني كلامها جيما تجاورها قاف متقدمة أو متاخرة ، أو تجامعها في كلمة صاد أو كاف ، إلا ما كان أعجميا أعرب ، وذلك لجسأة هذا اللفظ ومباينته ما أسس الله عليه كلام العرب من الرونق والعدوبة ، وهو علة أبواب الإدغام ، وإدخال بعض الحروف في بعض »<sup>(٢)</sup>.

بل إن ابن الأثير يتحدث عن حسن الألفاظ فيرده الى إعتبار الصوت . وهو يفرق بين مجموعة من المترادفات من حيث الحسن الصوتي ، وليس من حيث المعنى ، ويقول : « ومن يبلغ جهله إلى أن لا يفرق بين لفظة الغصن ولفظة العسلوج ، وبين لفظة المدامة ولفظة الاسفنت ، وبين لفظة السيف ولفظة الخنشليل... لا ينبغي ان يخاطب بخطاب ولا يجاوب بجواب »<sup>(٣)</sup>.

ولعل موسيقى النص القرآني وجه من إعجازه ، فقد « انفرد بهذا الوجه المعجز ، فتألفت كلماته من الحروف ، ولو سقط واحد منها ، أو بدل بغيره ، أو أقحم معه حرفا آخر ، لكان ذلك خلافا بينا أو ضعفا ظاهرا في نسق الوزن ، ووجرس النغمة ، وفي حسن السمع وذوق اللسان ، وفي انسجام العبارة وبراعة المخرج ، وتساند الحروف ، وإفضاء بعضها إلى بعض »<sup>(٤)</sup>.

وان من حسن التدبير ، وكمال التنزيل ان تكون القضية الصوتية هي الخطبة الأولى الناجحة التي شددت أهل قريش وأجبرتهم إجبار الاستملاح والاستحسان أن يسمعوا ويعوان<sup>(٥)</sup> كانت القضية الصوتية هي النجاح الأول الذي شد الكفار شدا ذاتيا طوعيا للجلوس للمفاوضات ، او الدعوة للدين الجديد .

١- المثل السائر / ابن الأثير ١٥٠/١

٢- المزهو/ السيوطي ٣٤٣/١

٣- المثل السائر / ابن الأثير ١٤٩/١

٤- تاريخ أداب العرب / الرافعي ٢٢٨/٢

وهذا ما يقع في حياتنا اليومية ، ان اول نجاح لك مع خصمك أن توصله الى مرحلة السماع ، أن تقنعه أن يستمع إليك ، بعدها تستكمل المشوار بالحجة والدليل وحسن الخطاب « ان هذا الجمال الصوتي أو النظام التوقعي ، هو أول شيء أحسسته الأذن العربية ايام نزول القرآن ، ولم تكن عهدت مثله فيما عرفت من منشور الكلام ، سواء أكان مرسلا او مسموعا ، حتى خيل إلى هؤلاء العرب أن القرآن شعر »<sup>(١)</sup> مما جعل القرآن ينفي هذه التهمة التي جاءت من الناحية الصوتية أو الموسيقية للقرآن . فقال تعالى « وما هو بقول شاعر » ردا على الوليد بن المغيرة<sup>(٢)</sup> .

وللقرآن الكريم في عالم الصوت خصوصية ليست لغيره ، وقد أغنته عن موسيقى الشعر ووزنه ودويّه ، كما أغنته عن سجع النثر ، وتوازن جملة ، ألا وهي الفاصلة القرآنية . والفاصلة هي « كلمة آخر الآية ، ككافية الشعر وقرينه السجع »<sup>(٣)</sup> ، وهي تأتي موضوعا صوتيا ، إضافة إلى علاقتها بالمعنى ، وهي تقف سببا من أسباب اختيار لفظة دون مرادفتها ، بل انها اغنت القرآن الكريم غنى صوتيا ، ليبقى القرآن نثرا بخصوصية موسيقية ، وهذا شيء من الإعجاز . ولا بد أن نراعي شأن الفاصلة القرآنية ، ونحن ننظر في اختيار المفردات القرآنية من الناحية الصوتية .

### ٣- الدلالة الإيحائية :

ونعني بها ذلك الأثر النفسي الذي تتركه المفردة في نفس المتلقي عند استعمالها في السياق ، وبها تتميز لفظة عن أخرى ، وهو أمر وقف عنده النقاد قديماً وحديثاً ، « وإذا كان المنشئ يعتمد إلى لفظ دون لفظ ، ويؤثر كلمة ويصدف عن أخرى ترادفها ، وتؤدي معناها ، فإنه بذلك يستغل ماللألفاظ من قوة تعبيرية ، بحيث يؤدي بها فضلا عن معانيها العقلية ، كل ما تحمل في أحشائها من صورة مدخرة ومشاعر كامنة ، لفت نفسها لفا حول ذلك المعنى العقلي »<sup>(٤)</sup> .

والمعنى الإيحائي الذي يقترن بالمعنى المعجمي أو الذهني، هو « أحد

١- مناهل العرفان في علوم القرآن / الزرقاني ٢/ ٢١٠

٢- انظر المصدر ذاته ، والآية ٤١ من سورة الحاقة .

٣- البرهان / الزركشي ١/ ٥٣

٤- فنون الأدب / تشالين ، ترجمة زكي نجيب محمود ص٧٦

المقاييس التي يرجع إليها في تقدير قيمة اللفظة ، وهو المسؤول عن روعتها وجودتها أو قبحها ، وكما أن النقاد يسعون دائماً إلى الكشف عن ذلك المعنى الايحائي ، وبمقدار ما يكتشفون منها ، ويتفاوتون في القدرة والمهارة ، فأذكاهم وأشدهم فطنة هو ذلك الذي يستوعب ما توحيه اللفظة ، ويتنبه لما تثيره حولها من الدلالات والمعاني»<sup>(١)</sup> ،

وقد أشار حازم إلى دلالتين من دلالات اللفظة تتفق بهما البلاغة ، وهما الدلالة الذهنية والدلالة النفسية ، ويقول « يكون النظر في صناعة البلاغة من جهة ما يكون عليه اللفظ الدال على الصورة الذهنية في نفسه ، ومن جهة ما يكون عليه بالنسبة الى موقعه من النفوس من جهة هيئته ودلالته »<sup>(٢)</sup>

وقريب من هذا قول ابن سينا ، مستعملاً اصطلاحات الرضا والغضب، وهي قضايا نفسية ، فهو يشير إلى حسن اختيار لفظ دون لفظ ، قائلاً: « وقد ينتفع بالألفاظ الانفعالية والخافية انتفاعاً شديداً ، وذلك حين يراد أن يثار انفعال ، فتكون الألفاظ المستقبحة للفواحش والآثام ، فانما ينتفع بها حين يزهد في القبائح »<sup>(٣)</sup> .

وهكذا يبرز الالتفات إلى الدلالة الايحائية للألفاظ ، مصطلحات جديدة مثل الألفاظ الانفعالية « ومعنى هذا أن اللفظ أداة نفسية يمكن تسخيرها لحسب الارادة ، لإثارة التعبير الداخلي الخاص بالانسان ، بتعبير خارجي خاص بالألفاظ ، ويشترك حينئذ في التعبير الداخلي والخارجي المبدع (بلا) بالانشاء والملتقي بالتأثر ، وهنا تتحقق وظيفة اللفظ النفسية »<sup>(٤)</sup>

ومن الذين عنوا بالدلالة الايحائية للألفاظ ، الزمخشري ، وقد بدأ هذا واضحا في تفسير الكشاف ، كما أن ابن الاثير أبرز كثيرا من تلك الدلالات التي في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف والشعر العربي .<sup>(٥)</sup>

هذه هي الدلالة الايحائية للألفاظ ، وكما وصفها النقاد والبلاغيون من القدماء والحدثين فإنها حقيقة واقعية في دلالة الألفاظ ، وأنها أمر لا ينفك عنه المبدع ، بل هي أحد معايير اختيار الألفاظ .

١- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري / نعمة رحيم العزاوي ٢٢٢

٢- منهاج البلاغ / القرطاجني ١٧

٣- الخطابة ، من كتاب الشفاء لابن سينا ٢١٩

٤- الصورة الفنية في المثل القرآني / محمد حسين علي الصغير ٢٢٩



وإذا كان هذا شأن الدلالة الایحائية في الشعر والنثر ، فإن شأنها في القرآن الكريم أبلغ وأعظم ، وما كان للقرآن المعجز ، وهو يختار ألفاظه وتراكيبه ، أن يتجاوز هذه الحقيقة ، وأن يقيم بنيانه اللغوي الأسمى على الحد الأدنى من التبليغ والبلاغ ، وهو مجرد أداء المعنى ، بصورته التي تحدد المعنى ولاشيء غير ذلك .

والذي نراه أن لغة القرآن الكريم ممزوجة مزجا عجيبا في ألفاظها وآياتها بما يراعي الدلالة النفسية .

وأن النظرية اللغوية آتية من هذا الاعتبار . ومع أن جهد العلماء الاسلام وبخاصة علماء التفسير كان كبيرا وعظيما في بيان مقاصد الآيات ، وتوضيح المعاني ، إلا أنهم لم يعطوا الاهتمام نفسه الى الجانب الجمالي والذوقي والفني في بلاغة القرآن وأسلوبه ، والفرق كبير بين أن نتحدث عن الاستعارة وأركانها وأن نحسها ونعيشها في آيات القرآن الكريم .

وكما أشرنا سابقا ، فلقد كان الزمخشري في تفسيره الكشاف أوفر حظا من غيره في هذا الجانب . ونحن هنا لا ننفي وجود التفاتات متعددة في كتب التفسير تصب في هذا الجانب .

لقد التفت عدد من العلماء إلى هذا الملحظ وهم ينظرون في إعجاز القرآن ونظمه ؛ لم يستعمل القرآن الكريم في هذه الآية ، هذه اللفظة ، ولم يستعمل اختها في الدلالة المعجمية ، لقد وضعوا أيديهم على مكان سر الإعجاز القرآني ابتداء من اللفظة وحروفها ووزنها وجرسها ومدى ائتلافها ومناسبتها وانتهاء بالتركيب أو النظم ، وما فيه من تناسب في الألفاظ وما فيه من أثر نفسي يتأتى من الألفاظ أو المجاز أو الصورة وأخيلتها .

نريد أن نقول : أن اختبار الألفاظ في القرآن الكريم لم يرقم على اعتبار واحد فقط هو المعنى أو الدلالة الذهنية <sup>9</sup> المعجمية التي غالباً ما تكون مرتبطة بأصل الوضع ، ولكن طبيعته أو وظيفته الدعوية ( الإعجازية جعلته يختار للمعنى الواحد لفظة هنا ولفظة هناك ) ، وذلك لأن تلك اللفظة في هذا الموقع تتضافر فيها عدة دلالات أو اعتبارات تجعلها أنسب أو أقدر على الأداء لاعتبارات صوتية أو اجتماعية أو نفسية أو روحية .

ولهذا فنحن مطالبون، ونحن ننظر في الآيات القرآنية، ونحن نجد الكلمات التي على المعنى الواحد، المترادفات، موزعة هنا وهناك، على أجمل ما يكون السبك، وأعجز ما يكون النظم، مطالبون بتوسيع النظرة، وأن نحاول إدراك أسباب الحسن ودقة الاختيار لهذه المفردة هنا، والتي على معناها هناك، ولا يكفي أن نقول تغير المعنى وسقط الترادف.

وإذا اتفقنا أن الدلالة المعجمية للكلمة تبقى، ثم لاحظنا فروقاً في دلالة مترادفتين، فجدد بنا أن نلتفت إلى بقية ما تحمله المفردة، أو ما تتمتع به، فتبقى الدلالة الصوتية، ثم الدلالة الإيحائية.

والفروق الصوتية في الكلمات تظهر من حروف الكلمة وحركاتها ومخارجها، ثم صيغتها، حتى إذا دخلت الكلمة في الاستعمال القرآني تعاونت الكلمات فيما بينها لتكوين دلالة صوتية جديدة.

الكلمة خارج السياق يكون لها دلالة معجمية ودلالة صوتية ودلالة إيحائية نفسية، وأوضح هذه الدلالات هي الدلالة المعجمية التي تواضع عليها الناس، فإذا دخلت المفردة في الاستعمال، فإن الكلمات تتضافر مع بعضها، وبتضافر الدلالات مع بعضها يتعزز المعنى العام للتركيب، كما تتعزز الدلالة الصوتية بما تحدثه الكلمات مع بعضها من جرس وانسجام، ثم تتعزز الدلالة الإيحائية النفسية للتركيب، بما تضيفه الدلالة المعجمية والدلالة الصوتية فتنبعث من التركيب صورة مكتملة تنجح في تحريك المشاعر والوجدان.

وقد تكبر الصورة وتتعاظم كلما تابعتها الآيات، إلى أن يكتمل المشهد أو تكتمل الصورة.

فكلمة «سجى» تحمل جرثومة معناها الذي هو «سكن» وهي بحروفها الثلاثة السين والجيم والألف التي يمتد معها الصوت رخياً، توحى بشيء من الموسيقية، فهي في مجموع حروفها وصيغتها ونهايتها، كلمة رقيقة. وهي بمعناها وموسيقاها مؤهلة لأن تقع موقعاً رقيقاً أكثر من كلمة «هدأ» أو اطمأن، أو استقر. فحين أراد القرآن أن يعبر عن صورة رقيقة هادئة هي صورة الضحى أو صورة الليل الساكن الهادئ، الموحى، فسقطت كلمة «سجى» مؤهلة لذلك، جاء قوله تعالى «والضحى والليل إذا سجى» وتبع هذا قوله تعالى «تطميناً للرسول»، «ما ودعك ربك وما قلى».

والاعتبار اللغوي كان يستدعي قوله «قلاك» لكن الفاصلة القرآنية في

سجى، تطلبت أن تكون النهاية بالألف الممدودة، فجاء التناسب الموسيقي «سجى، قلى» أضحى. وفي قلى تحقيق التناسق الصوتي، وتضافر مع الدلالة المعجمية، حيث قلى تعني كره، وأبغض، ولكن الأنسب هنا هو «قلى». وهناك انسجام صوتي آخر بين «ودعك، ربك» حققته الكاف المفتوحة. وهناك تناسب صوتي آخر، بين الايتين، إذ تكادان تتساويان في الطول.

وتستمر السورة وتتصاعد الصورة. «والضحى والليل إذا سجى، ما ودعك ربك وما قلى، وللآخرة خير لك من الأولى، ولسوف يعطيك ربك فترضى»<sup>(١)</sup>.

هذا المقطع من السورة شكل صورة، هادئة رقيقة تناسب فيها الألفاظ انسياباً، ويتشابه الوصف مع الموصوف، فالطبيعة في الضحى وفي الليل تكون هادئة بعيدة عن وعثاء الحياة وضجيجها، وكذلك نفس الرسول الكريم يمكنها أن تكون مطمئنة، كما هي الطبيعة مطمئنة في حالي الضحى والليل، بعد أن طمأنته الآيات «ما ودعك ربك وما قلى».

وتستمر الدلالات الصوتية للألفاظ المختارة بهذا الانسجام الصوتي الذي التزمت به الفاصلة القرآنية: وذلك في «قلى، والأولى» أو في المجموع «الضحى- سجى - قلى - الأولى - ترضى» وهذه الكلمات متناسقة وزناً ونهاية وصوتاً. وكذلك الكلمات المنتهية بالكاف «ودعك - ربك - خير لك - يعطيك». هي أيضاً متناسقة منسجمة مناسبة.

ولو حاولنا، اعتباطاً، أن نضع إزاء كل كلمة اختها في المعنى ولاشيء غير المعنى، لذهب الحسن والرونق والجمال.

الضحى - سجى - ودعك - قلى - الأولى - هداً - هجر - كره - الدنيا

والصورة الموحية المؤثرة التي امتلناها، ونحن نقرأ هذه الآيات، ما كان لنا أن نمتلكها لو غيرنا في الكلمات التي هي في المعنى الواحد، ربما بقي لنا المعنى، ولكن غابت الصورة، وغاب الأثر بعدم التناسق الصوتي وغياب الكلمات الموحية المؤثرة وهي «سجى قلى أولى».

ومن هنا يأتي قولنا «تضافر الدلالات» في اختيار المفردات القرآنية. فالإتفاق في المعنى لم يكف لتحقيق المطلوب من النص الذي جاءت به السورة.

وإذا أردنا أن نمضي شوطاً آخر في الصورة، نجد تلاحق الصور الموحية المعبرة، وهي صور صادقة تاريخياً وصادقة نفسياً، ونجد في النفس رقة وحلاوة.

« ألم يجدك يتيماً فأوى، ووجدك ضالاً فهدى، ووجدك عائلاً فأغنى »

ويبقى الخطاب للمفرد، القريب من ربه، بكاف الخطاب، المتبوعة بمنصوب نكرة منون، ثم فاء ثم فعل ينتهي بالألف المدودة المطلقة، وتبقى معنا الكاف في موقع، والألف في الفاصلة القرآنية في موقع النهايات.

هذا من حيث التناسق الصوتي، أما من حيث الترادف والدلالة المعجمية، فلو جاز أن نضع لكل كلمة اختها في المعنى فقط، لقلنا في الآية الثانية من هذا المقطع:

ووجدك ضالاً فهدى ، ووجدك عائلاً فأغنى

وألفاك غوياً فأرشد ، وألفاك فقيراً فكفى

## تطبيقات :

وكنوع من التطبيق العملي في استبانة المترادفات في القرآن الكريم فإننا ندرس بعضاً من هذه المترادفات، لنستبين دلالاتها، مشيرين إلى مدى استعمالها في القرآن الكريم، وبمظهرين بعض الفروق التي تأتي من غير المعنى. معتمدين على النص القرآني نفسه لا غير، وهو اجتهاد نرجو أن تعضده دراسات قادمة. وسوف نراوح في هذه، بين ما هو اسم ذات، أو اسم حدث « مصدر » أو فعل.

### ١- النار - جهنم - الجحيم - السعير - سقر

هذه الذوات جميعاً مترادفات، وتبع للكلمة الأولى « النار » التي عرفها العرب وعرفها الناس جميعاً، وهي من المصطلحات الإسلامية، وقد احتفظت بدلالة خاصة، فهي ليست كل نار، ولكنها النار التي أعدها الله للكافرين وهي مقابل لمصطلح الجنة.

ومن خلال رصدنا لهذه المفردات القرآنية، وجدناها تتناوب في الدلالة عما أعد الله من العذاب لمستحقه، جزاء يوم القيامة. فهي جميعاً المكان المعد للعذاب، هي مأوى مستحقيها، فالمكان واحد، ونوع العذاب واحد، وسبب العذاب وعلته واحدة، والخلود فيها واحد.

شيء ظاهر تفاوتت فيه المترادفات هو عدد ورودها في القرآن الكريم، فالنار وردت ١٤٥ مرة، و جهنم ٧٧ مرة، والجحيم ٢٥ مرة والسعير ١٦ مرة، وسقر ٤ مرات.

أما الأوجه المشتركة في المترادفات الخمس فهي.

١- كلمة « أصحاب » مضافة إليها، ففي القرآن ورد أصحاب النار، وأصحاب الجحيم، وأصحاب السعير، وهم هم لليلة ذاتها.

٣٩ سورة البقرة

« أولئك أصحاب النار »

١١٩ سورة البقرة

« ولا تسأل عن أصحاب الجحيم »

«إنما يدعو حزبه ليكونوا مع أصحاب السعير» ٦سورة فاطر

ولقد ذكر «أصحاب النار» ٢٠ مرة، وذكر «أصحاب الجنة» ١٠ مرات.

٢- كلمة «العذاب» مضافة، ففي القرآن، عذاب النار، وعذاب جهنم، وعذاب الجحيم وعذاب السعير.

«ولهم في الآخرة عذاب النار» ٣سورة الحشر

«ربنا اصرف عنا عذاب جهنم» ٦٥سورة الفرقان

«لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ووقاهم عذاب الجحيم»

٥٦سورة الدخان

«كتب عليه أنه من تولاه فأنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير»

٤سورة الحج

٣- كلمة «يصلى» التي تبين وجه العذاب، مع المترادفات الخمس

«تصلى ناراً حامية» ٤سورة الغاشية

«ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً» ١٨سورة الإسراء

«إن الفجار لفي جحيم يصلونها يوم الدين» ١٥سورة الانفطار

«ويصلى سعيراً» ١٢سورة الانشقاق

«سأصليه سقر» ٢٦سورة المدثر

٤- اقتران بعض هذه المترادفات ببعض. مثل «نار جهنم» :

«قل نار جهنم أشد حراً، لو كانوا يفقهون» ٨١سورة التوبة

«وإذا الجحيم سُعرت» ١٢سورة الكوثر

«يوم يسحبون في النار على وجوههم، ذوقوا مس سقر»

٤٨سورة القمر

ومن هذا النظر التطبيقي نقول، قد تتفاوت المترادفات في القوة وكثرة

الدوران والاستعمال، فقد تكون إحدى المترادفات هي نقطة الاستقطاب، فهذا الذي وقع لـ «النار» ولكنها جميعاً بالمعنى العام الواحد والدلالة.

والذي ساعد « النار » على كثرة الدوران هنا، أنها هي المعروفة ابتداءً عند الناس، وقد عززها القرآن الكريم بأن جعلها معلماً بارزاً، ومصطلحاً قرآنياً.

ومن الفروق التي بين هذه المترادفات أن جهنم وسقر نكرتان، فلا تعرفان ولا تضافان، بينما تنكر وتعرف كل من « نار وسعير وجحيم » « النار، السعير، الجحيم » والتعريف أكثر، فالجحيم عرفت ٢٣ مرة، ونكرت مرتين.

ومن الفروق أوزان هذه المترادفات والحرف الأخير في كل.

ومن هذه الفروق التي هي في غير المعنى، حاء الاختيار القرآني لهذه المفردة هنا، وتلك هناك. وهذا يتطلب منا أن نتبع مواقع هذه المترادفات من حيث المقام والفاصلة والموسيقى والإيحاء، وهو أمر لا نحيط به هنا، بل نمثل عليه.

ومن هذه المؤشرات أن كلمة سقر وردت في القرآن الكريم أربع مرات، ثلاث منها في سورة المدثر، والرابعة في سورة القمر، فلننظر في سورة المدثر.

وسورة المدثر تكاد تكون رائية في فاصلتها، وما قبل كلمة «سقر» وما بعدها ينتهي بالراء، وهو على وزن «فَعَلَ» الذي هو وزن سَقَر.

« ثم نظر، ثم عبس وبسر، ثم أدبر واستبكر، فقال إن هذا إلا سحر يؤثر، إن هذا إلا قول البشر، سألصليه سقر، وما أدراك ما سقر، لا تبقي ولا تذر، لواحة للبشر، عليها تسعة عشر ».

وما كان للقرآن الكريم إلا أن يختار كلمة «سقر» من بين أخواتها « النار، جهنم، الجحيم، السعير » لتقع هذا الموقع، وذلك مراعاة للاعتبار الصوتي الموسيقي الذي يراعيه القرآن الكريم مراعاة جادة في كل المواقع، لأن الصوت عنصر من عناصر التأثير، إضافة إلى أنه عنصر مساعد من عناصر الحفظ والعلوق في النفس والذاكرة.

و«سقر» في هذا الموقع لا ينافسها غيرها من المترادفات، ولو كان الأمر أمر معنى فقط، لأمكن أن تقع أي من المترادفات موقعها، لكن «سقر» فقط هي الأنسب في السياق، لوزنها «فَعَلَ» وللحرف الأخير الساكن بالوقوف. وكذلك التنكير، وإذا كان هنالك من أسباب أخرى لهذا الاختيار فالله أعلم بمراده.

وننتقل للموقع الآخر لكلمة «سقر» وهو سورة القمر، ويطالعنا ابتداء اسم السورة ومطلعها، وإذ به على الوزن والحرف الأخير «سقر، قمر». وإذا كانت الراء هي الغالبة في فواصل سورة المدثر، فإن سورة القمر، من أولها لآخرها تنتهي فواصلها بالراء الساكنة مع الوقوف، نقول كل سورة القمر تنتهي فواصلها بالراء، ونورد منها قوله تعالى:

«إن المجرمين في ضلال وسعر، يوم يسحبون في النار على وجوههم ذوقوا مس سقر، إنا كل شيء خلقناه بقدر، وما أمرنا إلا واحدة كلمح البصر»<sup>(١)</sup>.

ونقول هنا ما قلناه في «سقر» في سورة الحشر، ليس إلا «سقر» من بين مرادفاتها الأخر، تناسب هذا المقام، للاعتبار الصوتي والفاصلة القرآنية.

والشيء نفسه نفعله مع كلمة «سعير»، نتتبع مواقعها في القرآن الكريم، وهي في ١٦ موقعاً «السعير، ٨، سعيراً ٨» ومن السعير الثمانية، وقعت ثلاث في سورة واحدة، هي سورة الملك، التي أولها: «تبارك الذي بيده الملك، وهو على كل شيء قدير»، وهي في معظم فواصلها القرآنية تنتهي بالراء الساكنة مع الوقوف، وعلى وزن فعيل وفعول، وكلمة سعير تتمتع بهذا الوزن «فعيل» وهذه الراء من دون أخواتها، فحق لها أن تقع هذا الموقع دون منافسة، مراعاة للاعتبار الصوتي.

«ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير، ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً للشياطين واعتدنا لهم عذاب السعير، وللذين كفروا بربهم عذاب جهنم وبئس المصير»<sup>(٢)</sup>.

وننتقل إلى جانب المعنى، الذي تلتقي عليها هذه المفردات الخمس.

### لسان العرب:

سقر: اسم من أسماء جهنم... وهو اسم أعجمي علم لنار الآخرة. قال الليث سقر اسم معرفة للنار، وقيل سميت النار سقر لأنها تذيب الأجسام والأرواح.<sup>(٣)</sup>

سقر: «وصقر النار صقراً وصقرها: أوقدها»<sup>(٤)</sup>

١-سورة القمر/ الآيات ٤٧ - ٥٠.

٢- سورة الملك/ الآيات ٣ - ٦

٣- لسان العرب / ابن منظور/٤/٣٦٥

٤-المصدر ذاته ٤/٤٦٦



سعر: «سعر النار والحرب أوقدهما وهيجهما السعير والساعورة  
النار»<sup>(١)</sup>

جهنم: «الجهنم: القعر البعيد، وبه سميت جهنم لبعدها قعرها»

الجوهري: جهنم من أسماء النار.

قال يونس بن حبيب وأكثر النحويين: جهنم اسم النار التي يعذب  
الله بها في الآخر.

وهي أعجمية. وحكى أبو علي عن يونس: إن جهنم اسم أعجمي.<sup>(٢)</sup>

الجحيم: اسم من أسماء النار. وكل نار عظيمة في مهواة فهي جحيم.

ابن سيده: الجحيم النار الشديد التأجج. وحجم النار أوقدها.<sup>(٣)</sup>

#### -صفوة التفاسير:

«سقر: ذوقوا مس سقر، ذوقوا عذاب جهنم، قال أبو السعود: وسقر  
علم لجهنم.»<sup>(٤)</sup>

سعير فسحقاً لأصحاب السعير، أي بعداً وهلاكاً لأهل النار<sup>(٥)</sup>

«الجحيم: «ثم الجحيم صلوه»، ثم أدخلوه النار العظيمة المتأججة

«ووقاهم عذاب الجحيم أي خلصهم ونجاهم من عذاب جهنم الشديد  
الألم»<sup>(٦)</sup>

«فريق في الجنة وفريق في السعير.. وفريق منهم في دركات الجحيم  
وهم الكافرون»<sup>(٧)</sup>

«ذوقوا عذاب النار أي ذوقوا عذاب جهنم»

١-المصدر ذاته ٣٦٥/٤

٢-لسان العرب / ابن منظور ١١٢/١٢

٣-المصدر ذاته ٨٤/١٢

٤- صفوة التفاسير / الصابوني ٢٩٠/٣

٥- المصدر ذاته ٤١٧/٣

٦- المصدر ذاته ١٧٨/٣

٧- المصدر ذاته ١٣٢/٣

## المفردات في غريب القرآن

« جهنم: اسم لنار الله الموقدة، قيل أصلها فارسي معرب »<sup>(١)</sup>

« جحيم: الجحمة شدة تأجج النار، ومنه الجحيم »<sup>(٢)</sup>

« سقر: اسم علم لجهنم »<sup>(٣)</sup>

« نار: يقال لنار جهنم »<sup>(٤)</sup>

وهكذا نجد صاحب اللسان، وصاحب المفردات، وصاحب صفوة التفاسير يفسرون كل كلمة من هذه الكلمات بأختها، ولا يأتون بفارق معنوي بينهما، وإذا وجدنا لسان العرب يتمحور حول النار ويفسر أخواتها بها، فقد وجدنا الأصفهاني يتمحور حول جهنم ويفسر أخواتها بها.

وهكذا وجدنا هذه المفردات مترادف على المعنى الواحد، ولا فروق معنوية بينها تلزم بإيراد هذه هنا، وتلك هناك، ولكن إعجاز القرآن التفت إلى النسق الصوتي، فاختر لكل آية ما يناسبها من هذه المترادفات الخمس، في ضوء ما يناسب كل سياق، من حيث الوزن والصيغة، والحرف الأخير لكل منها، وعندما نقول الصيغة فإننا نعني الحروف، عددها وحركاتها وأنواعها خفة وثقلًا.

### ٢- حية - ثعبان

« فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين »<sup>(٥)</sup>

« فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين »<sup>(٦)</sup>

« قالوا ألقها يا موسى، فألقها فإذا هي حي تسعى »<sup>(٧)</sup>

تأتي هذه الآيات الثلاث في سياق قصة يوسف مع فرعون والسحرة. وهي قصة متكررة في القرآن الكريم، وبمقاصد وتوجيهات مختلفة، فلماذا تناوبت المترادفتان « حية و ثعبان » ثم لماذا حية تسعى، و ثعبان مبين.

١- المفردات في غريب القرآن ١٠٢

٢- المصدر ذاته ٨٨

٣- المصدر ذاته ٢٢٤

٤- المصدر ذاته ٥٠٨

٥- الآية ١٠٧ سورة الأعراف

٦- الآية ٢٢ سورة الشعراء

٧- الآية ٢٠ سورة طه

الحية والثعبان اسم ذات، والذوات لا تتغير ماهياتها، وإنما قد تتغير أشكالها وألوانها وأحجامها أي صفاتها.

والسياق التركيبي اللغوي واحد. فإذا هي حية - فإذا هي ثعبان، إذا الفجائية + الضمير هي، المشهد واحد، الفاعل واحد هو «موسى»، الفعل واحد هو الإلقاء، والنتيجة واحدة هي التحول إلى أفعى أو حية.

والذي نرجحه أن ثعبان لغة قبيلة، وحية لغة قبيلة أخرى. والكلمتان نادرتا الاستعمال في القرآن، وردتا ثلاث مرات في القرآن كله.

بعد هذا نحتكم إلى السياقات التي وردت فيها، لنلاحظ الواقع الصوتي، الفاصلة والحرف الأخير في الفاصلة.

في الآية الأولى أعلاه، وهي «فألقي عصاه فإذا هي ثعبان مبين»<sup>(١)</sup>، نجد أن اللازمة نونية، وتأتي «قال إن كنت جئت بأية فأت بها إن كنت من الصادقين، فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين، ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين...»

وكما عودنا القرآن الكريم في تناسقه الصوتي الموسيقي، كان لا بد من كلمة تؤدي المعنى، وعلى الوزن نفسه، والحرف الأخير، ولو استعمل حية للزم التأنيث «فإذا هي حية...» ولو قال مبينة لاختلف النسق الصوتي، فكان اختيار المذكر «ثعبان» أولى من اختيار المؤنث «حياة» إذ لو استعمل الحياة لوجب التأنيث وغاب النسق.

ولماذا لا يراعي القرآن هذا، وعنده كلمتان عربيتان معروفتان على معنى واحد «حياة، ثعبان» فكان الاختيار منسجماً مع الموقف والسياق.

والشيء نفسه في الآية نفسها في سورة الشعراء، فالفواصل القرآنية على وزن فعيل، تنتهي بالياء والنون.

«قال أولو جئتك بشيء مبين، قال فأت به إن كنت من الصادقين، فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين، ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين».

والآيات هي هي. فبقي الاستعمال هو هو «ثعبان مبين».

سورة الشعراء: «قال فأت بها إن كنت من الصادقين، فألقى عصاه فإذا هي ثعبان مبين، ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين.

وننتقل للاستعمال الآخر «حية تسعى» في سورة طه،

الفواصل القرآنية في هذا المقطع من هذه السورة على وزن «فُعلَى»  
منتهية بألف مطلقه: تسعى - تردى - موسى - أخرى - موسى - حية  
-سعى- الأولى

وإذا انتقلنا إلى الأصفهاني وجدناه يسكت عن تفسير الحية والثعبان.

ويقول ابن كثير في تفسيره «قال ابن عباس، فألقى عصاه فتحوّلت حية عظيمة فاغرة فاها، مسرعة إلى فرعون... وقال قتادة، تحوّلت حية عظيمة مثل المدينة. وقال السدي في قوله فإذا هي ثعبان مبين: الثعبان الذكر من الحيات»<sup>(١)</sup>.

ويقول في موقع آخر «فألقاها فإذا هي حية تسعى» أي صارت في الحال حية عظيمة، ثعباناً طويلاً يتحرك حركة سريعة.. تسعى أي تمشي وتضطرب»<sup>(٢)</sup>.

وفي صفوة التفاسير جاء قوله في تفسير الآية «فإذا هي ثعبان مبين، فإذا هي حية عظيمة في غاية الجلاء والوضوح»<sup>(٣)</sup>.

وفي تفسير الآية «فإذا هي حية تسعى» في سورة طه. جاء في صفوة التفاسير، «قال ابن عباس انقلبت ثعباناً ذكراً يبتلع الصخر والشجر».

وفي لسان العرب «قال الجوهري الحية تكون للذكر والأنثى»<sup>(٤)</sup>.

وهكذا لا نجد فرقاً جوهرياً في المعنى، يوجب استعمال حية في موضع، وثعبان في موضع آخرل عند المفسرين ولا الغويين ولا أصحاب المعاجم، ولكننا وجدنا شيئاً غير المعنى، وجدنا أن النسق الصوتي لما قبل الكلمة وما

١- مختصر تفسير ابن كثير ٤٠/٢

٢- المصدر ذاته ٤٧٢/١

٣- صفوة التفاسير / محمد علي الصابوني ٢٧٨/٢

٤- لسان العرب ٢٢٠/١٤

بعدها يتطلب هذا الاختيار أو ذلك.

### ٣- سنة - عام - حول - حجة

لا يبدو العسكري مصراً على كبير فرق بين هذه المترادفات الأربع، وبخاصة السنة والعام.

وما قاله في هذا «الفرق بين العام والسنة أن العام جمع أيام، والسنة جمع شهور... ومع هذا فإن العام هو السنة والسنة هي العام، وإن اقتضى كل واحد منهما ما لا يقتضيه الآخر مما ذكرنا»<sup>(١)</sup>.

إنما الذي أبرز الفرق في المعنى بين السنة والعام هو الأصفهاني الذي قال:

«العام كالسنة، لكن كثيراً ما تستعمل السنة في الحول الذي يكون فيه الشدة والجذب. لهذا يعبر عن الجذب بالسنة، والعام بما فيه من الرخاء والخصب»<sup>(٢)</sup> ويقول:

«الحول السنة اعتباراً بانقلابها ودوران الشمس في مطالعها ومغاربها»<sup>(٣)</sup>.

ويستشهد الأصفهاني على اقتران السنة بالجذب، والعام بالخير، بالآيات التالية:

« عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون » ٤٩ سورة يوسف

« فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً » ١٤ العنكبوت

- ونحن نسعفه ونضيف لشواهده ما هو ألصق بالجذب

« ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات »

١٣٠ سورة الأعراف

« فلبث في السجن بضع سنين » ٤٢ سورة يوسف

« فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عدداً » ١١ سورة الكهف

« ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة سنين وازدادوا تسعا » ٢٥ سورة الكهف

١- الفروق في اللغة / العسكري ٢٦٤

٢- المفردات في غريب الفرقان / الأصفهاني ٣٥٤

٣- المصدر ذاته ١٣٧

« فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض » ٢٦ سورة المائدة  
ولكن النظر في القرآن يفيد اقتران كلمة سنة وسنين بالخير أيضاً. ومن  
ذلك :

« يود أحدهم لو يعمر ألف سنة، حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة  
قال رب أوزعني أن أشكر » ٩٦ سورة البقرة  
« لتبتغوا فضلاً من ربكم، ولتعلموا عدد السنين والحساب »

١٢ سورة الاسراء

« أفرايت إن متعناهم سنين » ٢٠٥ سورة الشعراء

« وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين » ٤ سورة الروم

« تعرج الملائكة والروح إليه في يوم كان مقداره خمسين ألف  
سنة » ٤ سورة المعارج

« وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب » ٥ سورة يونس

ترى، هل جاءت كلمة سنة وسنين في الآيات السابقة فيما هو جذب وشر  
أم جاءت فيما هو خير ورخاء. لقد جاءت مع الرجاء والشكر والفضل والمتاع  
والغلبة، مما يجعلنا نقول: أن الاستنتاج الذي أخذ به الأصفهاني غير دقيق،  
فقد وردت سنة وسنين مع ما هو خير، ومع ما هو شر.

وننظر إلى استعمالات « عام »، التي جعلوها للخير والرخاء، فقد جاءت  
مع غير الخير أحياناً:

« فأماته الله مئة عام، ثم بعثه » ٢٥٩ البقرة

« أو لا يرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين » ١٢٦ التوبة

« فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » ٢٨٠ التوبة

« حملته أمه وهنا على وهن، وحمله وفصاله في عامين » ١٤ لقمان

« يضل به الذين كفروا يحلونهُ عاماً ويحرمونه عاماً » ٣٧ التوبة

هل جاءت كلمة عام في هذه الآيات في مواطن الخير والرخاء، لقد جاءت  
مع « الموت، والفتنة، ودخول الخصم المسجد الحرام، ومع الوهن، ومع  
الضلال، أنقول بعد هذا، إن سنة تأتي مع الشر، وعام مع الخير؟

ليس الذي استخلصه الأصفهاني فارقاً سليماً، والأجدر أن نعود للنص القرآني، ونستنتج، لماذا جاءت عام هنا، وسنة وسنين هنا، وحول هنا وحجج هناك.

وأعود مسرعاً لاعتماد على الفروق التالية:

١- اختلاف الوزن والصيغة والحرف الأخير بين عام وسنة.

٢- جاء في القرآن سنة وسنين (المفرد والجمع) ولم يرد في القرآن إلا عام، ولم يرد أعوام، فإذا احتاج السياق إلى جمع، وبخاصة مع العدد والمعدود، فليس أمامه إلا كلمة سنين. بينما جاء المثني من عام (عامين) ولم يجيء المثني من سنة، والمحصلة أن ما ورد في القرآن هو عام - عامين، سنة سنين، فإذا احتاج النص المثني فلا بد من عامين، وإذا احتاج الجمع فلا بد من سنين. وإذا كان السياق القرآني بفواصل على وزن «سنين» فلا بد أن يستعمل «سنين» وليس أعوام، والفواصل تراعى بنهاياتها.

أما كلمة «حول» فلم ترد في القرآن إلا مرتين مفردة ومثناة.

«وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج» ٢٤٠ البقرة.

«والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين» ٢٣٢ البقرة.

أما كلمة (حجة) فلم ترد إلا مرة واحدة وبالجمع (حجج).

«على أن تأجرني ثمانى حجج» ٢٧ القصص

وهكذا جاء ورود هذه المترادفات الأربع على النحو التالي:

مفرد	مثنى	جمع
سنة	-	سنين
عام	عامين	-
حول	حولين	-
-	-	حجج

ونحن لو تتبعنا السياقات القرآنية التي ورد فيها كل من هذه المفردات لاستبان لنا أمور توجب الاختيار، إما للاعتبار الصوتي والفواصل، وإما للكلمة الأكثر إيقاعاً وتأثيراً. أو لمناسبة المقام.

ومما لا شك فيه أن سنين أخف من حجج وأكثر انسياباً، وأن «أحوال» جمع حول، ملبسة مع أحوال جمع حال، والبلاغة القرآنية تسعف في مراعاة هذه الفروق .

#### ٤- فقر - إملاق - متربة - عيلة

فرق العسكري بين الفقر والاملاق في موقع، وجعلهما على معنى واحد في موقع آخر. ففي كتابه «الفروق في اللغة» جاء قوله:

«الفرق بين الفقير والمملق، أن المملق مشتق من الملق، وهو الخضوع والتضرع، ومنه قيل للأجمة المفترشة ملقة، والجمع ملقات، فلما كان الفقير في أكثر الحال خاضعاً متضرعاً، سمي مملقاً، ولا يكون إلا بعد غنى»<sup>(١)</sup>.

وكعادته فإنه متأثر بأصل الوضع، معتمد على الاشتقاق، ولا يبدو كلامه مقنعاً في هذا، وهو لم يكمل وصفه، فقد قال شيئاً عن المملق، ولم يقل شيئاً عن الفقير والفقر، وما فسر معناهما، وما أجرى مقارنة بينهما تبين فرقاً في المعنى.

وهو إن قال هذا في كتابه «الفروق»، فقد قال قولاً آخر في كتابه «التلخيص»، يفيد ترادفهما.

ففي كتابه «التلخيص» نجده يقول بما هو ترادف، ويجعل الفقر والاملاق على المعنى الواحد. قال «رجل فقير ومعدم ومفلس ومملق وفقير، ومقل ومدقع ومحوج ومصرم ومعوز. وهو الإعدام والإفلاس والإملاق والفقر والحاجة والفاقة والخصاصة والخلة، وهو مختلّ وخليل أي فقير»<sup>(٢)</sup>.

أما صاحب اللسان فقد فسر الواحدة منها بالأخرى فقال: «الإملاق الافتقار»<sup>(٣)</sup>.

١- الفروق في اللغة / العسكري ١٧١

٢- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء / العسكري ٩٥/١

٣- لسان العرب / ابن منظور ٣٤٨/١٠



وفي موقع آخر قال: «الفقر ضد الغنى، أنتم الفقراء إلى الله أي المحتاجون إليه»<sup>(١)</sup>.

وأسبق من هذا كله ما قاله ابن عباس مفسراً للإملاق بالفقر، حيث قال، «إملاق: الفقر»<sup>(٢)</sup>.

وانتشار الكلمتين في القرآن محدود، فقد وردت كلمة «فقير» خمس مرات، وكلمة فقراء سبع مرات، وكلمة فقر مرة واحدة، أما كلمة «إملاق» فلم ترد إلا مرتين، قال تعالى:

«الشیطان یعدکم الفقر ویأمر بالفحشاء» ٢٦٨ البقرة

«فکلوا منها وأطعموا البائس الفقیر» ٢٨ الحج

«إنما الصدقات للفقراء...» ٦. التوبة

«ولا تقتلوا أولادکم خشية إملاق نحن نرزقهم وإیاکم» ٣١ الاسراء

ولئن كانت المفارقة بين الفقر والإملاق فقط، فإننا نمد الترادف في القرآن الكريم على هذا المعنى إلى المفردات التالية: «فقر، املاق، متربة، عيلة».

وعلى عادته في التفسير والتقيد بأصل الوضع، قال الأصفهاني «وترب افتقر، كأنه لصق بالتراب، قال: أو مسكيناً ذا متربة، أي ذا لصوق بالتراب لفقره»<sup>(٣)</sup>.

وفي تفسير «عيلة» قال «وإن خفتم عيلة» أي فقراً، يقال عال الرجل إذا افتقر»<sup>(٤)</sup>.

ومتربة وردت مرة واحدة في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى «أو إطعام في يوم ذي مسغبة، يتيماً ذا مقربة، أو مسكيناً ذا متربة»<sup>(٥)</sup>.

١- المصدر السابق ٦٠/٥

٢- الاتقان / السيوطي ٣٢٤١/١

٣- المفردات في غريب القرآن / الأصفهاني ٧٣

٤- المصدر ذاته ٣٥٤

٥- الآية ١٤-١٥ سورة البلد

ووردت كلمة « عيلة » مرة واحدة في القرآن، وهي في قوله تعالى « وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء »<sup>(٤)</sup> كما وردت كلمة « عائلاً » مرة واحدة وذلك، في قوله تعالى « ووجدك عائلاً فأغني ». <sup>(١)</sup>

#### ٥- أتى - جاء - حضر

تناوبت هذه الكلمات الثلاث - وهي أفعال - على معنى واحد في لغة العرب، وقد اعترف بهذا الأصفهاني في المفردات، وهو من منكري الترادف في اللغة والقرآن، كما ذكر هذا لسان العرب.

قال الأصفهاني: « الاتيان مجيء بسهولة.. فاستعمال الاتيان منها كاستعمال المجيء »<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحب اللسان « الاتيان المجيء... »<sup>(٣)</sup> وقال « المجيء الاتيان »<sup>(٤)</sup>

وكما هي متناوبة مترادفة في اللغة، فهي كذلك في القرآن الكريم، وبين أتى وجاء، قال تعالى :

« أتى أمر الله فلا تستعجلوه » النحل

« فإذا جاء أمر الله قضي بالحق وخسر هنالك المبطلون » ٧٨ غافر

وبين جاء وحضر، جاء قوله تعالى:

« حتى إذا جاء أحدكم الموت قال رب ارجعون » ٩٩ الكهف

« حتى إذا حضر أحدكم الموت قال إني تبت الآن » ١٨ النساء

« حتى إذا جاء أحدكم الموت، توفته رسلنا وهم لا يفرطون » ٦١ الأنعام

« حتى إذا حضر أحدكم الموت، حين الوصية » ١٠٦ المائدة

وفي آية واحدة، التقت المترادفتان « جاء وأتى ».

« يا أبت قد جاءني من العلم ما لم يأتك. » ٤٣ مريم

١- الآية ٨ سورة الضحى

٢- المفردات في غريب القرآن / الأصفهاني ٨

٣- لسان العرب / ابن منظور ١٣/١٤

٤- المصدر ذاته ٥١/١

من هنا يتبين لنا أن المفردات الثلاث سواء من حيث المعنى، وإمكان حلول الواحدة محل اختها، فهي بذلك مترادفة. ولكن الترادف على المعنى، يقابله فروق بين الكلمات الثلاث من جهات أخرى، تتعلق بالصيغ والاشتقاق، فقد جاءت متفاوتة في هذا:

١- جاء « لم يرد منها في القرآن إلا الفعل الماضي نفسه وليس في القرآن مضارع منها ولا أمر، ولا مصدر ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول، وورد المبني للمجهول مرة واحدة في القرآن كله « جيء بهم ».

أما « أتى » فقد ورد منها جميع المشتقات ما عدا المصدر « الاتيان » أما حضر، فقد ورد منها المضارع، ولم يرد الأمر، وكما ورد منها اسم الفاعل « حاضراً » واسم المفعول « محضراً »، وصيغة المبني للمجهول « أَحْضَرْتُ ». والجدول التالي يبين مشتقات هذه المترادفات .

ونلخص ورود هذه المشتقات بالجدول التالي :

الماضي	المضارع	الأمر	المجهول	المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
جاء	-	-	جيء	-	-	-
أتى	يأتي	اتت	أتي	-	أتي	مأتيا
حضر	يحضر	-	أحضر	-	حاضرا	محضرا

وهذه الفروق في الصيغ والاشتقاق توسع مجال الاختيار، فإذا صعب اسم الفاعل من جاء « جائي » فهناك سعة في أتى وحضر ومنها أت وحاضر. وإذا ثقل اسم المفعول من جاء فهناك اسم الفاعل من أتى وحضر «مأتي، مُحْضَر، وهكذا.

ومن هذا الواقع اللغوي في القرآن الكريم، نرى أن جاء وأتى وحضر مترادفات، على معنى واحد، وإن كان تفاوت في الاختيار فمن جهات أخرى غير المعنى من جهة الصيغ والصوت والخفة والثقل.

بقي علينا أن نتبع موقع كل من هذه المترادفات في السياقات القرآنية المختلفة، ولكنه أمر لا نستطيعه في هذا المقام.

## حوار مع بعض المؤلفين

لا يرتاب أحد في ان الترادف غير واقع في الماضي البعيد إلا في اللهجات ، كأن يقال بر في لهجة ، وقع في لهجة ثانية ، وحفظه في ثالثة ، وإذا تجاوزنا هذا الملخط ألفينا الترادف حقيقة واقعية لأن ثمة أموراً يفرضها التطور الدلالي ، تسقط الفروق الدقيقة بين المفردات ، واللغة متطورة كما الحياة ، ليس ثمة من ينكر ذلك ، وعليه ، فلا يصح أن يجهد أبو هلال نفسه ، ويعنيها في التماس فروق بين الالفاظ ، التي تقع في حيز واحد من المعاني ، متجاهلاً التطور اللغوي وعوامله ، ليصل الى نفي الترادف .

ويعضد ما نقول أن أبا هلال يثبت الترادف في كتاب آخر له هو « التلخيص في معرفة أسماء الأشياء » ولقد كان هذا شأن نفر من العلماء ذوي الفضل ، ممن منعهم تقديس القرآن وتعظيمه ، ان يقبلوا نسبة بعض الصفات على كلام الله ، كما تنسب لكلام البشر ، فنفوا عنه الترادف ما أمكنهم ذلك . كأن يقولوا « فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات ، والقطع بعدم الترادف ما أمكن »<sup>(١)</sup> وهو قول صاحب البرهان .

والفكرة نفسها ظلت تطارد عدداً قليلاً من المحدثين ، الذين ترددوا أو أنكروا وجود الترادف في القرآن الكريم ، وقد وجدنا منهم بنت الشاطيء في كتاب « الاعجاز البياني للقرآن » وأحمد ياسوف في كتابه « جماليات المفردة القرآنية في كتب الاعجاز والتفكير » وأحمد أحمد بدوي في كتاب « من بلاغة القرآن » .

ولقد رأينا من المناسب أن نناقش مؤلفاً قديماً ، وآخر حديثاً ، ممن يهجون هذا النهج ، منطلقين من أقوالهم في مؤلفاتهم ، ونختار لهذا من القدماء كتاب « البرهان في علوم القرآن » للزركشي ، ومن المحدثين كتاب « جماليات المفردة القرآنية » لأحمد ياسوف .

## ١- حوار مع الزركشي ، صاحب كتاب « البرهان في علوم القرآن »

يقول الزركشي عن المترادفات «ولهذا وزعت بين المقامات، فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام آخر، فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات، والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنى غير معنى الأفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد»<sup>(١)</sup>.

ونفهم من هذا:

١- أن ألفاظ القرآن المترادفة، أو التي يظن أنها مترادفة، وزعت في القرآن الكريم بحسب المقامات، وهذا قول حق، إذ ليس من شأن القرآن الكريم، وهو المعجز، إلا أن يراعي المقام، لأن هذه صفة من صفات البلاغة، وهو أمر يتفق عليه العلماء، وهذا أمر يطلب من المبدع الإنسان، فكيف لا يكون في كتاب الله وكلامه.

ويأتي هذا الحكم لصالح الترادف، إذ معنى ذلك أن في اللغة سعة من الألفاظ التي تفي بالمعنى الواحد، أو تلتقي على المعنى الواحد، ولكنها وإن اتفقت في المعنى، متفاوتة في أمور أخرى، مما يوجب عملية الاختيار.

ومناسبة المقام، باعتباره شرطاً من شروط البلاغة، تكلم عنها علماء البلاغة والنقد، والنظر اللغوي، فإن « لكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ، ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء، والسخيف للسخيف، والخفيف للخفيف والجزل للجزل»<sup>(٢)</sup>.

كما ذكره أن من شروط البلاغة « ألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة في الذم، ولا في الذم بالألفاظ المعروفة للمدح، بل يستعمل في جميع الأغراض الألفاظ اللائقة بذلك الغرض، في موضع الجد ألفاظه، وفي موضع الهزل ألفاظه»<sup>(٣)</sup>.

ولقد فسر الخطابي عمود البلاغة في الكلام بأنه « وضع كل نوع من الألفاظ، التي تشتمل عليها فصول الكلام، موضعه الأخص الأشكل به الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما

١- المصدر السابق ١٠٠/١٠١

٢- الحيوان/ الجاحظ ١٩/٣

٣- سر الفصاحة/ ابن سنان ١٥٣

ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة»<sup>(١)</sup>.

ونفهم من هذا أن للفظ وظيفتين أداء المعنى، ثم جمال التعبير ورونقه. وتناوب المترادفات لا يذهب بالمعنى، ولكنه قد يذهب بالرونق والجمال.

والذين ينكرون الترادف يتعلقون بالمعنى، ويرون تبدل المترادفات يبدل المعنى، ولا يشيرون إلى ذهاب الرونق والجمال، وربما يشكل عليهم الأمر فيرون ذهاب الرونق جزءاً من ذهاب المعنى.

٢- أما قوله «فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر» فنحن نقول بهذا الحكم، إذ إن المرادفة عندما استقرت في التركيب واختيرت دون أخواتها، فلصفات خاصة بها، ولصفات اكتسبتها من السياق، فهي الأنسب والأكثر ملاءمة في هذا الموقع، إذ يضاف إلى دلالتها المعجمية دلالات وصفات، تجعلها الأحق بهذا الموقع دون سواها، لقد أكسبها الموقع ملاءمة ورونقاً، وهي الأنسب مراعاة لما قبلها وما بعدها، وللمقام، وللجرس الموسيقي، وللإيحاء، وللأثر النفسي شأن كبير في اختيار المرادفة من بين أخواتها.

٣- أما قوله «فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف.

فنحن مع الشطر الأول من هذا القول «فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات»، ومراعاة الاستعمالات تحتاج إلى عمق وإلى نظر لغوي متمكن، والاستعمال قضية لغوية، وهو يغلب أصل الوضع، وهو يغلب التععيد، وبخاصة أن هذا الاستعمال من عند الله.

وليت المفسرين جميعاً راعوا الاستعمالات القرآنية، ومدّوا نظرهم إلى الجانب البلاغي والجمالي في الاستعمالات القرآنية، لقد تقيّدوا أكثر بهيكلية اللغة، وهيكلية الألفاظ، وكان التفسير عندهم وضع المعنى إزاء اللفظ، وهذا من شأنه أن يذهب بجمال النظم القرآني. لقد غلب عليهم قواعد النحو وأصول المعاني ثم اسنباط الأحكام الشرعية، ومن هنا جاء تحفظهم على كثير من الأساليب اللغوية التي وردت في القرآن الكريم، من مثل المجاز والكناية والاستعارة والترادف والتضاد والمشارك اللفظي، فقالوا بزيادة حرف الجر، وقالوا أو احتاروا في الآيات التي لم يرد فيها جواب الشرط، وغير ذلك من القضايا.

ولكي ننصف هؤلاء نقول إن بعضهم أشار إشارات ذكية إلى البيان القرآني، والجمال اللغوي في القرآن، كما فعل الزمخشري في تفسيره الكشاف. ولو مد هؤلاء العلماء نظرهم ووزعوا جهدهم الموفور للجانب البلاغي إضافة إلى الجوانب التي عنوا بها لجاؤوا بالخير الكثير.

ولئن أقررنا قول الزركشي « فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات » فإننا لا نقره في قوله « والقطع بعدم الترادف ما أمكن ».

إن الأمر بالقطع بعدم الترادف دعوة تحريضية استبدادية، لا تتفق وطبيعة البحث العلمي، الذي يحكم الدراسات الجادة، والذي لا يعتمد على الحكم المسبق.

بل إن القطع بعدم الترادف يفسد مراعاة الاستعمالات التي دعا إليها، والقطع بعدم الترادف مبني على فهم، أنه لا يوجد بين الألفاظ المترادفة من علاقة للمفاضلة إلا المعنى المعجمي، وهذه هي المشكلة، بل الأصح أن نقول القطع بعدم المساواة بين الألفاظ في الملاءمة والتناسق والتناسب والحسن والجودة، وإن ترادفت على المعنى.

ثم هو يجمع بين متنافرين بقوله « القطع » ثم قوله « ما أمكن ».

فالقطع في الحكم لا يتفق مع ترك الباب مفتوحاً بقوله « ما أمكن »، إن القطع يعني الجزم، و« ما أمكن » يعني عدم القطع وعدم الجزم.

وهذا القول يدل على حيرة بعض العلماء وترددهم في القول بالترادف في القرآن الكريم، وهذا ما وقع فيه الزركشي نفسه، في أجزاء كتابه الأربعة، فهو يقول بالترادف حيناً، وينقض قوله حيناً آخر.

٤- قوله « ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الأفراد »، قوله هذا : فيه اعتراف صريح بالترادف المفرد، والاعتراف بالمترادفات المفردة، يوجب الاعتراف بالترادف حيثما كان، لأن الكلمة لا تفقد معناها المفرد عندما تصبح في التركيب، ولو كان الأمر كما ظنوا لفقدت الألفاظ دلالاتها.

والقرآن نفسه عمل لغوي تركيبى، ولم يعرفه الناس إلا كذلك، ولا يكون قرأناً إلا وهو كذلك، واللفظة المفردة لا توصف بأنها قرآنية، ولقد احتسب الزركشي، وكفانا مؤونة النقاش حين نسب هذا إلى الأصوليين، بل الكثير

سناقص

من الأصوليين، ولم يعمم على العلماء، ولم ينسب الرأي إلى البلاغيين واللغويين، وهم الأولى بالحكم في قضية لغوية.

إن الإقرار بترادف مفردتين يوجب الإقرار بترادفهما وهما في الاستعمال أو التركيب فإذا ارتضينا ترادف الخوف والخشية منفردتين، فلا بد أن نرتضي ترادفهما في الاستعمال، مع الاعتراف أن هذه في هذا المقام أو هذه الآية، أنسب من أختها، لاعتبارات أخرى غير المعنى.

إن ما يقع من فروق بين مفردتين عند الاستعمال ليس مرده إلى تغيير المعنى الواحد الذي كانتا عليه، وليس راجعاً إلى تغيير الدلالة المعجمية لهما. نعم إن دلالة التركيب غير دلالة المفردات يوم تكون منفردة، ولكن هذا ليس راجعاً إلى تغيير الدلالة المعجمية، ولكن التركيب أو النظم نوع من البناء الذي تدخل فيه عوامل متعددة، وهذا هو الذي سميناه تضافر الدلالات في السياق، حيث يتولد للسياق غنى وأثر في النفس لا يتحقق لكل مفردة على حدة، وفي التركيب تخضع المفردات لعملية تقويم جديدة، وتصبح جزءاً من الصورة.

ولهذا فإن قول الزركشي «فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر» هو قول حق، لأن إحلال مفردة مكان أختها في كلام الشعراء والمبدعين قد يخل المعنى أو يخل الصورة، فكيف بكلام الله. إننا نقول يستحيل أن تحل لفظة في كتاب الله محل مرادفتها وذلك لسببين:

١- للاعتبار الديني، فكتاب الله مقدس وموقوف من عند الله، ويحرم العبث في حركاته وحروفه، ولا يفعل ذلك إلا كافر أو جاهل، وهو أمر لم يتجرأ عليه أحد على امتداد العصور وعلى اختلاف ألوان الكيد للإسلام، ولعل هذا يندرج تحت قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر، وإنا له لحافظون»<sup>(١)</sup>.

٢- للاعتبار اللغوي، فالقرآن في النظر اللغوي المحض هو النظم المعجز، المنزل على أوفى هيئة، فلا يمكن أن يدعى فيه إلا ما هو فيه، كما أن قضية التحريف والتبديل تستوجب قدرة فنية تسوغ ذلك التبديل أو تمرره، ويتوجب على المدعي بالأجود، القاصد للتغيير أو التبديل أن يأتي بالمثل أو بالأفضل. وهو أمر عجز عنه كل من حاول ذلك، ولقد ظل النداء العلوي



يطارد هم ويتحداهم «فأنتوا بسورة من مثله، وادعوا شهداءكم»<sup>(١)</sup>. ولكنهم لم يستطيعوا.

ونحن حين نناقش ظاهرة الترادف في القرآن الكريم لا نناقش إمكانية تبديل لفظة بأختها دون إخلال، فهذا أمر خارج عن البحث، وإنما نقول، لا يمكن للقرآن بشموله وتعدد مقاصده، وحرصه على البلاغ والرونق والجمال، أن يلزم نفسه بلفظة واحدة للمعنى الواحد تتكرر في كل المواقع مع اختلاف المقامات.

وهذا أمر قاله علماؤنا، ويقوله الزركشي نفسه «مما يبعث على معرفة الإعجاز اختلاف المقامات، وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع يليق به، وإن كانت مترادفة، حتى لو أبدل واحد منها بالآخر، ذهبت تلك الطلاوة، وفاتت تلك الحلاوة.. وكذلك قوله «ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه» وفي موضع «في بطني محرراً» استعمل الجوف في الأول والبطن في الثاني مع اتفاقهما في المعنى، ولو استعمل أحدهما في موضع الآخر، لم يكن من الحسن والقبول عند الذوق، ما لاستعمال كل منهما في موضعه<sup>(٢)</sup>. وهو القائل في موضع آخر «إن إعجاز القرآن لاشتماله على تفرد الألفاظ التي يتركب منها الكلام، مع ما تتضمنه من المعاني، مع ملاءمته التي هي نظوم تأليفه»<sup>(٣)</sup>.

ومعنى هذا أن القرآن لا يتوقف في اختياره لألفاظه على مجرد المعنى، بل على المعنى والملاءمة للمقام، وعندنا أن المعنى يجمع المترادفات والملاءمة تفرقها.

فليس الفرق بين البطن والجوف فرق معنى، وإنما هو فرق ملاءمة، واختلافهما في الموقف لم يبلغ التقاءهما على المعنى الواحد، ولكن كلمة بطن جاءت ملائمة في آية، وكلمة جوف جاءت ملائمة في آية أخرى. وهكذا تبين لنا أن الزركشي يقر بالترادف في القرآن حيناً، وينكره حيناً آخر، لقد وجدناه يقول في التوكيد بأنه «تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه، فمن المرادف فجاءاً سيلاً، ضيقاً حرجاً، وغرابيب سود»<sup>(٤)</sup>.

٣- المصدر ذاته ١٧٤/٢

١- الآية ٢٣ سورة البقرة

٤- المصدر ذاته ٣٨٥/٢

٢- البرهان/ الزركشي / ٢١٨/٢

وهو القائل في باب العطف «عطف أحد المترادفين على الآخر، أو ما هو قريب منه في المعنى، والقصد منه التأكيد»<sup>(١)</sup>.

ثم هو القائل «قاعدة في ألفاظ يظن بها الترادف وليست منه»<sup>(٢)</sup>.

وهو القائل «فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات، والقطع بعدم الترادف ما أمكن»<sup>(٣)</sup>. وكأن الترادف مطعن يجب العدول عنه ما أمكن.

ومثل الزركشي على عدم الترادف بكلمتي الخوف والخشية «فقال «فمن ذلك الخوف والخشية، لا يكاد اللغوي يفرق بينهما، ولا شك أن الخشية أعلى من الخوف، وهي أشد الخوف، فإنها مأخوذة من قولهم شجرة خشية، إذا كانت يابسة، وذلك فوات بالكلية، والخوف من قولهم ناقة خوفاء، إذا كان بها داء، وذلك نقص وليس بفوات، ومن ثمة خصت الخشية بالله تعالى في قوله سبحانه، «ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب»<sup>(٤)</sup>.

ونبدي على هذا القول الملاحظات التالية:

١- لم يأتنا الزركشي بكلمتين كانتا مترادفتين في حالة الإفراد، ثم تغير معناه في الاستعمال، مما يسوغ القول بترادف المفردات في حالة الإفراد، وعدم ترادفها في حالة الاستعمال.

٢- يتكئ صراحة على أصل الوضع للمفردتين «خوف، خشية، وليس على موقعهما في السياق القرآني، فلقد رد الخشية إلى الشجرة اليابسة والخوف إلى الناقة المريضة المصابة بداء.

ولا نظن مسلماً يقرأ القرآن الكريم، ويخشع لذكر الله، ويستشعر عظمته، يلتفت إلى مثل هذه التأويلات والتعليقات الجافة التي تذهب الخشية، إن الذين سمعوا القرآن من أول يوم، والذين يسمعونه في كل يوم يخشون ربهم، ويخافونه، من غير أن ينصرف ذهنهم إلى الشجرة اليابسة والناقة المريضة، وهم لو تصوروا ذلك لفسدت الصورة وذهبت الخشية، وإننا نظلم القرآن العظيم حين نشد ألفاظه شداً إلى مقابر أصل الوضع.

١- البرهان/ الزركشي ٤٧٢/٢

٢- المصدر ذاته ٧٨/٤

٣- المصدر ذاته ٧٨/٤

٤- المصدر ذاته ٧٨/٤، وانظر الاتقان في علوم القرآن/ السيوطي

٣- ويوجه الزركشي الحوار توجيهاً آخر، يزداد بنا بعداً عن جوهر القصد «وفرق بينهما أيضاً، أن الخشية تكون من عظم المخشي وإن كان الخاشي قوياً، والخوف يكون من ضعف الخائف، وإن كان المخوف أمراً يسيراً»<sup>(١)</sup>.

إن هذا القول نوع من الترف الذهني، والتلاعب بالألفاظ، ولا يرقى إلى درجة الاقناع، ويغلب عليه الطابع الفلسفي أو المنطقي، وهو يذهب ببهاء اللغة وجمال طبعها.

ولكي لا نرد الكلام بالكلام، والزعم بالزعم، فإننا نحتكم للآيات القرآنية، تطبيقاً عملياً ينفي تلك المسوغات المصطنعة لغرض إيجاد فروق في المعنى بين المترادفات، ومنها تلك التي أوردها، وهي «الخشية والخوف»

١- تعاقبت الخشية والخوف وتعاطفت، وقد أجازوا تعاطف المترادفتين، وهو أمر ذكره الزركشي نفسه، ومن ذلك قوله تعالى:

« لا تخاف دركاً ولا تخشى » ٧٧ طه

٢- نسبت الخشية لله ولغير الله، من الله ومن غير الله.

١- الخشية من الله

« إنما يخشى الله من عباده العلماء » ٢٨ فاطر

« لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله » ٢١ الحشر

٢- الخشية من الله ومن غير الله

« ولم يخش إلا الله » ١٨ التوبة

« فلا تخشوا الناس واخشون » ٤٤ المائدة

٣- الخشية من غير الله، من الجماد والأحداث والإنسان

« اتقوا ربكم واخشوا يوماً » ٣٢ لقمان

« إنما أنت منذر من يخشاها » ٤٥ النازعات

« إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم » ١٧٣ آل عمران

« واخشوا يوماً » ٣٣ لقمان

« ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق » ٣١٠ الاسراء

« وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها » ٢٤ التوبة

٤- الخشية العامة دون نسبة :

« إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل » ٩٤ طه

« فخشينا أن يرهقهما طغياناً وكفراً » ٨٠ الكهف

٥- الخشية المطلقة ولكن الترجيح أن تكون خشية الإنسان من ربه

« إن في ذلك لعبرة لمن يخشى » ٢٦ النازعات

« وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم »

٩ النساء

والتقدير فليخش الله.

أما الخوف، فقد جاء كذلك منسوباً لله، ولغير الله، الله يُخاف من عباده،  
الله يُخَوِّف، الجمادات والأحداث تخوف أو تخاف.

الخوف منسوباً لله

١- الله يُخَاف:

« إني أخاف الله رب العالمين » ٢٨ المائدة

« ويسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته » ١٣ الرعد

« إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطيراً » ١٠ الانسان

٢- الله يُخَوِّف

« ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغياناً كبيراً » ٦٠ الاسراء

« ذلك يخوِّف الله به عباده » ١٦ الزمر

٣- الشيطان يخوِّف

« إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه، فلا تخافوهم وخافون إن

كنتم مؤمنين » ١٧٥ آل عمران

٤- الخوف من الجمادات والأحداث

« إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم » ٥٩ الأعراف

٤٦ الرحمن

« ولن خاف مقام ربه جنتان »

٤٥ ق

« فذكر بالقرآن من يخاف وعيد »

٥- الخوف العام

٤٨ الأنعام

« فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون »

٧٠ هود

« وأوجس منهم خيفة »

وتزداد الهجنة ويكبر التعجب، حين ينتقل الزركشي في تسويغ عدم ترادف « يخشى ويخاف »، ينتقل من أصل الوضع إلى حروف كل كلمة من الكلمتين، ويجعل من طبيعة هذه الحروف سبباً من أسباب الدلالة المعنوية، وأسباب الفروق وعدم الترادف، فهو يقول « ويدل على ذلك أن الخاء والشين والياء في تقاليبها تدل على العظمة ». قالوا شيخ للسيد الكبير ، والخيش لما عظم من الكتان والحاء والواو والفاء في تقاليبها تدل على الضعف<sup>(١)</sup>

وهذا القول لايسهل قبوله للأسباب التالية :

١- أن تقاليب « خ ش ي » هي : خشى ، خيش ، شخي ، شيخ ، يخش ، يشخ ، والمستعمل منها خشى ، خيش ، شيخ .

١- والشيخ ليس هو دائماً السيد الكبير في العظمة ، وقد يكون كبيراً في السن مهزولاً ، ضعيفاً ، لا يقدر على شيء ، إما في القدرة البدنية أو المكانة والمنزلة .

وشاهدنا في هذا استعمالات « شيخ » في القرآن الكريم وهي أربعة استعمالات فقط :

« قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء ، وأبونا شيخ كبير » ٢٣ القصص

« قالت يا ويلتى أألد وأنا عجوز ، وهذا بعلي شيخاً » ٧٢ هود

« قالوا يا أيها العزيز إن له أباً شيخاً كبيراً ، فخذ أحدنا مكانه »

٧٨ يوسف

« ثم لتبلغوا أشدكم ، ثم لتكونوا شيوخاً » . ٦٧ غافر

٢- قوله : « الخيش لما عظم من الكتان » ليس سليماً ، فالخيش لما خشن من الكتان ، وليس لما عظم منه قيمة أو ثمناً .

٣- قوله : « والخاء والواو والفاء في تقاليبها تدل على الضعف » ليس سليماً ، فكلمة « خاف » تناوبت مع « خشي » مقرونتين بالله ، يخشى الله ، يخاف الله ، إني أخاف الله ، ولم يخش إلا الله .

٢- حوار مع أحمد ياسوف صاحب كتاب «جماليات المفردة القرآنية في كتب الإعجاز والتفسير»

فرحنا إذ وجدنا كتاباً، يصدر حديثاً يحمل هذا العنوان، الذي يلتصق ببحثنا «الترادف في القرآن الكريم» ولقد سارعنا إلى دراسته باهتمام وتتبع، فموضوعه ، كما يشي العنوان ، مفردات القرآن الكريم والجانب الجمالي فيها ، يستوجب الاهتمام .

ومع الفضل الذي نشهد به لصاحبه للجهد الذي بذله، إلا أننا فوجئنا ببعض الأحكام القطعية التي يأتي بها المؤلف، حول بعض القضايا، وحول بعض العلماء، ومع أن من حق الباحث أن يثق بنفسه وبرأيه، إلا أن إطلاق الأحكام غير مشفوعة بالحجة والبرهان، يجعل الحكم فجاً والاعتناع غير متحقق. ولقد أصاب المؤلف شيء من هذا وهو يعالج الترادف في القرآن الكريم.

واستبق لأقول: لقد نزه الباحث القرآن الكريم من أن يرد فيه ترادف، واعترف في الوقت ذاته أن الترادف كائن في اللغة العربية المشتركة، ثم وجدنا عنده تناقضاً واعتسافاً، إذ يعترف بالترادف في القرآن الكريم من خلال كلامه. ولقد اتكأ الباحث على رأي لعائشة عبد الرحمن، المعروفة ببنت الشاطئ، مفاده عدم الترادف في بعض الألفاظ القرآنية مما قيل إنها مترادفة، وليس نفيها للترادف في القرآن كله من حيث المبدأ. بل إنها أشارت إلى حيرتها وتردها في هذا الأمر، ولم تقطع بعدم الترادف في القرآن وهي القائلة «وقد ينبغي لي أن أعترف هنا بقصوري عن ملح فروق الدلالة لبعض ألفاظ قرآنية تبدو مترادفة، فليس لي إلا أن أقر بالعجز والجهل»<sup>(١)</sup>.

ونحن لا نستطيع أن نتتبع كل القضايا التي طرحها المؤلف، ولكننا نشير إلى طائفة من آرائه في أمر الترادف في القرآن، ونأخذها بالدرس والمناقشة .

١- يقر الباحث بوجود الترادف في اللغة العربية، وينكره في القرآن الكريم، فهو يقول «فإذا كان الترادف موجوداً في اللغة، فهو بعيد عن تهذيب القرآن اللغوي، وتمكن مفرداته من معانيها وظلالها الخاصة»<sup>(١)</sup>.

ويقول أيضاً: «والترادف على أية حال ظاهرة لغوية ملموسة» ولكن الاستعمال القرآني واقع أدبي خاص، يتنزه عن إمكان تبديل كلماته من غير أن يتغير معنى المقام المطلوب»<sup>(٢)</sup>.

وفي المقابل يقول «ولا تدل ظاهرة الترادف في لغتنا على نقيصة بل تدل على سعة الفكر العربي وابتكاره»<sup>(٣)</sup>.

فكيف تكون ظاهرة الترادف تدل على سعة الفكر العربي وابتكاره؟ وكيف تكون في اللغة العربية، ولا تكون في القرآن الكريم، أليس القرآن الكريم بحاجة إلى ما يستوعب سعة الفكر وابتكاره، هل هناك قدر من العطاء الفكري أكبر من القرآن الكريم، الذي جاء دستور حياة، وتحدث وشرع وأقنع في مختلف المجالات؟ أيكون الشاعر والخطيب بحاجة لما يستوعب فكره الواسع ولا يكون القرآن كذلك، أيهما أوسع أفقاً وأكثر رقيماً في مجال الفكر والتنظيم والتأثير فهو المبدع البشري بحاجاته المحدودة وإدراكاته المحدودة، أم القرآن الكريم.

وإذا لم يكن الترادف نقيصة، فلم ننزه القرآن منه، ألم ينزل القرآن بلغة العرب وأصولها ونسيجها ونمطها وأحكامها، هل جاء القرآن الكريم بما لا يفهم الناس، أو بما لا يألون، وهل كان متحدياً ومعجزاً لو كان على غير ما ألف الناس وعرفوا.

ويتحدث الباحث عن التهذيب اللغوي في القرآن، وعن الظلال الخاصة به، وكأنه يورط نفسه في هذا، إن التهذيب اللغوي في القرآن يتطلب القدرة على الاختيار من متعدد، تبعاً للمقامات والحالات. التهذيب يوجب الاختيار،

١- جماليات المفردة القرآنية/ أحمد ياسوف ٧٤

٢- المصدر ذاته ٦٧

٣- المصدر ذاته ٦٦

والترادف نوع من الاختبار. ثم يتحدث عن الظلال، والظلال صفة أو خصوصية تتفاوت فيها المفردات التي على معنى واحد، فيأتي الاختيار للكلمة المناسبة ذات الظلال المنسجمة، وشيء من هذا تحدثنا عنه ونحن نتحدث عن الدلالة الإيحائية للمفردات.

وتحدث الباحث عن تنزيه القرآن عن إمكان تبديل كلماته، من غير أن يتغير معنى المقام المطلوب، ونحن مع هذا، ولكن من دعا إلى تغيير كلمات القرآن وتبديدها، إن التحدث عن الترادف في القرآن شيء، والتحدث عن تبديل كلماته شيء آخر.

وكأن الباحث يسعفنا في الرد على نفسه، حين يقول ما نعهده من موجبات الترادف في القرآن ومسوغاته، فنحن نقول كما قال السادة العلماء إن الاختيار اللفظي لم يرق على مجرد المعنى، ولو اقتصر الأمر على المعنى، لما كان هناك تفاضل، ولكن العلماء تحدثوا كما بينا سابقاً -إلى جانب المعنى- عن الرونق والجمال والملاءمة والحس والموسيقى والنظم والانسياب بين الألفاظ، نطق الباحث بما نريد أن نقول، وناقض قوله السابق بقوله «فهناك بواعث جمالية تدفعنا إلى تفضيل مفردة على أخرى في حال التطابق التام المفترض بين معنى الداليتين، والقرآن يبين لمتدبره أنه لم يكتف بانتقاء المفردة الخاصة بالمعنى المحدد المطلوب، بل جمع بين عذوبة الصوت وبين المعنى الخاص»<sup>(١)</sup>.

هذا كلام جميل جداً، وصواب حقاً، ولكنه في صالح الترادف في القرآن الكريم وليس ضده، ولا نزيد.

نعم، لقد بدا الباحث متناقضاً مع نفسه، فقد نفى الترادف في القرآن وأقره في اللغة، وقد نفى الترادف في القرآن وأقره مرة أخرى! بل أشار إلى دوافعه وأسبابه.

وإذا ذكر من قبل أحد هذه الأسباب أو الدوافع وهو البواعث الجمالية، فإنه يلتفت إلى دافع آخر هو الاعتبار الصوتي، أو مراعاة الموسيقى، وإلى دافع ثالث هو الأثر النفسي، وبهذا يقول:

«فإذا كان المدلول واحداً والدلالة متعددة، فلا أقل من انتقاء صوتي



يجعلنا نفضل ما ترتاح إليه الأذن، وتميل إليه النفس، ففتنتني كلمة كبش وتستبعد القشحطب، وتقول لمع البرق دون حثحث.. يقول جار بيت: إن المترادفات المختلفة للشيء الواحد قد تتفاوت من حيث الجرس واللفظ»<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت «ممنون» بمعنى «مقطوع»، أليس من عظمة النظم القرآني أن يختار من المفردتين أنسبهما في الجانب الصوتي، وفي مراعاة الأواخر والفواصل، هكذا جاء النص القرآني مناسباً، وقد تحقق المعنى أولاً والجمال الصوتي ثانياً، في قوله تعالى :

« ن ، والقلم وما يسطرون، وما أنت بنعمة ربك بمجنون، وإن لك لأجرأ غير ممنون »

هل كان يمكن أن يختار غير «ممنون»، أيكون منسجماً لو قال غير مقطوع، حتى وإن كانتا بمعنى واحد. ونحن لو شئنا أن نمثل بمثل هذا في آيات القرآن والسورة لأتينا بالشيء الكثير.

إن الذي يلتفت إلى الموسيقى حيناً والأثر النفسي حيناً آخر، وظلال المفردات حيناً ثالثاً، يتوجب عليه أن يقرر بوجود الترادف في القرآن الكريم. يقول: «وفي القرآن الكريم دعوة إلى عدم استخدام لفظة مكان لفظة مراعاة للمواقف بكل أطرافها.. وسوف يؤكد لنا التطبيق ألا ترادف في القرآن»<sup>(٢)</sup>.

وفي التطبيق العملي يستشهد بأيتين

« قالت الأعراب أمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا »

١٤ سورة الحجرات

« يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرننا » ١٠٤ سورة البقرة

أما الآية الأولى، فهي تتضمن تصحيحاً لمفهوم الإسلام ومفهوم الإيمان وهي مراتب متفاوتة، ولا أحد يقول بترادفها، وبالتالي فالنهي ليس نهياً عن الترادف، والتفاوت بين الكلمتين هو تفاوت أصلي في المعنى، ولهذا يسقط الاستشهاد.

١- جماليات المفردة القرآنية/ أحمد ياسوف ٦٧/ فلسفة الجمال/ جاريت ترجمة عبد الحميد يونس

دار الفكر العربي بيروت بلا ت ص ١٢٠

٢- المصدر ذاته ٥٨

أما الآية الثانية، والعلاقة بين المفردتين «راعنا وانظرنا»، فإنهما بمعنى واحد، ولكن القرآن الكريم نهى عن استعمال راعنا، وأبدلهم بها كلمة بمعناها، لأن اليهود استغلوا هذه الكلمة (راعنا) وأرادوا بها معنى مبطناً مرتبطاً بمفهوم معين عندهم، ولهذا فقوله السابق صحيح، ولكن استنتاجه خطأ، فالموقف هو الذي دعا إلى استعمال انظرنا وترك راعنا، وليس الاختلاف الأصلي في الدلالة.

وإن من غير المقبول أن يقول الكاتب في الآية السابقة «ولا شك أنه دلهم على لفظة أخرى ومعنى آخر»<sup>(١)</sup> ترى إذا اختلف اللفظان واختلف المعنيان فأين المشكلة، وفيم يكون الحوار؟ إن الترادف الذي نتحدث عنه هو التقاء كلمتين على معنى واحد، فإذا كان الحديث عن كلمتين في معنيين، فهي من الكلمات المتباينة، كما سماها العلماء، فهل هذا ما يريده الباحث.

لقد «جاء النهي للمؤمنين عن اللفظ الذي يتخذه اليهود ذريعة، وأمروا أن يستبدلوا به مرادفة في المعنى الذي لا يملك السفهاء تحريفه، وإمالاته»<sup>(٢)</sup> وهذا هو قول سيد قطب الذي رأى في الآية شاهداً على ترادف الكلمتين، ولكن الباحث جاء على عكس ذلك، ورأى عدم ترادفهما .

لقد كان اليهود يغمزون بهذه الكلمة، وطربوا أن وجدوا المؤمنين يستعملونها، ولعدم التشبه باليهود، وتفويتاً لاستعمال كلمة قد يساء بها إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أبدلهم الله بها كلمة تؤدي المعنى دون ظلال سلبية وهي كلمة انظرنا، فتفضيل انظرنا على راعنا في الاستعمال جاء لموقف معين، ولظلال معينة، وليس خلافاً في أصل المعنى، الذي هو أعطنا فرصة «وتأن بنا حتى نفهم كلامك ونحفظه»<sup>(٣)</sup>

ويطل علينا الباحث برأي، ما أحسب أحداً قال به من الأوائل والأواخر، في حدود علمي، وجدناه عند الأولين ولا الأخيرين، حيث يعتمد المحاك الذهني في القول بأن الرديف ليس الأصل، بل هو شيء آخر، أو ذات أخرى، «فالرديف ليس الراكب الأصلي، والعذاب الذي ردف أي اقترب بعض من العذاب الكلي بعد الموت، أو الرجعة الثانية -حتماً- ليست الأولى، وكون

١-المصدر السابق ٥٩

٢- في ظلال القرآن/ سيد قطب ١/١٤٥

٣- إرشاد العقل السليم/ أبو السعود ١/١٤١

الملائكة مردفين أي هناك تتابع، ويكون بعضهم قبل بعض...»<sup>(١)</sup>.

وإن من يناقش الترادف بهذا الفهم وهذا الأسلوب يصطدم بتعريف الترادف عند العلماء جميعاً.

ونعجب لهذه الأحكام القطعية غير الموثقة التي يطلقها الباحث، وما أسهل أن نرد عليه دعواه بالأسماء والأرقام، من ذلك قوله «والحق أن هذا الرأي من نفي الترادف في القرآن ينطبق على كل دارسي الإعجاز المحدثين إلا صبحي الصالح الذي يقول بالترادف»<sup>(٢)</sup>. فهذا قول لا يثبت مع الواقع.

وحين يتحدث عن علماء اللغة المعاصرين يقول «وهناك قلة منهم يؤيدون الترادف، ومن هؤلاء علي عبد الواحد وافي»<sup>(٣)</sup> ولا ندري ما رأيه بعلي الجارم والرافعي وإبراهيم أنيس ورمضان عبد التواب وصبحي الصالح ومحمد الأنطاكي وكاصد وحاكم لعبيبي وغيرهم.

وكان بإمكاننا أن نتتبع كل ما كتب أحمد ياسوف في موضوع الترادف في القرآن، لولا خشيتنا من الإطالة والبعد عن الموضوع.

١- جماليات اللفظة القرآنية/ أحمد ياسوف ٥٨

٢- المصدر ذاته ٦٣

٣- المصدر ذاته ٦٣

## **\*\*المصادر والمراجع\*\***

- إبراهيم - محمد إسماعيل  
قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية ، ط الأولى ، ١٩٦١ ، دار الفكر العربي ، بيروت .
- ابن الأثير - ضياء الدين  
المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق أحمد الحوش ، وبدوي طبانة ، ط أولى ،  
١٩٥٩ مطبعة النهضة ، القاهرة.
- ابن الأجداني - أبو اسحق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد الطرابلسي  
كفاية المتحفظ وغاية المتلفظ ، حققه عبد الرزاق الهلالي ، ط السابعة ١٩٨٦ ، وزارة  
الثقافة والإعلام بغداد.
- ابن الأزرقي - نافع  
سؤالات نافع بن الأزرقي إلى عبد الله بن عباس ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ١٩٨٦ ،  
مطبعة المعارف بغداد.
- الأزهري - أبو منصور محمد بن أحمد  
تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين ، ١٩٦٤ ، المؤسسة المصرية العامة  
للتأليف - القاهرة.
- إسماعيل - الدكتور عز الدين  
- الأسس الجمالية في النقد العربي ، عرض وتفسير ومقارنة ، ١٩٨٦ ، وزارة الثقافة  
والإعلام ، بغداد.  
- نصوص قرآنية في النفس البشرية - دار النشر المغربية ، الدار البيضاء.
- الأصفهاني - الحسين بن محمد الراغب  
مجمع البلاغة : ط الأولى ١٩٨٦ مكتبة الأقصى ، الأردن .  
المفردات في غريب القرآن ، تحقيق وضبط محمد سيد الكيلاني ، دار المعرفة - بيروت.

- الأصمعي - عبد الملك بن قريب  
ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ، ط الأولى ، ١٩٨٦ ، دار الفكر ، دمشق .
- الأعرابي - أبو عبد الله بن زياد  
البيتر ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، ١٩٧٠ ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر  
القاهرة.
- الأعرابي - أبو مسحل  
كتاب النوادر ، تحقيق د. عزت حسن ، ١٩٦١ مطبوعات مجمع اللغة ، دمشق .
- الأمدي - علي بن محمد  
الإحكام في أصول الأحكام ، تحقيق د. سيد الجميلي ط الأولى ١٩٨٤ ، دار الكتاب  
العربي.
- الأنباري - محمد بن القاسم  
الأضداد : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٠٦٠ ، دائرة المطبوعات والنشر ،  
الكويت.
- الأنطاكي - محمد  
الوجيز في فقه اللغة ، ١٩٦٩ ، المطبعة الحديثة حلب .
- أنيس - الدكتور إبراهيم  
دلالة الألفاظ ، ط ٢ ، ١٩٦٣ ، لجنة البيان العربي ، القاهرة .  
في اللهجات العربية ، ط ٤ ، ١٩٧٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .  
من أسرار اللغة ، ط ٥ ، ١٩٧٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

- أولمان - ستيفن  
دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د. كمال بشر ، ط ٣ ١٩٧٢ ، مكتبة الشباب.
- أيوب - الدكتور عبد الرحمن  
التطور اللغوي ، ١٩٦٤ القاهرة.  
محاضرات في اللغة ، ١٩٦٦ مطبعة المعرف ، بغداد.
- الباقلائي - أبو بكر محمد بن الطيب  
إعجاز القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ١٩٥٤ ، دار المعارف بمصر.
- بدوي - أحمد أحمد  
عبد القاهر الجرجاني - ط ٢ ، ١٩٦٢ مكتبة مصر.  
من بلاغة القرآن - ط ٣ ، مكتبة النهضة مصر.
- بشر - الدكتور كمال محمد  
دراسات في علوم اللغة ، ١٩٦٩ ، دار المعارف بمصر.
- البطليوسي - أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد  
الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، ١٩٧٣ دار الجليل ، بيروت .
- البغدادي - عبد القادر بن عمر  
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط ٣ ، ١٩٨٩  
مكتبة الخاتجي ، القاهرة.
- البغدادي - عبد الله بن محمد بن نافيا  
الجمان في تشبيهات القرآن ، تحقيق د. عدنان زرزور و د. محمد رضوان الداية ، ط ١  
١٩٨٦ ، نشر وزارة الأوقاف ، الكويت .

- بكر - الدكتور يعقوب  
دراسات في اللغة - ١٩٦٩ ، مكتبة لبنان .
- تيمور - أحمد  
لهجات العرب ، ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر .
- الثعالبي - أبو منصور  
فقه اللغة وسر العربية ، حققه ورتبه ووضع فهارسه مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري  
وعبد الحفيظ شلبي ، ١٩٧٢ .
- ثعلب - أبو العباس أحمد بن يحيى  
مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ دار المعارف بمصر .
- الجاحظ - أبو عثمان عمرو بن بحر  
البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٣ ، ١٩٦٨ ، دار المعارف بمصر .  
الحيوان ، تحقق عبد السلام هارون ، ١٩٣٨ ، مطبعة مصطفى البيبي الحلبي وأولاده  
، القاهرة .
- الجرجاني - الإمام عبد القاهر  
أسرار البلاغة في علم البيان ، دار المعرفة ، بيروت .
- الجرجاني - علي بن محمد الشريف  
التعريفات ، ١٩٦٩ ، مكتبة لبنان - بيروت .
- ابن جعفر - أبو الفرغ قدامة  
جواهر الألفاظ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٨٥ .

- الجنابي - الدكتور أحمد نصيف  
ملاح من تاريخ اللغة العربي ، ١٩٨١ دار الرشيد للنشر ، بغداد .
- ابن جنى - أبو الفتح عثمان  
الخصائص ، حققه محمد علي النجار ، ط ٢ ، دار الهدى للطباعة ، بيروت.
- الجوزية - ابن القيم  
مختصر الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعظلة ، تحقيق سيد إبراهيم ، ط الأولى ،  
١٩٩٢ دار الحديث ، القاهرة .
- الجوهري - إسماعيل بن حماد  
الصحاح ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ، دار الكتاب العربي بمصر .
- الحاجري - الدكتور طه  
الجاحظ ، حياته وآثاره ، ١٩٦٣ دار المعارف بمصر.
- حسان - الدكتور تمام  
مقالات في اللغة والأدب ، ١٩٨٥ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.  
مناهج البحث في اللغة ، ١٩٥٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- حسن - عبد الحميد  
الألفاظ اللغوية وخصائصها وأنواعها ، ١٩٧١ مطبعة الجيلاني ، القاهرة.
- الحسناوي - محمد  
الفاصلة في القرآن ، ط ٢ ، ١٩٨٦ ، المكتب الإسلامي ودار عمار ، عمان .



- حسين - الدكتور طه  
من حديث الشعر والنثر ، ١٩٦١ ، دار المعارف بمصر.
- الحمصي - محمد حسن  
تفسير وبيان مفردات القرآن ، دار الرشيد ، دمشق .
- ابن خلدون - عبد الرحمن بن محمد  
مقدمة ابن خلدون ، ط ٣ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- خليل - د. السيد أحمد  
المدخل إلى دراسة البلاغة العربية ، ١٩٦٨ ، دار النهضة العربية ، بيروت .
- خليل - الدكتور حلمي  
الكلمة ، دراسة لغوية معجمية ، ط ٢ ، دار المعرفة الجامعية.
- ابن دريد - أبو بكر محمد بن الحسن  
الأضداد ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط ٢ ، ١٩٧٩ مكتبة المثنى ،  
بغداد.
- الراجحي - الدكتور عبده  
فقه اللغة في الكتب العربية : دار النهضة العربية - بيروت .
- الرافعي - مصطفى صادق  
تاريخ آداب العرب / ط ٢ ، ١٩٤٠ دار النهضة العربية .

- الرماتي - أبو الحسن عبد الرحمن بن عيسى  
الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني ، تحقيق ودراسة د. فتح الله المصري ، ط ٢ ،  
١٩٨٨ دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة .
- الزبيدي  
تاج العروس من جواهر القاموس ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
- الزركشي - الإمام برهان الدين بن محمد بن عبد الله  
البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية -  
بيروت.
- الرمخشري - جاد الله محمود بن عمر  
الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار الكتاب العربي ،  
بيروت.
- زيدان - جرجي  
اللغة العربية كائن حي ، دار الهلال
- الزبيدي - الدكتور قاصد ياسر  
فقه اللغة العربية ، ١٩٨٧ ، وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل.
- الزيات - أحمد حسن  
دفاع عن البلاغة ، ط أولى ١٩٤٥ ، مطبعة الرسالة ، القاهرة .
- الساديسي - الدكتور عمر عبد الرحمن  
الراغب الأصفهاني وجهوده في اللغة والأدب ، ١٩٨٧ مكتبة الأقبصى ، عمان.

- السامرائي - الدكتور إبراهيم  
في شرف العربية ، ط ١ ، ١٩٤٤ كتاب الأمة وزارة الأوقاف ، قطر.  
- مباحث لغوية ، ١٩٧١ ، مطبعة الأدب ، النجف.  
- من أساليب القرآن ، ط ١ ، ١٩٨٣ مؤسسة الرسالة ودار الفرقان ، عمان.  
- من يدع لغة التنزيل ، ط الأولى ، ١٩٨٤ مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، عمان.
- السامرائي - الدكتور مهدي صالح  
- تأثير الفكر الديني في ابلاغة العربية ، المكتب الإسلامي.  
- المجاز في البلاغة العربية ، دار الدعوة ، حماه ، سوريا.
- السبكي - تاج الدين عبد الوهاب بن علي  
الإنتهاج في شرح المنهاج ، دار الكتب العلمية.
- ابن السكيت  
إصلاح المنطق ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف  
بمصر.
- سيوييه - عمر بن عثمان بن قنير  
الكتاب ، ١٩٦٦ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون دار القلم.
- السيد - الدكتور إبراهيم يوسف  
أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة ، ١٩٨٠ جامعة الرياض.
- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي  
المخصص ، ١٣١٦هـ ، المطبعة الأميرية الكبرى ، القاهرة .

- السيوطي - جلال الدين
  - الإتقان في علوم القرآن ، ط الأولى ١٩٨٧ دار الكتب العلمية بيروت.
  - المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد الله المولى وعلي البيجاوي وحوود أبو الفضل إبراهيم ، نشر عيسى البابي الحلبي.
  - المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ، تقديم وتحقيق د. التهامي الراجي الهاشمي ، طبع تحت إشراف صندوق إحياء التراث الإسلامي ، المحمدية المغرب.
- شاهين - الدكتور توفيق محمد
  - المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً ، ط الأولى ، ١٩٨٠ مكتبة وهبة ، القاهرة .
- الشرقاوي - الدكتور عفت
  - بلاغة العطف في القرآن الكريم ، دراسة أسلوبية ، ١٩٨١ ، دار النهضة العربية ، بيروت.
- الشلفاتي - الدكتور عبد احميد
  - رواية اللغة ، ١٩٧١ دار المعارف بمصر.
  - مصادر اللغة ، ١٩٨٠ ، جامعة الرياض.
- الصابوني - محمد علي
  - صفوة التفاسير ، ط الرابعة ١٩٨١ ، دار الرآن الكريم - بيروت.
- الصالح - الدكتور صبحي
  - دراسات في فقه اللغة ، ط ٢ ، ١٩٦٢ الكتبة الأهلية بيروت
  - مباحث في علوم القرآن - ط ٤ ، ١٩٦٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت.
- الصغير - الدكتور محمد حسن علي
  - الصورة الفنية في المثل القرآني ، ط الأولى ، ١٩٨١ ، دار الرشيد للنشر ، بغداد

- ضيف - الدكتور شوقي  
- البلاغة تطور وتاريخ ، ط ٦ ، دار المعارف ، القاهرة.  
- الفن ومذاهبه في الشعر العربي ، ط ٧ ١٩٦٩ ، دار المعارف ، مصر.
- ظاظا - الدكتور حسن  
كلام العرب ، مكتبة الدراسات اللغوية ، ١٩٧١ ، مطبعة المصري ، الاسكندرية.
- عبد الباقي - محمد فؤاد  
المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، دار الحديث.
- عبد البديع - الدكتور لطفي  
فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية.
- عبد التواب - الدكتور رمضان  
- وصول في فقه العربية ، ط ٢ ، مكتبة الخاتجي ، القاهرة.  
- لحن العامة والتطور اللغوي ، ط الأولى ١٩٦٧ ، دار المعارف بمصر.
- عبد الجليل - الدكتور محمد بدري  
المجاز وأثره في الدرس اللغوي ، ١٩٨٠ دار النهضة العربية ، بيروت.
- عبد الرحمن - الدكتورة عائشة  
الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأرق ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، دار المعارف بمصر.
- عبد الغفار - الدكتور السيد أحمد  
التصور اللغوي عند الأصوليين ، ط الأولى ١٩٨١ ، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع.

- العزاوي - الدكتور نعمت رحيم  
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع.
- العسكري - أبو هلال الحسن بن عبد الله به سهل  
(١) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ، تحقيق د. عزت حسن ط ٢ ، ١٩٩٣ ، دار  
صادر بيروت.  
(٢) الفروق في اللغة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٩٨٠ ، دار الآفاق  
الجديدة بيروت.  
(٣) كتاب الصناعتين " الكتابة والشعر " تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل  
إبراهيم، ١٩٧١ عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- عمر - أحمد مختار  
البحث اللغوي عند العرب ١٩٧١ دار المعارف بمصر.
- ابن فارس - أبو الحسين أحمد  
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها تحقيق مصطفى الشويبس ، ط ٢ ،  
١٩٦٣ مؤسسة بدران للطباعة والنشر.  
- متميز الألفاظ ، تحقيق هلال ناجي ، ط الأولى ، ١٩٧٠ ، مطبعة المعارف بغداد.
- فضل - الدكتور صلاح  
بلاغة الخطاب وعلم النص ، ١٩٩٢ سلسلة علم المعرفة ، وزارة الثقافة والفنون ،  
الكويت.
- ابن قتيبة - عبد الله بن مسلم  
أدب الكاتب ، تحقيق ماكس كرينت ١٩٦٧ ، أعادت طباعته دار صادر ، بيروت.

- القرطبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد  
الجامع لأحكام القرآن ، ط ٣ ، ١٩٦٧ دار الكتاب العربي.
- قطب - سيد  
- التصوير الفني في القرآن ، ١٩٥٩ دار المعارف بمصر.  
- في ظلال القرآن ، ط ٥ ، ١٩٦٧ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- كامل - الدكتور مراد  
دلالة الألفاظ العربية وتطورها ، ١٩٦٣ مطبعة نهضة مصر ، القاهرة.
- الكرمل - الأب أنستاسي ماري  
نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها ، ١٩٨٣ ، المطبعة العصرية ، القاهرة.
- لعبيبي - حاكم مالك  
الترادف في اللغة ، ١٩٨٠ ، وزارة الثقافة والإعلام بغداد ، العراق.
- ابن مالك - جمال الدين بن عبد الله.  
الألفية - تحقيق وتقديم دز محمد حسن عواد ، ط أولى ١٩٩١ ، دار الجليل ، بيروت.
- المبارك ، د. محمد  
فقه اللغة وخصائص العربية ، ط ٢ ١٩٩٤.
- مجاهد - حر عبد الكريم  
الدلالة اللغوية عند العرب .
- مخلوف - عبد الرؤوف  
ابن رشيق الناقد الشاعر ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، ١٩٦٥.

- مطر - د. عبد العزيز  
لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ط ١٩٦٦ الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .
- المطعني - د. عبد العظيم ابراهيم  
المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم ، ط أولى .
- ابن منظور - جمال الدين بن مكرم  
لسان العرب ، دار صادر ، بيروت لبنان .
- نصار - د. حسين  
المعجم العربي نشأته وتطوره ، ط ٢ ، ١٩٦٨ دار مصر للطباعة .
- هلال - د. ماهر مهدي  
جرس الألفاظ ودلالاتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب ، ط ١٩٨٠ ، دار الثقافة والإعلام ، بغداد .
- الهمذاني - عبد الرحمن بن عيسى  
الألفاظ الكتابية ، تصحيح الأب لويس شيخو ، ط ٨ ١٩١١ ، مطبعة الأباء اليسوعيين ، بيروت .
- وافي - د. علي عبد الواحد  
- علم اللغة ، ط ٦ ١٩٦٧ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر / القاهرة .  
- في فقه اللغة ، ط ٧ ١٩٧٢ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة .  
- اللغة والمجتمع ، ط ١٩٧١ ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة .



- ويلز - رولون  
- علم اللغة الحديث ، ترجمة حز يونيل يوسف ، ط ١٩٨٦ وزارة الثقافة والإعلام ،  
بغداد.
- اليازجي - الشيخ ابراهيم  
نجة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد ، ط ٢ ، ١٩١٣ ، مطبعة القديس  
بولس.
- ياسوف - أحمد  
جماليات المفردة القرآنية في كتب الإعجاز والتفسير ، ط أولى ١٩٩٤ ، دار المكتبي  
دمشق.
- اليشوعي - الأب رفائيل نخلة  
- غرائب اللغة العربية ، ط ٢ ، ١٩٦٠ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت.  
- قاموس المترادفات والتجانسات ، ١٩٥٧ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت.

## Abstract

### Synonymy in the Holy Quran

٤٧١٨٠٢

KAMAL A. R. ABDUL FATTAH

Supervised by :Mhammad Hasan Awwad

This study has been substantiated for its importance and delegecy , On the language level , it handles a basic issue in linguistics ; expressions and meanings . It is a critical issue that pre-occupied both linguists and people of rhetoric . It took them lots of time and effort , as well it was subject to different opinions , and was the focal point and theme of many books . It is still a controversial issue in modern linguistics .

The study is of great importance to the field of Qoranic research . According to interpreters and researchers of Qoranic Science . Synonymy is still a controversial issue . Some of them deny its existence in the Holy Quran . Claiming that words of God shouldn't be characterize as those of Man .

To them metaphor though being one of the major aspects of semantic development and synonymy , it's no more than common false .

Other researchers do approve the existence of synonymy in the Holy Quran . Not only they give justifications and reasons for that but they also consider it one of the features of miracles of Quran .

This study consists of an introduction , four chapters and a conclusion . The introduction handled significance of the study , methodology and the organization of it .

The conclusion portrayed finding of the study and listed some recommendations .

1. The first chapter defined synonymy according to its linguistic and technical meanings .

It also made reference to earlier studies which investigated the origin of synonymy . its definition and methods of its investigation .

It was clear that linguists gave different views about its originality , definition and objectives .

This controversy about originality , definition and methodology resulted in different findings .

It explains the existence of extreme views about the whole issue . Those who approve it consider it as one of the characteristics of Arabic as opposed to other languages , those who disapprove it consider it as a linguistic defect.

The chapter also dealt with topics of relevance to synonymy such as homonymy and antonym . These topics were also controversial among linguists .

2. The second chapter handled the reasons behind synonymy as well its different features . This included interference between the dialects of Arab Tribes , the various narration among them and the relevance between those narration's and specific dialects of tribes . There was specific reference to the popularity of Qoraish dialect and its polarization of other dialects . That dialed included all the considered basics of the classical Arabic language in which the words of God were revealed .

Another reason was the various borrowings between Arabic on the one side and many other languages such as Persian , Indian , Coptic and Syriac to be added to this in the phenomenon of loan word in Arabic and in the Holy Quran . A third reason was that of semantic development in Arabic . One of Its main features is generalizing the specific and specifying in generic where the meaning of a word is extended or minimized according to its usage . This chapter went deeply through metaphor as well being rich in synonymy where a single word takes a metaphoric meaning different from its original point according to context .

It also pointed the significance of metaphor in Arabic for men of literature being an outlet to lexical wealth .

The third chapter investigated in full the controversy of synonymy for earlier and modern linguists . This led to substantial clarification of reasons behind this controversy , claims of two opposing groups for and against synonymy ; it called for a new perspective for investigating the limits of synonymy according to development in life and human sciences .

The fourth chapter investigated synonymy in the Holy Quran , This called for direct reference to specific features and norms of Arabic which were followed in the Holy Quran . Another reference was made to the impact of expressions on people interaction and their function in the Holy Quran .

The chapter explained in detail the existence of synonymy in the Holy Quran and gave ample evidence on that . It pointed to the successful interaction among Quranic expressions which takes into consideration cohesion and coherence aspects , the denotative meaning of words , the rhymic features , and the connotative meaning of words which combine together in a well-formed texture up to the point of metaphor .

The study is confined to the opinions of a number of linguists and interpreters and their methods in writing , which proves their satisfaction and belief in the Quranic synonymy .

In this chapter , the researchers carried out an applied study on some Quranic synonyms , which were in dispute among the scientists . He proved through the research , that they are synonymous and he sees that he has disproved other opposite opinions regarding their synonymy .

The researcher has studied two writings an old and a modern one , and quoted from them what enhances his support of synonymy , in addition , he has disproved many of their opinions and conclusions . He dealt with the most eminent section in which synonymic Quran appeared . In general he adopted the opinion that the Quranic synonymy , as seen by him , is a fact depending on what the interpreters and linguists of compendium compilers have adopted .

The research was built on the legacy of the earlier scientist in the form of writings and sayings , he also here fitted from the contributions and studies of contemporary . He adopted the scientific application on many Quranic lexis . He hoped he could have more time to carry on with this applied Quranic study , he highlights the synonymy in the vocabulary and expressions of the Holy Quran .